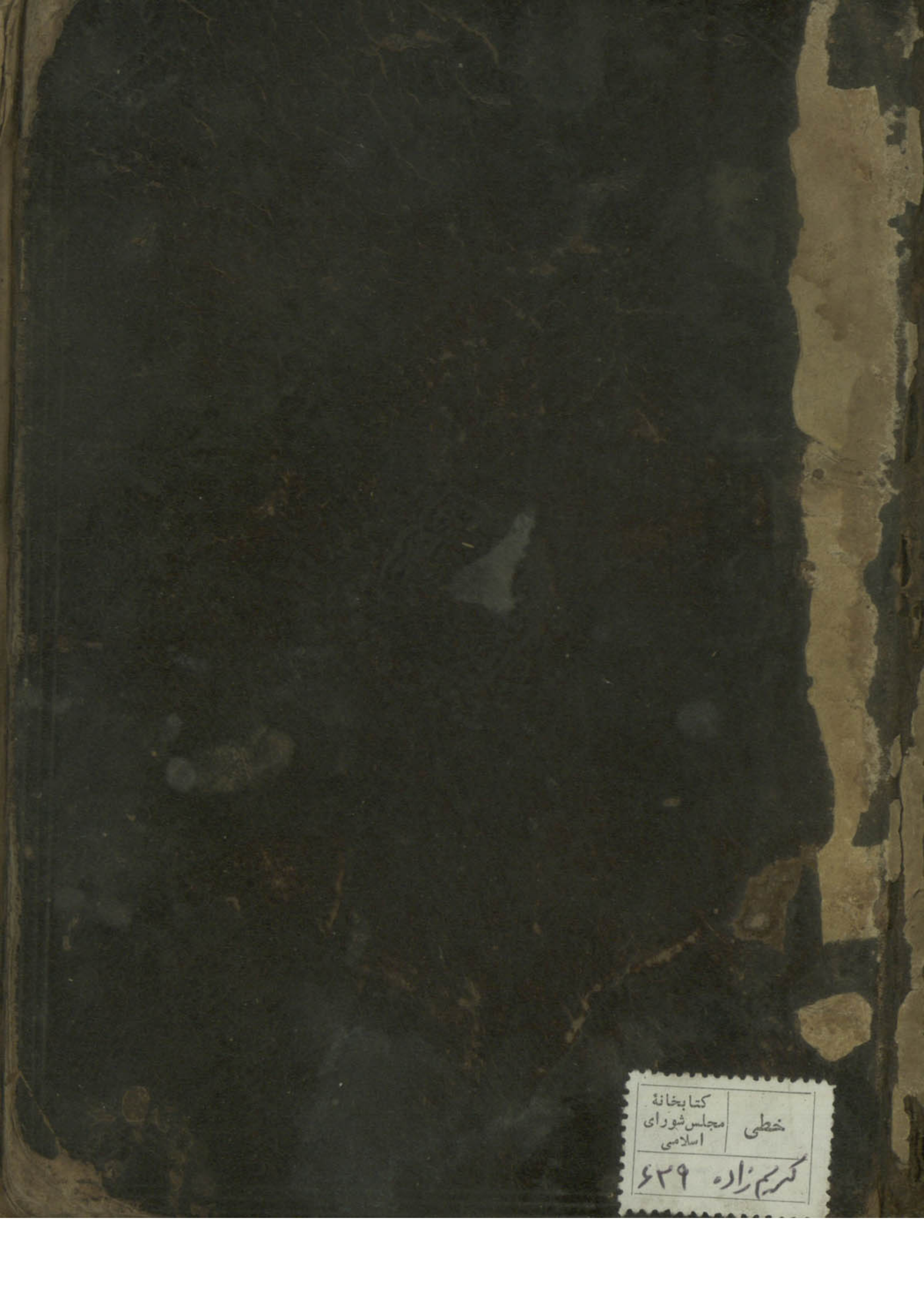



کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
جمهوری اسلامی ایران
کتاب مجموعه شرح دیباچه مصباح
مؤلف
موضوع
شمارهٔ اختصاصی (۶۲۹) ازکتب اهدائی : کریم زاده
شماره ثبت کتاب
۲۱۱۰۱۳
اهدایی

شرح دیباجهٔ مصباح ومعرب عوامل جرجانی

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي اعرب تركيب الكاينات من مزج كاف والنون وبنى الافلاك المرفوعة على الحركة والارض المخفوضة على السكون والصلوة على سيد رسله محمد المبعوث من بهجة البطحاء ومن صميم العرب العرباء وعلى آله وصحبه مصابيح الانوار ومفاتيح الاسرار ما نات الورقاء في الاوراق ولاحت الجوزاء في الافاق **وبعد** فيقول العبد الضعيف والمذنب السخيف يعقوب بن سيد علي عفي عنهما الملك العلي هذه فوايد قد قيدتها على شرح ديباجة المصباح حين ما قراء على بعض احبتي لاجل الايضاح وقد كنت قد ما يدور ببالي ويجول في خيالي ان اتخذ له شرحا جامعا لمعاقد اصول النحو وقواعده وحاويا لنكت مسايله وعوايده لما اني وجدته مختصرا يحتوي على لطايف حقايق الباب وينطوي على دقايق لب الالباب مع توجه رغبات المحصلين على تعلم هذا الكتاب وتحصيله وامتداد اعناقهم نحو الاحاطة بجمله وتفصيله فاختلست فرصا من اثناء التحصيل وتشمرت لكشف معضلاته بالجهد الجليل وضممت الى تلك الفوايد ما يذلل صعابه الابية ويسهل طرايق الوصول الى كنوزه الخفية مودعا فيه فرايد بهية قد خلا عنها الضوء والاصباح وفوايد شهية لن توجد في الافتتاح بل في المفتاح فجاء بحمد الله شرحا شافيا



يشتمل على نكتة حياة الفؤاد وخلا وافيا بتعلقه على لمحة اماني ارباب الرشاد **شعر** كم كان الشهد من الخطرا ودون الطيب مخطا عابر دكان اشقى المصحح ينشرها اذ هي غطره كل حيث ما ثر وهذا مع اني بالقصور معترف ومن بحار القصور مغترف ولكني اقول بلسان كليل وجنان عليل **شعر** وكم من جوهر احكي نفيس ولي ورد صف وحكي وصف بالقلوس وكم اجلوا اجلاها وما لي نصيب مثل ماشطة العروس رضي يا نفس تستر في نصيبا بتسليم قضى بادي النفوس والى الله اتضرع ان يجعل ما الفته من هذا الدار العظيم خالصا لوجهه الكريم مقربا من نجحه في دار النعيم يوم لا ينفع مال ولا بنون الا من اتى الله بقلب سليم وها اشرع في تزيين السين والشين بعنونة الفيض من خزانة رب العالمين قال الحمد لله الذي لا يبلغ كنهه جاد اي لا يصل الى تصوره بحقيقته كل من يجد في اكتسابه باي طريق كان من النظر والرياضة وان وصل الى تصوره بوجه يميزه عما عداه وما قيل انه حاد بالحاء المهملة على معنى انه لا يبلغ كنهه من اتى بحده فليس بشيء بجلوه عن هذه الفائدة اعني الاشارة الى عدم الوصول باي طريق كان على ان فيه ابهام جواز التحديد بدون البلوغ الى الكنه وهو غلط ولا يحصي اي لا يضبط عدد نعمه عاد في الكشاف وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها اي لا تضبطوا

عددها فالاحصاء ههنا استعمل في الضبط فقط علي سبيل التجريد كما قالوا
في قوله تع اسري بعبده ليلا كما د اي متحيرا في بحار عرفانه ارواح العالمين
بكسر اللام ونارا اي سادا مستنيرا بانوارا جسادا اشباح جمع شبح العالمين
بفتح اللام والصلوة علي من يراكم لم يبصر فلا يقتضي الا مفعولا واحدا
هو قوله اثرا وهو بفتحتين ما بقي من رسم الشيء للكمل الا محسه وعجاه
من المحو عطف تفسير في مختار الصحاح الطموس الانمحاء من باب دخل
وجلس وطمسه من باب ضرب فهو متعد ولازم ولا رسها الا ازاله
وعفاه في مختار الصحاح عفي المنزل اندرس والمحي وعفته الريح
يتعدي ويلزم وبابهما عدا انتهى فهذه القرينة مؤكدة مؤكده للقرينة
السابقة لما عطفت عليه بحسب المعني بحمد بالجر المبعوث بالحق
اي بالاهتداء او بالهداية للناس فان هدي يجيء لازما ومتعديا
والنور اي بالنور الذي كان يتلالا في جبهته او بنور الاسلام
الذي طلع علي الخلق فرفع عنه ظلمة المنشرح بمين مقدمه بالفتح او
السكون مصدر ميمي من قدم اي يحمد الذي ينشرح ببركة قدومه باللوح
سالة القلوب مرفوع علي انه فاعل المنشرح المعتمدة علي الموصول والصلة
عطف علي القلوب فالمنشرح بالجر صفة سببية لحمد اي صفة جرت
علي غير من هي له والصلوة علي اله الكرام جمع كريم واصحابه العظام جمع

عظيم اما بعد فهذه اشارة الي الاوراق التي كتبها اشارة ذهنية او
حسية بناء علي ان الديباجة هذه متاخرة عما كتبه كما هو الاكثر
اوراق مكتوبة لاعراب ديباجة كتاب المصباح في مختار الصحاح
الديباجتان الخدان فكان ما ذكر في اوائل الكتب حق جارية وجهها فلذلك
سمي بالديباجة ماخوذة من غرائب فوايد المفتاح وابتدي انا اولا نصب
علي الظرفية اي قبل اعراب الديباجة باية من كتاب الله تعالى
تبركا وتيمنا وعرفوا الاية بانها طائفة من القرآن يتصل بعضها ببعض
الي انقطاعها طويلة كانت او قصيرة المبيني اولها واخرها توقيفا
وبيت بالجر اي ابتدي ببيت من الابيات ليفيد مهارة وتمرنا اي
حذاقة في باب الاعراب واعتيادا عليه يقال مرن علي الشيء
من باب دخل تعوده واستمر عليه كذا في مختار الصحاح معتصما حال
من فاعل ابتدي من الله وقدم الحال علي ذي الحبل الرشاد اي مستمسكا
بحبل الرشاد كائنا من الله وقدم الحال اعني من الله علي ذي الحال المجرور
هو حبل الرشاد وان يجز فالاصح للسبع في الافعال اعتصم به تمسك
وما وقع في بعض النسخ حبل الرشاد بدون الباء لا يساعد كتب
اللغة التي رايناها فانه الهادي الي سبيل السداد بفتح الشين
المهملة الاستقامة ومعتمدا عطف علي معتصما هابن شغلي الي غير

نحو مبد وفيه العزر اي الاعتراف عند كرام الناس مقبوله
قوله تع قال رب اني لا املك الا نفسي واخي قال فعل ماضي فاعله
مستتر فيه راجع الي موسي رب منادي حذف حرف ندائه وحذف
ياء المتكلم اجتزاء بالجيم وانه اي الجيم اي الاكتفاء بالكسرة فانهم
قالوا ياء المتكلم اذا اضيف اليه المنادي جاز اسكانه وهو الاكثر
في الاستعمال اذا لم من اسكانه اجتماع الساكنين وجاز فتحه كما
جاز في غير النداء وجاز حذفه ايضا اكتفاء بالكسرة وهذا الحذف
في غير النداء قليل الا في الفواصل والقوافي لان النداء موضع
تخفيف اذ المقصود من الكلام هو غير النداء وانما هو يتوجه
فيطلب الفراغ منه بالسرعة ليصل الي المقصود وجاز ابدالها بداله
الفا لانه نوع من التخفيف ولا يكاد يوجد هذا الابدال في غير النداء
نحو قولهم يا ربا تجاوز عني عليه قوله عم انفوح بلالا بغير تنوين
يا بلالي فحذف يا وقلب ياء المتكلم واما ما روي مضموما او منونا
علي جعل بلال اسم جنس نحو لكل فرعون موسي فليس مما نحن
بصدده اي بلالي لكن ينبغي ان يعلم ان حذف الياء وقلبها الفا
في المضاف الي ياء المتكلم انما يجوز اذا كان مشهورا بالاضافة
اليها فلا يقال في يا عدوي يا عدو بحذف الياء ولا يعدوا بقلبها

الفا هذه ما قالوه فعليك به فانه ينفعك في مواضع شتى ومحل رب
بدون ياء المحذوفة منصوب لانه مفعول به لان معناه اريد او اعني
رب ويا رب مع سابقها اي اخرها وغايتها يقال سابقها الجيش اي
مؤخرها يعني ان يقوله يا رب مع قوله اني لا املك الا نفسي واخي
في محل النصب لكونه مقول القول هكذا قيل لكن فيه نظر لان الجملة التي
لا تقع موقع المفرد لا يكون لها محل من الاعراب لان الجملة مبنية لا
تستحق الاعراب بنفسها فلم يكن لها حظ من الاعراب الا من جهة
قيامها مع موقع المفرد وهذا مشهور لا سترة بالضم لا يتدبر اي
لا يتلك فيه وهذه الجملة اي جملة يا رب مع سابقها ليست بواقعة
موقع لان مقول القول لا يكون الا جملة اي مقول القول الذي قصد به
الحكاية جملة محكية مستقلة ليست الا جملة ولهذا قالوا وجب كسر ان بعد
القول بمعنى الحكاية لانه ابتداء الكلام المحكي تدبر وكذا ما وقعت صلة
لا تكون الجملة قوله اللهم لفظ يقال متصلة بالاستثناء في الاكثر لنفي الا
والاستثناء الحاصل يبقي الكلام او اثباته والواقع خلافه نحو ما جاء في
القوم اللهم الا زيدا فمعناه لا تؤاخذ يا رب فان كلامي الا قول غير
تام بل يحتاج الي المستثني او لتاكيد كلام عند المستمع كانه قال
ايها المستمع اعلم اني ادعو الله تع شهيد علي كلامي انه حق واستثناء

مطلب اصله يا الله

صدق وقد تقادم جرت العادة باستعمال هذا اللفظ فيما في ثبوته ضعف كانه يستعان بالله تع واصله يا الله أُمّ اي اقصد لنا بالخير فحذف حرف النداء لكثرة الاستعمال وجعل فعل الامر عوضا عنه واتصل به فصار اللهم الا انه يقال ههنا بمعنى ذكر وبتلك هذا تأ قال قولهم قولنا ضربا مصدر وغير ذلك لكنه لا تكون الجملة واقعة في مقول القول المذكور بل يكون مفعول ذكر والكلام فيما اي في جملة وقعت فيه بل جوابه الصحيح ان هذه الجملة واقعة موقع مفعول قال والمفعول لا يكون الا مفردا يعني انا لا نسلم انها ليست بواقعة موقع المفرد مطلقا بل باعتبار كون مقول القول حكاية عن واقعة وجملة واما باعتبار كونه في موضع المفعول فهو في موقع المفرد فبهذا الاعتبار حكم بانه منصوب المحل لكن لا يخفى ان قول ذلك القائل في محل النصب لكونه مقول القول يأبى عنه هنا

مطلب واعلم

واعلم ان الحق عندهم كون الجملة مقول القول في محل النصب ولهذا عد وها احدى الجمل السبع التي لها محل من الاعراب حتى قسموا الجمل الى ما لا محل لها من الاعراب والى ما له محل منه ويشهد لذلك قولهم ان مقول القول يكون جملة محكية ولا يكون لفظا منصوبا الا اذا كان مصدرا كقولك قلت قولا حقا لان القول مصدر بمعنى الحكاية مثلا اذا قال شخص الله اكبر ويقول احد في جوابه قلت قولا حقا فان معناه الله اكبر وهذا الكلام حق فقولك قولا حقا يدل على هذا

المجموع ولهذا جاز ان يكون مفردا انتهى واما وجه ان المفعول لا يكون الا مفردا فلان المفعولية وكذا الفاعلية انما تطرأن على الاسم الذي هو من اقسام الكلمة والكلمة لا تكون الا لفظا مفردا الاجملة فح يستقيم الكلام ويحصل المرام بفتح الميم المطلوب من رام الشيء طلبه كذا في شرح جمال الدين للكشاف وكذا اي لكون القول المذكور منظورا فيه قول النحاة ان الكلام لا يكون الا من اسمين او من اسم وفعل منظور فيه ايضا فانه منقوض بالمنادى نحو يا رب فانه كلام مع انه مركب من حرف النداء واسم وهو المنادى لان المنادى هو الاسم المطلوب اقباله بحرف النداء فهو قوله منقوض بالمنادى نوع التسامح قوله وجوابهم مبتدأ قوله مزيف اي جواب النحاة بان النداء في تقدير الفعل كما كما حيث قالوا ان معناه اريد او اعني زيد فيكون مركبا من فعل واسم مزيف مبطل بانه لو كان في تقدير الفعل لكان محتملا للصدق والكذب لان الفعل الذي قدر فيه به النداء مثل اريد او اعني او ادعو كذلك اي محتمل لهما لكن يمكن ان يقال نعرة نصب على انه مفعول له لبيان ان الملازمة في قوله لو كان في تقدير الفعل المقدر به النداء اخبارا وهو لم لا يجوز ان يكون ذلك الفعل المقدر من الصيغ المشتركة بين الاخبار والانشاء كالفاظ العقود جمع عقد بالفتح كالبيع والعتق والنكاح وغيرها نحو بعت واعتقت و زوجت فانه اي لفظ بعت وكذا نظائره مشترك بين الاخبار عنه اخرى

صفة بعد وقد اي تارة اخرى في مختار الصحاح يقال فعل تارة بعد تارة اي مرة بعد مرة والجمع تارات وتير كعنب وربما قالوا افعله تارا بعد تار بحذف الهاء انتهى واما انتصابها فهو اما على الظرفية او على المصدرية على قياس ما قيل في مرة في قولك ضربته مرة وكذا لفظ ادعو يستعمل تارة لانشاء النداء اي لابتدائه واثباته بهذا اللفظ وتارة اخرى للاخبار عن الدعوة الآتية فلا يرد الستوال فلا باس لنا ان نذكر ههنا معنى الانشاء والاخبار ارشادا للمتعلم وهو ان كل كلام اما لاظهار مدلوله وهو الخبر كقولك زيد قائم فانه وضع لاظهار مدلوله وهو ثبوت القيام لزيد وكذا قولك بعت اذا اردت به الاخبار يكون لاظهار مدلوله وهو مدلول بعت صدور البيع منك في الزمان الماضي او لاثبات مدلوله عطف على قوله لاظهار مدلوله فهو الانشاء كقولك اضرب فان المقصود منه اثبات مدلوله وهو طلب صدور الضرب من المخاطب وكذا بعت اذا اردت به البيع الحالي يكون لاثبات صدور البيع منك الان قالوا هذا اللفظ مبني على الفتح وجه بنائه لانها اما لمشابهته الحرف اسم الاشارة لان قولك الان قالوا هذا معناه هذا الوقت على ما هو من مذهب سيبويه واما المشابهة الحرف بلزوم معناه هذا الوقت على ما هو مذهب سيبويه في اصل الوضع وتغيره وا حالة فانها لا تثنى ولا تجمع ولا تظغر ولا يكون في الاستعمال مع لام التعريف

وسائر الاسماء يكون في اول الوضع نكرة ثم يتعرف ويتنكر ولا يتغير حالها لم يتصرف فيه بنزع اللام شابه الحرف لان الحرف لا يتصرف كذا في شرح اللباب وهذا المذكور من قولنا كل كلام اما لاظهار مدلوله او لاثبات مدلوله معنى قولهم الاخبار اثبات ما كان يريد ان قولهم الاخبار اثبات ما كان او نفيه وان خرج عن ظاهره الاخبارات الاستقبالية والحالية لكن يتناولها في التحقيق لان معناه هو هذا المذكور بعينه وذلك لان معنى قولهم الاخبار اثبات ما كان انه اثبات ما ثبت وتحقق في نفس الامر من النسب في احد الازمنة الثلاثة فيدخل فيه نحو يضرب حالا واستقبالا او نقول انه ليس من قبيل التعريفات المساوية بل من قبيل المسامحات الواقعة فيما بينهم فانهم كثيرا ما يكتفون بذكر البعض عن الكل وههنا كذلك او نفيه عطف على اثبات اي نفي ما ثبت على معنى المذكور فيدخل نحو لا يضرب وما تضرب والانشاء اثبات ما لم يكن اي لم يوجد بعد كطلب الفعل في الامر وطلب تركه في النهي فانهما يحصلان بلفظ الامر والنهي وهذا اللفظ موجد له فهذا اي قولنا اما لاظهار مدلوله او لاثبات مدلوله معنى قول اهل المعاني اي قول علماء علم المعاني والبيان اما ان يكون نسبة الكلام خارج تطابقه فالا ههنا ليست حرف استثناء بل مركبة من ان ولا فانشاء نحو اضرب بيان ذلك ان الكلام الذي دل على وقوع نسبة بين الشيئين اما بالثبوت بان هذا ذاك

اوبالنفي بان هذا ليس ذاك فمع قطع النظر عنها في الذهن من النسبة لا بد ان
يكون بينهما نسبة ثبوتية او سلبية لانه اما ان يكون هذا ذاك فطابقة هذه
النسبة الحاصلة في الذهن المفهومية من الكلام لتلك النسبة الواقعة الخارجية
بان تكونا ثبوتيتين او سلبيتين صدق وعدمها كذب وهذا معنى مطابقة
الكلام للواقع والخارج وما في نفس الامر فاذا قلت ابيع واردت
به الاخبار عن البيع الحالي فلا بد لها من وقوع بيع خارج حاصل بغير هذا
اللفظ يقصد مطابقته لذلك الخارج بخلاف بعت الانشائي فانه لا
خارج له يقصد مطابقته له بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ وهذا موضح
له فالبحث طويل الذيل اي كثير الاطراف والجواب قوله فيه اي في معنى
الاخبار والانشاء متعلق بالبحث وانما اخره للمشاكلة لقوله ما نحن
فيه في قوله فلاولى الرجوع الى ما نحن فيه من اعراب الآية الكريمة اني ان حرف
من الحروف المشبهة بالفعل ومحل ضمير المتكلم نصب لكونه اسم ان لا املك
لا حرف نفي املك فعل مضارع منفي بلا فاعله مستتر فيه اي متعقد فيه وهو
انا لا حرف استثناء هنا لما عرفت انه قد يكون مركبا من ان ولا وكذا
قد يكون صفة كغير حملا عليه نفسي ضمير المتكلم فيه مجرور محلا لاضافة
النفس اليه ونفسي المضاف الى ياء المتكلم منصوب تقديرا بانه املك هذا
على راي الشيخ ابن الحاجب واما على مذهب بعضهم فمنصوب محلا

والاشارة الى المذهبين قال فيما سبق ومحل رب منصوب والاستثناء
هنا مفرغ بحذف المستثنى منه لتقديره لا املك شيئا من الاشياء
او نفسا من النفوس الا نفسي واذا كان الاستثناء مفرغا يعرب
ما بعد الا بحسب العوامل في الاحتياج ليكون عمل العامل بحسب ذلك اي بحسب
وعددها او كلمة حسب اذا كان مجرورة بحرف الجر فالسين فيما مفتوح
والا فهي ساكنة وربما تسكن في ضرورة الشعر على الوجه الاول فالعامل
هنا وهو لا املك يقتضي النصب فيكون منصوبا به وانما سمي هذا
الاستثناء اي المستثنى مفرغا لانه فرغ بضم الفاء مجهول فرغ بالتشديد
له اي حصر المستثنى العامل الذي قبل الا فتسميتهم بالمستثنى المفرغ
على ما قالوا مجاز مرسل من قبيل اطلاق اسم العامل على المعمول
اذ المفرغ في الحقيقة هو العامل لحذف المستثنى منه وجعل اعرابه
اي اعراب المستثنى منه لما بعد الا اي للمستثنى وسمى اي ما بعده
الا باسم المستثنى منه من الفاعل والمفعول مجازا مثلا اذا قلت
ما جاءني الا زيد حكمنا بانه فاعل الجاء وهو في الحقيقة بدل من الفاعل
المقدر بدليل جواز ما قام الا هند مع امتناع ما قام هند ثم ينبغي
ان يعلم ان الاستثناء المفرغ يجيء في معمولات الفعل الا في المفعول
معه تقول ما مررت الا بزيد وان نظن الا ظنا وما ضربته الا تاديبا

وما امتنعن الا المتقدم الا تامت الاماء ولا تقول لا تمشي الا وزيدا ومحل الجملة
المنفية اعني لا املك مع ما عملت تلك الجملة فيه هذه عبارة مشهورة
فيما بين المعربين وكون فيها مسامحة لا يخفى اذ الجملة ليست بما عملت فيه
كونها خبرا لان وان مع اسمها وخبرها من مقول القول اي جزء منه
ولا محل له من الاعراب لان الكاين في محل النصب على ما قيل هو
مجموع المقول القول لا جزؤه على ما صرحوا عليه اي في الوجه الاول
وجوه ايضا نصب على المصدرية فانه من المفاعل التي تجب حذف
فعليها مثل سقيا ورعيا اي آض ايضا اي رجع رجوعا اما ان
يكون مبتداء خبره محذوف اي واخي لا يملك الا نفسه او خبر مبتداء
محذوف اي ومثل اخي وانما حذف المبتداء والخبر بقرينة سوق
الكلام او عطف على اسم ان فان قلت كيف يصح ان يعطف على محل
اسم ان المعتبر قبل دخوله عليه وفيه اشارة الى ما اختاره
بعض النحاة من ان المعطوف يعطف على محل اسم ان وحده
لا على مجموع ان مع اسمها كما قال البعض او عطف على
فاعل لا املك وانما قال لوجود الفاصل لانهم قالوا لا يجوز
العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا استقباح عند البصريين بناء
على ان الضمير المرفوع المتصل صار كالجزء مما اتصل به لفظا ومعنى

اما لفظا فمن حيث انه متصل لا يجوز انفصاله وتكلم مستقلا واما معنى
فمن حيث ان الفاعل كجزء من الفعل اذ لا بد للفعل منه فلو عطف عليه
كان كما لو عطف على بعض حروف الكلمة الا اذا اكد بمنفصل او يفصل بفاصل
قبل العاطف او بعده ثم يجوز دون العطف عليه بلا استقباح لانه اذا اكد
بمنفصل ظهر ان ذلك المتصل منفصل بحيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما
اتصل به بتاكيده فيحصل له نوع استقلال هناك بقي البحث في هذا الجواز
كيف ولو اكد وحده كان كما لو اكد بعض حروف الكلمة ويؤيد ما قلنا ما ذكره
بعض المحققين في حواشي حاشية الشريف الشرح المطالع فارجع اليه وكذا اذا وقع
الفصل يحصل طول الكلام وطول الكلام قد يغني عما هو الواجب فيحذف
طلبا للاختصار نحو حضر القاضي امراة بحذف تاء التانيث من حضرت
والحافظوا عورة بالنصب بحذف نون الجمع من الحافظون فاغناؤه عما
ليس بواجب اولى او فاعل فعل محذوف اي ولا يملك اخي الا نفسه
او يضمر انه ويقدر لم الحق ويرد عليه ان الكلام في كون اخي مرفوعا اللهم
الا ان يقال المضمر المحققة الملغاة عن العمل على ما هو الاغلب لفوات
الشبه اللفظي بالفعل تقديره وان اخي لا يملك الا نفسه ليكون عطف جملة
على جملة اني لا املك والفرق بينه وبين الوجه الثالث ان العطف فيه وان كان
من قبيل عطف الجملة على الجملة الا ان لكن ليس عطفا على جملة اني لا املك

علي ما اشرنا اليه هنا هو المتبادر من قوله علي جملة اني لا املك لكن الظاهر من
عدم التعرض لتقدير الخبر في الوجه الثالث و تعرضه له في الموضعين اي
في هذا الوجه و في رابع وجوه النصب التي سيأتي ان يذهب اليه انه اطلق
من انه من قبيل عطف المفرد علي المفرد و الثاني ان يكون الواو للحال
و يقال لها واو الابتداء ايضا فيكون ما بعده مرفوعا او خبر مبتدأ محذوف
و يفترق هذا الوجه عن الوجه الاول بانه لا مرفوعا يكون اخي هرهنا معطوفا
علي شيء و فيه اي في الوجه الثاني وجوه ايضا الوجهان الاولان مع الخامس
و هو ان يكون فاعلا لفعل محذوف و لو قال بعد قوله الثاني ان الواو
للحال عطفا علي قوله و الواو للعطف و جعل الوجه الثاني كونه منصوبا و
الثالث كونه مجرورا لكان احسن ترتيبا و اضبط لها اقساما كما
لا يخفي الثالث ان يكون منصوبا و هو علي وجوه ايضا لانه اما عطف
علي نفسي المنصوب علي انه مفعول به لا املك او عطف علي اسم ان اي علي
محله المنصوب المعتبر بعد دخول ان عليه او مفعول معه علي ان يكون
الواو بمعني مع لا للعطف و لو اخر هذا الوجه عن باقي وجوه النصب او
قدمه عليها لكان اولي كما لا يخفي او يظهر ان المستقدة و تقدير الخبر اي و ان
اخي لا يملك الا نفسه ليكون عطف جملة علي جملة اني لا املك الرابع ان يكون
مجرورا او الواو للقسم بنفسي اي و حق اخي هذا تصوير المعني لان فيه

مضافا مقدرا او الواو للعطف و هو علي وجوه ايضا اما العطف اخي علي الضمير
المجرور اعني الياء المحذوف و قد من دني اجتزاء بالكسرة اي و رب اخي او لعطفه
علي الضمير المجرور في نفسي كذا قيل و فيه اي في هذا القول و هو كون الواو
للعطف علي الضمير المجرور في ربي او في نفسي ضعف يعلم في موضعه ان شاء
الله تعالى فانهم قالوا ان العطف علي الضمير المجرور لا يكون الا باعادة الجار
سواء كان الجار حرفا نحو مررت بك و بزيد او اسما كما في الآية المذكورة
و ذلك لان المجرور متصل بالجار باشد اتصال فالعطف علي الضمير المجرور
يكون بمنزلة العطف علي بعض حروف الكلمة و ليس له منفصل حتي يؤكده
و تأكيده بالمرفوع المتصل خلاف القياس او لعطف نفس المحذوف علي
نفس المذكور حملا علي حذف المضاف و اقامة المضاف اليه مقامه
في الاعراب نحو قوله تعالى و اسئل القرية بالنصب اي اهل القرية كذا المجرور
ابقاؤه علي اعرابه الاول كقوله اي الشاعر و هو ابو داود اكل امرء تحسبين
امرء و نار توقد بالليل نارا اي كل نار الهمزة في اكل امرء للاستفهام
الانكاري و كل نصب علي انه مفعول اول لتحسبين و الياء فاعله عند
الجمهور و توقد بضم الدال اصله تتوقد فحذف احدي التائين و انما قال
علي وجه لان فيه وجها آخر و هو انها مجرورة معطوفة علي امرء كلا
فجملة الوجوه المذكورة في الآية ثمانية عشر هكذا في النسخ التي رأيناها

و الظاهر انه سهو من الناسخ اذ جملة الوجوه المذكورة ههنا ليست
الا سبعة عشر كذا اعراب هذه الآية في كتب النحاة بعضه تصريحا
و بعضه تلويحا اي اشارة و الله اعلم من كل عالم بحقيقته اي بحقيقة
الاعراب المذكور و لما فرغ من اعراب الآية الكريمة شرع في البيت فقال
و اما البيت فكقول ابي الطيب من طلب المجد فليكن كعلي يهب الالف
و هو يبتسم اعرابه من اسم موصول يجيء للعاقل غالبا علي عكس ما نوع
المحل للابتدائية طلب صلته و سيجيء لذلك زيادة تحقيق مباحث الصلة المجد
مفعول طلب و اعلم ان الاسماء منها ما هو عار عن معني الشرط كزيد
فلم يدخل الفاء في خبره عند سيبويه و يدخل عند ابي الحسن الاخفش لكن بالحمل
علي الزيادة فلا خلاف بينهما في الحقيقة و منها ما يشتمل عليه بتضمنه معني
الشرط او بمشابهته للشرط فالواقع خبرا عن الاول يجب دخول الفاء
عليه بخلاف الثاني و تلك المشابهة بان يكون ذلك المبتدأ موصولا او نكرة
موصوفة لابهامها ككلمات الشرط و الصلة او الصفة فعلا كشرط الكلمة
الشرطية او ظرفا المتعلقة بالفعل علي الاصح فصار الخبر كالجزاء الذي يدخله
الفاء و هذا دليل علي انه ادني من كلمات الشرط و جواز ترك الفاء
في الخبر و كذا الموصوف بالموصول المذكور كذلك و بمجرد تلك
المشابهة لا يكون مشتملا علي معني الشرط بل اذا لم يوجد مانع عنه

ليت و لعل بل جميع نواسخ الابتداء من غير ان و ان و لكن لان نواسخه
مؤثرة معني في الجملة و المؤثر معني فيها لا يدخل علي جملة مستندة بلا لازم
المضمنة كالشرط الا انه هذا المبتدأ ما لم يكن بعوض في الشرط جاز
ان يدخله ما لا يؤثر معني في الجملة كان و ان و لكن كذا في العباب شرح
اللباب اذا تقرر هذا فنقول قوله فليكن خبر المبتدأ الذي هو من
يجيء بالفاء و انما كان بالفاء لان المبتدأ اسم موصول و صلته فعل و
كلما كان المبتدأ كذلك جاز دخول الفاء في خبره كما سيجيء بعد هذا و
بلا و فاء و انما قال كان فليكن بناء علي هذا ان المضارع مأخوذ من الماضي
و المشتق متضمن لما اشتق منه فان قلت المناسب ان يقول و يكن في فليكن
اما تامة او ناقصة فلم لم يقل كذلك قلت بناء علي ان التقسيم
الي التامة و الناقصة قد اشتهر فيما بين المعربين بالنسبة الي كان دون
غيرها فان قيل لم قال تامة بالتاء مع ان كان مذكر لكن قلنا نظرا الي التاء
بلفظة كان فان قيل ما فائدة تأويله بلفظة بالتاء قلنا زيد التاء في امثاله
ليفيد وحدة اللفظ و ان كانت لفظة كان ناقصة فكعلي خبره اي فليكن
الطالب للمجد مماثلا لعلي و ان كانت تامة فكعلي حال من اسم كان و لو
قال حال من فاعل كان لكان اولي او صفة لمصدر محذوف اي كونا
لكون علي انما قدر المضاف ليستقيم المعني يهب فعل مضارع فاعله

مستتر فيه عايد الي علي فيه نظر لان ظاهر رجوعه الي علي لا يستقيم علي
تقدير كون الجملة خبر كان بعد الخبر فالاولي ان يقول عايد الي علي
او الي الطالب الالف نصب علي انه مفعول وتحل الجملة الفعلية
اما نصب علي انه خبر كان بعد الخبر علي تقدير الناقصة او علي
الحال من علي علي قول من جوز الحال من غير الفاعل والمفعول
اي علي كرم الله وجهه يهب الالف ولو قال اي علي يهب لكان
اولي لئلا يلزم رجع ضمير يهب الى الضمير اعني هو او صلة حذف
موصولها اي كعلي الذي يهب الالف والصلة مع الموصول في
المحل الخبر لكونها صفة علي او جملة مستأنفة وعلي هذين الوجهين
الآخرين لا محل لتلك الجملة من الاعراب ومعنى الاستيناف
ان يقع جوابا عن سؤال مقدر واشار اليه بقوله يعني لما قال
فليكن كعلي كانه قال قايل ما شانه اي امره وحاله فاجاب بقوله
يهب الالف وهو يبتسم الواو في وهو للحال وهو مرفوع المحل على
الابتداء ويبتسم خبره وفيه ما مر من ارجاع الضمير الي الضمير كما لا يخفى
والجملة الاسمية اعني المبتدأ مع خبره في محل النصب للحالية وهذ
العدد كاف من الاقوال والله اعلم بحقايق الاحوال فقد حان اي
قرب وقت الشروع الي اعراب هكذا وجدنا النسخ لكن المشهور

تعدية الشروع بفي دون الي كما في ديباجة الكتاب اي المصباح بعون الله
العزيز الوهاب نعم لا بد للبد الفراغ ومنه قولهم لا بد من كذا كانه
قيل لا فراق منه لنا اولا بيان امور اربعة كاينة في حث بفتح الحاء
التحريض والاغراء طالبي النحو قوله علي قراءته متعلق بالحث والقراءة علي
وزن الدراية مصدر قراء الامر الاول من تلك الامور الاربعة
في اثبات وجوب قراته بيانه اي بيان ذلك الاثبات ان قراءة
النحو واجبة لانها يتوقف عليها الواجب وكل ما يتوقف عليه الواجب فهو
فقراته واجبة اما بيان الصغري اي المقدمة الاولي وهو قوله تتوقف
عليها الواجب فلان توحيد الواجب تعالى واجب بلا شبهة وهو
اي توحيده الكامل النافع في الآخرة الاولي موقوف علي تصديق
النبي عم الموقوف بالجرصفة تصديق علي معرفة اعجاز نظم القرآن
الموقوف تلك المعرفة علي علم البيان الموقوف علي علم النحو فالموقوف
علي الموقوف علي الشيء موقوف علي ذلك الشيء فالتوحيد
موقوف علي قراءة النحو بهذه الوسايط الثلث واما بيان الكبري
اي المقدمة الثانية وهي كل ما يتوقف عليه الواجب فهو واجب فمعلوم
في الاصولين اي اصول الدين وهو علم الكلام واصول الفقه فعند
بيان المقدمتين ثبت المط وهو وجوب قراءة النحو وعن عبد الله

بن المبارك انه قال مات ابي وخلف لي ستين الف درهم فانفقت منه
ثلثين الف درهم في تعلم الفقه وثلثين الفا في تعلم النحو والادب فليت
الذي انفقته في تعلم الفقه انفقته في تعلم النحو والادب فان النصارى
كفروا بتحريف حرف واحد من كتاب الله تع وجدوا في الانجيل مكتوبا
اني انا الله ولدت عيسى من عذراء بتول اي منقطعة عن الازواج
بتشديد اللام وكذا ولدت فقرؤوا بتخفيفها فكفروا الثاني من الامور
الاربعة في تعريفه اي في تعريف النحو ليكون الطالب علي بصيرة
في شروعه وتحصيله وهو ان يقال النحو علم بقوانين اي علم بالقضايا
الكلية التي تتعرف احكام جزئيات موضوعها منها يعرف بها تلك
القوانين احوال التراكيب العربية من حيث الاعراب والبناء ونحوها
وعدمه فعلم من تعريفه موضوعه اي موضع النحو وهو اي موضوع العلم
مطلقا ما يبحث في ذلك العلم عن اعراضه الذاتية وهو ههنا التراكيب
العربية فان الاعراب والبناء والانصراف وعدمه وغير ذلك
احوال لتلك الكلم لا لنفس التراكيب يرشدك اليه قوله كقولك
هذا الاسم معرب او مبني واعراضها الذاتية احوالها العارضة
لها من حيث هي هي اي لذاتها من الاعراب والبناء ولو قال من
حيث هي هي او بواسطة امر مساو له كان اولي واشمل لان العوارض

الذاتية المبحوث عنها في العلم هي في العلم الاحوال التي تلحق للموضوع لذاته
بان يكون منشؤها الذات او بجزئه المساوي له والخارج المساوي
له في الصدق او في الوجود الاول كالتكلم للانسان فان لكل من جزئيه دخلا
فيه والثاني كالادراك الامور العربية له بجزئيه الناطق والثالث
كالضحك له بالتعجب والرابع كاللون للجسم بالسطح المباين له في الصدق
والمساوي له في الوجود هذا ينفعك في مواضع الشيء ومسايله
اي مسايل النحو حمل هذه الاحوال الذاتية علي هذه التراكيب اي
كلمات الواقعة فيها كقولك هذا الاسم معرب او مبني وبهذا يندفع
ما قيل من ان المسايل لا يطابق المثل وغير ذلك من انه منصرف او
غير منصرف ونحوهما ويرد عليه مسايل العلم هي القضايا التي
تطلب في ذلك نسبة محمولاتها الي موضوعاتها بالبرهان والحمل
الذي ذكره هو معنى البحث لا للمسألة ولعل عبارة الكتاب في
الاصل والبحث حمل الخ ثم حرفه الناسخ ما ترى يدل عليه سوق
الكلام فانه لما ذكر في تعريف الموضوع البحث والاعراض الذاتية
اراد ان يبين معناها فاشار اليه الي بيان الاعراض الذاتية لا تم
ينبغي ان يقول والبحث حمل هذه الاحوال علي التراكيب والمراد من
الحمل الاثبات وما وقع من المسايل علي صورة الشرطية والحملية

سالبة فيرجع الى الحملية الموجبة جيبة واما الشرطية فبان يأول
عثل هذا ملزوم لذلك في المتصلة او معاند له في المنفصلة واما
السالبة فبان يعتبر فيها سلب الحمل فيكون موجبة محمولها سلب
والامر الثالث من تلك الامور الاربعة في بيان الغرض من النحو وهو
العصمة عن الخطاء في المقال اي في التراكيب العربية حتى يكون ذريعة
اي وسيلة الى علم البيان ويكون هو وسيلة الى معرفة دقايق القران
وهي يكون الى تصديق النبي عليه افضل الصلوة واكمل الرضوان
في مختار الصحاح الرضوان بكسر الراء وضمها الرضاء ويكون هو
اي تصديق النبي وسيلة الى توحيد الواجب الذي هو واذق
الانس بالكسر البشر الواحد انسي بالكسر وسكون النون وانسي
بفتحتين والجان ابو الجن كما ان ادم عم اي البشر كذا في مختار الصحاح
والمراد الجن مطلقا وانما ذكر الجان لمشاكلة الرضوان كما مر في الامر
الاول ولا علينا ان نبين شرف النحو ومرتبته اقتداء لبعض المحققين
فنقول شرف العلوم اما بشرف المعلوم منه كعلم الكلام كالعلم الالهي
واما بحسب براهينه القاطعة كالعلم الهندسة واما بالفوايد
الاجلة والعاجلة كعلم الفقه واما بحاجة يحصل صاحبه كعلم الاخلاق
والنحو جامع لاكثرها فانه كلام تع وكلام رسوله عم الدال على

ذاته تع وصفاته تع وعلى علم الفقه النافع في الدارين وعلى غيرها انما
يعلم ان حق علمها به واما مرتبة النحو فبعد اللغة والتصريف وقبل الفقه
والحديث والتفسير وغيرها والامر الرابع من تلك الامور الاربعة في
بيان سبب وضع العلم وهو ان ابا الاسود الدولي الديلي بضم الدال
وكسر الهمزة واسم قبيلة وقيل علم لجد ابي الاسود وقيل اسم رجل من
اولاد كنانة واليه نسب ابو الاسود لكن اذا نسب بفتح الثانية فيقال
دولي بضم الدال وفتح الهمزة سمع قاريا يقرأ ان الله بريء من المشركين
ورسوله بجر رسوله ثم ذهب ابو الاسود الى امير المؤمنين علي كرم الله
وجهه اي ذاته واخبره بذلك المسموع فقال امير المؤمنين يجب اللفظ
بمخالطة العرب العجم وكثرت بالجر المولدين بفتح اللام وهم الذين ولدوا
في العجم وبالعكس فينا اي وكثرة المولدين فيما بيننا وقال علي رض فعلما
ان اقسام الكلمة ثلثة اسم وفعل وحرف والاسم ما انبأ اي اخبر واشعر
عن المسمى اي عن احوال التي تنسب اليه من الضرب والموت والحسن وغير
ذلك نحو ضرب زيد ومات عمرو وحسن بكر والحرف ما اوجد معنى في
غيره يعني ما دل على معنى في غيره الى معنى غير مستقل بنفسه اي لا يعقل
ولا يتعقل بنفسه بل مع ملاحظة الغير مثلا معنى في قولنا زيد في الدار هو
الظرفية المخصوصة التي لا تتعقل الا بتعقل المتعقل الذي هو حصول زيد

ا ي الذات الذي وضع له الاسم كزيد وعمرو وبكر
والفعل ما انبأ عن حركة المسمى

فيكون ذكر المتعلق شرطا في دلالة الحرف على معناه بخلاف الاسم كذو
وغيره من الاسماء اللازمة الاضافة فان ذو وضع مثلا ليدل على معنى
الصاحب من غير ذكر المتعلق لتحصيل الغاية اي الغرض من وضعه وهو
جعله صفة لشيء لا لاجل ان دلالته على معناه مشروطة بذكر متعلق
فاعلم ذلك واما الضمير في غيره فعايد الى معنى وغيره متعلق بحذف في
في محل الجر على انه صفة معنى اي معنى حاصل باعتبار تعلقه بالغير لا باعتباره
في نفسه وكذا قولهم الاسم ما دل على معنى في نفسه اي ما دل على معنى
حاصل باعتباره في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كما يقال الدار
قيمتها في نفسها كذا اي لا باعتبار امر خارج من كونها في وسط
البلد وقريبا من المسجد وغير ذلك والفاعل مرفوع لان الفاعل
اقوى من المفعول لكونه غير مستغنى عنه في الكلام فاختص بالرفع
الذي هو اقوى الحركات لكونه محتاجا الى تحريك عضوين اي الشفتين
وما سواه فرع عليه اي ما سوى الفاعل من المرفوعات الخمسة
اعني المبتداء مع خبره وخبر ان واسم ما ولا بمعنى ليس وخبر لا لنفي
الجنس ملحقات بالفاعل من جهة ان يكون مسندا اليه او خبرا
ثانيا من الجملة كالفاعل او مشبها بالمشبه بالفاعل والمفعول
منصوب لان المفعول كثير اذ قد يكون واحدا فصاعدا الى خمسة

والكثير

والكثير ثقيل والنصب خفيف فاعطي له طلبا للتعادل وما سواه
من المنصوب فرع عليه فان المنصوبات التسعة اعني الحال والتميز
والمستثنى المنصوب وخبر كان واسم ان واسم لا لنفي الجنس وخبر
ما ولا بمعنى ليس ملحقات بالمفعول من حيث انها فضلة في الكلام
او من حيث المجيء بعد المرفوع او من حيث التشبيه بالمفعول كاسم
باب ان واسم لا لنفي الجنس قالوا انهما مشبهان بالمفعول لان اخبارهما
اذا كانت مشبهة بالفاعل كان اسماؤهما مشبهة بالمفعول وفيه
ما لا يخفى من الركاكة والمضاف اليه مجرور اي الجر الاصلي للمضاف اليه اي
بالحروف الجارة او بالاضافة المعنوية لانه بين الفاعل والمفعول ولهذا
يقع فاعلا في المعنى مرة ومفعولا اخرى كما في اضافة المصدر مثلا
فاختص بالجر الذي هو متوسط بين الرفع والنصب لكونه متوسطا
الحنك ذاهبا بالمسالك التوفق وما سواه كالمجرور بحرف الجر الزايد في
المبتداء نحو بحسبك درهم او في الفاعل نحو كفى بالله او بالمفعول نحو
قوله تع ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة اي لا تلقوا انفسكم الى الهلاك
وكالمجرور بالاضافة اللفظية نحو ضارب زيد وحسن الوجه الحكم
فيكون المجرور في اللفظ منصوبا او مرفوعا في التقدير فهي فرع عليه
وملحقة بالمجرور الاصلي وقال علي رض بعد هذه المقالة لابي الاسود

اي خاطبه فان القول يستعمل بحروف متعددة ... متعدية بها
قال بم ايحكم وقال عنه اي روي عنه وقال له اي خاطبه وقال عليه اي
اقرئ عليه وقال فيه اي اجتهد فيه انح هذا اي افضل هذا
كون واحرف تمكنت اليه فلهذا اي فلقول علي رض انح هذا سمي هذ
العلم نحوا تيمنا بلفظ الشريف وقيل سموه النحو لان النحو هذا الطريق
والفضل وهذ العلم يعرف الاصول الي المقاصد بايراد الطريق
المناسبة من الالفاظ وتيسر قصدها بذلك العلم ونقل في بعض
الكتب هذه القصة هكذا روي عن ابي الاسود الدؤلي استاذا
لحسن والحسين انه قال دخلت علي امير المؤمنين علي رض فرأيته
مطرقا متفكرا فقلت فيم تفكر يا امير المؤمنين فقال اني سمعت
في بلدكم لحنا اي خطاء في الاعراب فاردت ان اصنع كتابا في اصول
العربية ثم اتيته بعد ذلك فالقي الي صحيفة فيها بسم الله الرحمن الرحيم
الكلام كله ثلثة اسم وفعل وحرف والاسم ما انبا عن المسمي و
الفعل ما انبا عن الفاعل والحرف ما انبا عن معني ليس باسم
ولا فعل وقال لي انح هذا وتتبعه وزد فيه ما وقع قال ابو الاسود
فجمعت اشياء وعرضتها عليه وكان في ذلك حروف النصب ولم اذكر
لكن فقال لم تركتها قلت لم احسبها منها فقال بلي هي منها فزدها

وحكي ان امراة دخلت علي معاوية في زمن عثمان رض ان ابي مات وترك
لي مالا بفتح ان فاستقبح معاوية ذلك فبلغ الخبر علي رض فقال عليه السلام
لابي الاسود بوضع النحو فوضع ابو الاسود رجلا يقرا ان الله بريء
من المشركين ورسوله بجر رسوله فصنف بابي العطف والنعت ثم
قالت له ابنته يا ابت ما احسنُ السماء بالضم علي لفظ الاستفهام فقال
لها نجومها فقالت انما اتعجب من حسنها فقال لها قولي ما احسن السماء
وافتحي فالان فصنف بابي التعجب والاستفهام واخذ منه النحو ابناؤه
واخذ منهم ابو اسحق الحضرمي وعيسى الحنفي الثقفي وابو عمرو بن العلاء
واخذ الخليل بن احمد بن عيسى الثقفي واخذ من الخليل سيبويه وعلي بن
حمزة الكسائي اخذ من ابي عمرو بن العلاء ثم صار اهل الادب كوفيا
فالكسائي واخذ منه الفراء ومنه ابو العباس ومنه محمد لا
نبا دكلهم كوفيون وسيبويه واخذ منه الاخفش وقطرب واخذ منه
الجرمي وبكر المازني ومنهما محمد الملقب بالمبرد ومن المبرد ابو اسحاق
الزجاج وابو بكر السراج ومحمد بن كيسان ومنهم ابو علي النسوي وابو
سعيد السيرافي وعلي الرماني ومنهما ابو علي الفارسي ومنه ابو الفتح
ابن جني ومنه عبد القاهر الجرجاني كلهم بصري ثم قيل لم يات بعده
من يعباء به انتهى وهذ المنقول عنه اي هذ الذي نقل عن علي رض وهذا

مبتداء وخبره اصل علم النحو ثم استنبط عنه العلماء الراسخون والفضلاء
الكاملون علي ما فضلنا ايمتهم الوثقي كتبا كثيرة معقول استنبط
واستخرجوا منه ابحاثا طويلة تسهيلا لتعلم العلم وتيسيرا لمن بعدهم
وبعد بيان هذا المرصود اي المرقب لا بد من الشروع في المقصود
قال المص **اما بعد حمد الله** اما كلمة متضمنة لمعني الشرط قيل لما اختلفوا
في اما قال بعضهم انه اسم وقال بعضهم انه حرف قال الشارح اما كلا اينا ود
كلا المذهبين وجدت ما في شرح الضوا من ان النحات بعد اتفاقهم في
انها موضعة للشرط او قايمة مقام ما وضع له فذهب ابن الحاجب
الي الاول وصاحب الكشاف الي الثاني والخلاف في انها اسم او حرف
ليس بمشهود انتهى فلذلك اي لكونها كلمة متضمنة بمعني الشرط
لزم دخول الفاء الجزائية في جود جوابها لزوما اكثريا لا كليا اي
ليس المراد من اللزوم الوجوب كما هو المتبادر بل الثبوت الاكثري
اذ قد يحذف منه اي من جوابها الفاء لوجود ما يدل عليه من التنوع
والايماء نحو قوله اما القتال لا قتال لديكم واعلم انه يمكن حمل كلام علي
القياس الاقتراني المثبت للزوم اذ نقول المدعي ان الفاء لازمة بجوابها
بنتج من اول الشكل الاول ان الفاء لازمة بجوابها فهذا استدلال
بالمؤثر علي الاثر فهو اولي من الاستدلال بلزوم الفاء علي التضمن بناء

علي وجوده لان اولي الواضحين باعطاء اليقين الطريق الاول واما الثاني
فربما لا يفيد اليقين ويمكن حمله علي القياس الاستثنائي المثبت للتضمن
فنقول المدعي انها متضمنة لمعنى الشرط لانها لو لم يكن متضمنة لما كانت
الفاء لازمة لجوابها لكنها لازمة له فيكون متضمنة له وهذا كما يقال
ليس فيهما رض والسماء الهة غير الله ولذا العالم يفسد معناه لو كان
فيهما الهة غير الله لفسدتا لكن التالي منتف فكذا المقدم وهو ظاهر
لمن له قدم في معرفة اساليب الكلام وهذا كما تري استدلال بالاثر علي
المؤثر فكذا هذا افاده بعض المحققين ويرد عليه ان كلية الكبرى في
ذلك القياس الاقتراني ممنوعة الا يرى ان من ومن الشرطيتين تتضمنان
معنى الشرط بلا لزوم الفاء واليه اشار الكافي من شرح اللباب
وانما قلنا انها متضمنة لمعنى الشرط لان اصل اما بعد حمد الله مهما
يكن من شيء فاقول بعد حمد الله مهما اسم متضمن لمعنى الشرط ويكون مجزوما
تارة بمعنى يقع او يحدث وفاعله راجع الي مهما ومن شيء بيان له
لابهامه فاقول جزاء له والمجموع جملة اسمية مبتدا فيها مهما وخبرها
الجملة الجزائية وحدها او هي مع الشرط وقيل الاصح انه خبرها
هي التي الشرط وحدها وقيل انه مبتدا لا خبر له معناه مهما يقع او
يحدث كاينا من شيء فاقول وهذا قطع بوقوعه لانه ما بقية

الدنيا لا بد من وقوع شيء فيها بالضرورة فحذف مهما يكن من شيء
دوماً للاختصار وههنا مذهب آخر ذكره في الاصباح والمعوز
من بعض الكتب ان المحذوف هو الجملة الفعلية وحدها اي بغير
حذف مهما واما مطلوب منهما وفيه ما لا يخفى ثم اقيم اما
مقامه بضم الميم في الاشهر ويجوز فتحه فصار اما فاقول بعد حمد الله
فان قلت كيف يصح ان يقال اصلهما يكن من شيء فاقول بالرفع
مع ان الشرط والجزاء اذا كانا مضارعين يجب فيهما الجزم اتفاقاً فالوجه
ان يقال فاقل بالجزم قلت هذا اذا لم يكن الجزاء مع الفاء واما اذا
كان معه فالجزم ممتنع اذ الفاء يمنع ان يعمل ما قبله فيما بعده فيا اقول
بجملة خبر مبتداء محذوف اي فانا اقول ليصير جملة اسمية فلم يقع
الجزاء مضارعاً بل جملة اسمية فان قلت كيف جزء بالفاء مع ان
المضارع المجزوم لو جعل جزاء لكان جزمه كافياً في الارتباط الفاء
فلان المضارع المثبت كان من غير حاجة الي الفاء قلنا انهم قالوا
الجزاء اذا كان مضارعاً مثبتاً غير مقترن باحد الحروف الاربعة
اي السين وسوف وان وما يجوز اتيان الفاء وتركه اما جواز
اتيان الفاء فلان المضارع المثبت كان قبل اداة الشرط صالحاً
للاستقبال فلم يؤثر الاداة فيه تاثيراً ظاهراً كما في ضربت ولم افعل

فاحتاج

فاحتاج الي مزيد ربط بينهما بالفاء واما جواز ترك الفاء مع الجزم فلتاثير
الاداة فيه لانه كان صالحاً للحال والاستقبال فصرفه الاداة الي الاستقبال
علي ان الجزم كاف في الارتباط بدون حاجة الي الفاء ثم اخرة الفاء الي الجواب
الي المذكور في المتن اعني مقول القول وهو ان الولد الاعز الظاهر ان يقال
وهو ان الولد الاعز بدون الفاء وانما اخرت لكراهتهم ان يوالي
بين حرفي الشرط والجزاء لفظاً هذا قال في الضوء ان شيت تحقيق عبارة
فاستمع ما نتلو عليك قوله يوالي بفتح اللام فعل مجهول والقائم مقام
فاعله مصدره اي كراهتهم ان يقع فعل الموالات علي ما نقل ابن فلاح
عن سيبويه من انه اجاز قيم وقعد بالاسناد الي المصدر المدلول عليه بالفعل
اي قيم القيام وقعد القعود ولا يجوز ان لم يكون القائم مقام فاعله
بين لانه لازم الظرفية فيكون منصوباً ابداً فلو اقيم مقام الفاعل لزم ان
يكون منصوباً ومرفوعاً معاً وهو محال كذا قالوا ولكن يرد عليه انه لو لزم
الظرفية لما جاز رفعه وقد وقع كقوله تع لكن بين ايديهم نح وتقطع
بينكم علي قراءة من رفع وقد ذلك من هذا وجه آخر وهو كون بين فاعل
يوالي وقيل ان بين زائد وقوله لفظاً منصوب علي انه ظرف يوالي
او تمييز قيد به اذ لا موالاة في المعني لا يقال ان قوله بين وفي الشرط والجزاء
ينافي قوله كلمة متضمنة معني الشرط لانا نقول معني الحرف الذي فيه معني الشرط

هذا كما يقال حرف نفي اي هو حرف الذي فيه معني الشرط او نقول انه اشار
الي المذهبين المذكورين علي ما قيل هذا وانما كره هوان لان حق الفاء
ان يتوسط بين المفردين او بين الجملتين لان وضعها لاتباع شيء شيئاً ثم
حذف اقول لدلالة المقام عليه لانه في صدد الحكاية عما ذكره بعد الاخبار
عن الحمد الذي لا يكون الا باللسان فكانه قال اقول بعد الفراغ عن هذا القول
الخاص اعني الحمد هكذا من ان الولد الاعز الخ فصار اما بعد حمد الله الخ
فاعلم ان اما علي ثلثة اقسام مفردة بالتجريد من ثلثة كاما الواقعة
في هذا الكتاب في قوله اما بعد حمد الله ذي الانعام ومركبة وهي اي
المركبة علي وجهين لان الاصل فيها ان ما وان للشرط ولفظ ما زائدة
لتاكيد في معني الكلام فادغم النون في الميم بعد قلبها ميماً لقرب المخرج
فصار اما بكسر الهمزة ثم فتحت لرفع الالتباس باما العاطفة فانها
بالكسر في المشهور واما امتيازها عن اما المفرد والهمزة عن المركبة من لان
كنت منطلقاً انطلقت فبان يليها الاسم كما يليه الفعل دايماً هكذا
قيل واما الفرق بينهما يعني اعني المفردة والمركبة من لان كنت الخ فبدخول
الفاء في جواب المفردة دون المركبة وان لم يدخل فيكون للتفصيل في المفردة
وللتعليل في المركبة يعرف ذلك من المقام فصار اما بفتحها او الاصل فيها
لان كنت منطلقاً انطلقت كما في اما انت منطلقاً انطلقت حذفت

اللام

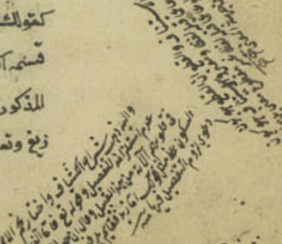
اللام الجارة من لان كنت لانها اي اللام الجارة تحذف كثيراً من المصدرية وان
المشددة قوله للتخفيف متعلق بحذف المثال الاول كقوله
تع عبس وتولي ان جاءه الاعمي اي لان جاءه الاعمي مثال الثاني وكقوله
تع وان المساجد لله فلا تدعوا مع الله احداً اي لان المساجد وقوله
علي ان اللام متعلق بما يفهم من الكلام متعلق السابق يعني ان اصل
الكلام لان المساجد بتقدير اللام علي ان يكون اللام متعلقة بلا
تدعوا وهو اشارة الي دفع دخل مقدر وهو ان يقال لو كان اللام
مقدراً فلا بد له من متعلق يتعلق به فلا متعلق له ههنا لانه اول الاية
فاجاب بقوله علي ان اللام الخ فان قيل ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبل
فلا معني لادخال الفاء في عامله قلت ان اللام التعليلية وما تضمن
معناه يجوز دخول الفاء في متعلقها المتاخر لكون المتقدم في معني
الشرط والسبب للمتاخر كما ذكر في الكشاف وتعلق لا بلاف بقوله
فليعبدوا فافهم كان من ان كنت اي حذف من اللفظ للاختصار
فزيدت ما الزائدة باخر ان عوضاً عنه اي عن كان فادغمت
النون في الميم بعد قلبه اياه وانفصل الضمير المتصل في كنت اي المنفصل
يعني لما حذف ما يتصل به تاء الخطاب اعني كان ولم يستر التكلم بالضمير
المتصل بدون ما يتصل به اتي بدله ضمير الخطاب المرفوع المنفصل

...افصار انا كنت منطلقا انطلقت صح

اعني انت فصار لما انت منطلقا انطلقت واعلم ان الجار اعني اللام في لان كنت متعلق بانطلقت وانما قدم على انطلقت لان ان وان كانت مصدرية الا انها مع اللام كان الشرطية في السببية لان المعنى لاجل انطلاقك انطلقت فكما ان السبب مقدم في الشرطية فكذا ههنا هذا عند البصريين واما عند الكوفيين فان المفتوحة بمعنى ان الشرطية ومن مذهبهم ان ان المفتوحة تكون للمجازاة ايضا وعلي هذا يحمل قوله تع وان تضل احديهما بالفتح اذ عرفت هذا فاعلم ان اما الاولى متضمنة للشرط اتفاقا واما الثاني للشرط المحض اتفاقا وهكذا ذكر في بعض الكتب لكن نطلع علي امثلة وموارد استعمالاته واما الثالثة ليست للشرط ولا متضمنة اياه وعلي المذهب الاصح وان ذهب الي التضمن شرذمة هي بكسرتي الشين والذال المعجمتين بمعنى الطائفة وبجمع الشراذم اي طائفة من الكوفيين وفي الاولى اختلاف بين الزمخشري يعني صاحب الكشاف وقد صح هذا بكسر الراء وبين ابن الحاجب انها للشرط كان ولو ومذهب الزمخشري انها متضمنة له واكثر النحات مايل الي هذا المذهبين ذهب اليه الزمخشري وقوله هكذا اشارة الي قوله وفي الاولى اختلاف الي قوله مايل الي هذا المذهب اعني لما قال الشارح ان الاولى متضمنة للشرط اتفاقا والثانية للشرط اتفاقا كان مظنة ان

يقال كيف يصح الاتفاق المذكور وهم قد ذكروا ان في الاولى اختلافا بينهما وان اكثر النحات مايل الي مذهب الزمخشري فاراد الشارح دفع الدخل المقدر فنقلها قالوه بقوله في الاولى اختلاف الي آه ثم قال مجيبا عنه هكذا قيل لكن يمكن ان يكون النزاع بينهما لفظا لا حقيقيا اي فيصح ح قولنا ان الاولى متضمنة للشرط اتفاقا لانه يجوز يعني انما قلنا يمكن ان يكون لانه لا يجوز ان يكون مراد ابن الحاجب بامّا حيث قال في الكافية حروف الشرط ان ولو واما اما الثانية بالنصب لانه صفت اما المنصوبة علي انه خبر يكون التي اسمها ان ما فان يكون مراد الزمخشري بامّا حيث قال في المفصل بعد عدة فصول من تعداد حروف الشرط بقوله ومن اصناف الحروف حرف الشرط وهي ان ولو واما كلاهما فيهما معنى الشرط اما الاولى المفردة بالنصب المتضمنة للشرط لا الثانية في اي حين ان يكون مراد ابن الحاجب اما الثانية ومراد الزمخشري اما الاولى لا نزاع بينهما في الحقيقة بل في اللفظ اي بل وقع النزاع الظاهري في اللفظ اما حيث قال احدهما ان اما حرف شرط وقال الاخر ان اما متضمنة للشرط فهو نزاع لفظي لا نزاع بينهما في الحقيقة لان كل واحد منهما لا ينكر قول الاخر اذا عرف عليه مراده من قوله فليتامل هذا المقام علي صيغة المجهول ويجوز ان يكون صيغة المعلوم او فليتامل المتامل في هذا المقام فلا مزيد

عليه بفتح الميم مصدر ميمي من زاد يزيد اي لا زيادة علي التقرير المذكور هنا ولما فرغ من تحقيق معنى اما واقسامه شرع في تحقيق استعمال اما المفردة المرادة ههنا فقال واستعمال المفردة علي وجهين لانها اما يستعمل لتفصيل ما اجمله المتكلم نحو انا اود اي احب واقلي اي ابغض اما من اوده فالعالم واما من اقلاه فالجاهل او نحو جاء في القوم اما زيد فاكرمته واما بكر فاهنته واما بشر فاعرضت عنه وهذا الاستعمال استعمال علي طريق الاستيناف وهو اي الاستيناف في عرف النحات ما وقع جوابا للسوال يعني لما قال المتكلم جاء في القوم فكان قايلا قال ما فعلتهم فقال المتكلم مجيبا له اما زيد الخ او يستعمل في اوايل الكلام المنقطع بالجر صفة الكلام عما قبله ومنه ما ياتي في اوايل الكتب كقول المص اما بعد حمد الله ذي الانعام فاذا اردت تحقيق المقام فاسمع ما نتلو عليك من خلاصة الكلام وهو انهم قالوا ان اما موضوعة للتفصيل في جميع موارده الا ان التفصيل قد يكون بالحمل سابق كقولك جاء في القوم اما العلماء فكذا واما السفهاء فكذا وقد يترك قسيمه اكتفاء بما يقوم مقامه مع الاشعار بزيادة اعتناء بشان المذكور بعد اما فيما سيق له الكلام كقوله تع فاما الذين في قلوبهم زيغ وتعقيبه بقوله والراسخون لان المقصود الاولي هو ذم الزائغين



وقد يكون لتفصيل المتعددة في الذهن فح قد يتبعه ما يدل علي التعدد بوجه ما كقوله تع ان الله لا يستحي ان يضرب مثلا ما بعوضة فما فوقها فاما الذين آمنوا فيعلمون انه الحق من ربهم واما الذين كفروا فيقولون ماذا اراد الله بهذا مثلا وقد لا يتبعه كقولهم في صدور الكتب والرسايل اما بعد وفيه افادة زيادة تاكيد لان تفصيل المجمل واختيار جمل او جملة مخصصة مما في الذهن يدل علي زيادة الاعتناء بشان المذكور بعد اما فان قلت المفهوم مما حققت ان الجمهور قد اتفقوا علي ان اما موضوعة للتفصيل وانها لا تستعمل الا فيه وما ذكره الشارح ثانيا حيث جعل الاستعمال الثاني قسيما للاستعمال للتفصيل قلنا لا منافات بينهما لانه انما جعل قسيما للاستعمال لما للتفصيل ما اجمله المتكلم سابقا لمطلق التفصيل والاستعمال الثاني قسم مخصوص من مطلق التفصيل كالاستعمال الاول كما عرفت انفا فللاستعمال لانه قسمان كما ذكره الشارح فلما اقيم اما هذه لفظة هذه في محل الرفع صفة لاما واشارة الي المفردة اي لما اقيم اما المفردة مقام بضم الميم اسم مكان من اقام لانه يجيء علي صيغة المفعول من غير الثلاثي المجرد او بفتح الميم علي انه اسم مكان من قام لكن الاول اولي واعرف كما اشرنا اليه مهما يكن تضمنت هي معنى الابتداء والشرط الذي في مهما يكن لان

مهما يكون مبتدأ ويتضمن معنى الشرطية فبالنظر الى الاول يقتضى ان تدخل
اما على الاسم لان اما لما لم يصح وقوعها مبتدأ لكونها حرفا وجب ان
يدخل على ما يقع مبتدأ بحسب نوعه وهو الاسم الذى لئلا يفوت معنى
الابتداء بالكلية وانما قلنا بحسب نوعه ونحو الاسم اذ لا يلزم ان يكون
الاسم الذى دخل عليه اما مبتدأ معمولا بل قد يكون مفعولا به نحو
قوله تع واما السائل فلا تنهر بنصب السائل على كونه مفعولا به لقوله
تع فلا تنهر والفاء لما زحلفت من موضعها لا يمنع عن تقديم ما بعدها
لضعفها وقد يكون ظرفا نحو اما بعد حمد وغير ذلك ولذلك قال يقتضى
ان تدخل على الاسم دون على المبتداء وبالنظر الى الثانى تقتضى ان تدخل
على الفعل لان الشرط يقتضى الابهام وهو فى الفعل فلا يصح
بفتح الكاف الضاد والياء الاولى ولم يعل بالقلب والحذف لئلا يلتبس
بالجمع فانه يبقى مقتضين كمصطفين ولا عبرة لحركة الآخر مشكل لان اجتماع
الاسم والفعل دفعة واحدة متعذر فيليها الاسم دائما فان قيل فلم
اولا ما يقتضيه اما بحسب تضمنه معنى الابتداء اعنى الدخول على الاسم
ثم قضوا ثانيا حق ما يقتضيه بحسب تضمنه الشرط بادخال الفاء فى جوابه
ولم ينعكس قلنا لان الابتدائية فيهما اقدم فيه من الشرطية ويلزم
الفاء فى جوابها اكثريا قضاء لحق ما كان وثبت فكان الفاء وقع

خبرا عن نقصان وقع من عدم اداء ما يقتضيه بحسب تضمنه الشرط اعنى
الدخول على الفعل وفى هذا التركيب بحث وهو ان اللزوم صفة الفاء
والقضاء من قضية حقه اذ هو صفة القاضى فلا يكون فعلا لفاعل
الفعل المعلل وسيجيء الله من جملة الشروط الثلثة لنصب المفعول له
وانما قال وابقاء له بقدر الامكان لان الدخول على الفعل حق لاما
والفاء حصل عوضا عنه ادخل على جوابه الذى هو منفصل عن اما
لئلا يلزم التوالى بين حرفى الشرط والجزاء كما مر وما وقع من نحو قوله
تع واما ان كان من اصحاب اليمين الآية بالنصب فى المشهور اى اذكر
الآية واقرأها واتمها وكذا قولهم الحديث وقيل يجوز الرفع بتقدير
الى آخر الآية وقولهم بالجر اما ذهب فنقل ما مضى على التوصيف لا
على الاضافة كما توهم ما اول بان المتوفى اى الشخص المتوفى اى
الشخص المتوفى فى الآية واما لفظ اذهب فى الثانى قال بعض المحققين
ان ما زعم ابن مالك ان الاسناد اللفظى يختص بالاسم بل يوجد فى
غيره ايضا نحو ضرب الثلاثى فليس بشيء اذ كل اسناد لفظيا كان
او معنويا يختص بالاسم لان المخبر عنه فى ضرب الثلاثى لفظ وهو اسم
لا يدل على الحدث مسماه ضرب الدال على الحدث والزمان فعلى هذا
ينبغى ان يقول الشارح بدل قوله واما لفظ ذهب وبان يراد به

لفظ وهو اسم فان ما ذكره بمعزل عن التحقيق الا يرى الى قوله فالمتوفى
واللفظ اسمان والمراد بقولنا يليها الاسم اعم من ان يكون يليها
لفظا او تقديرا فى الصورتين المذكورتين وان لم يليها بياء واحدة
الاسم لفظا لكن يليها بيانى تقديرا كما ترى بعد ظرف من الظروف
المكانية لانه من قبيل الجهات الست التى وضعت للمكان قال
فى شرح الضوء فيه بحث لان اصحاب اللغة قالوا هو من ظروف
الزمان التى لا تتمكن ولو كان فى الاصل من الجهات الست لبينوه
سيما صاحب الصحاح انتهى لكن استعيرة ههنا اى جعل عارية
واستعمل بمجاز الزمان لكونه مضافا الى الزمان اذ تقديره بعد
زمن بفتحتين بمعنى الزمان الفراغ من حمد الله وكذا قولنا
جئت بعد الظهر او بعد العصر استعيرت لفظة بعد فيها
للزمان لخالف الجهات الست اى احوالها ثلثة لانها لا تخلو اما ان
استعملت مضافة الى الشيء نحو جئت بعد زيد او قبل زيد وكذا باقى
الجهات الست نحو جئت فوق زيد او تحت زيد او امامه او قدامه
او وراءه او خلفه او استعملت مقطوعة عنها اى عن الاضافة فالاول
معرب منصوب على الظرفية اى ينتصب بتقدير فى على ان يكون مفعولا فيه ان
لم يليها العوامل المقتضية خلاف النصب على الظرفية وان لم يليها العوامل

المذكورة كانت الجهات الست على ما يقتضيه العوامل سواء
كان ذلك العوامل لفظيا كمن فعلت من قبل فعلك او معنويا
كالابتدائية فى نحو امامك خير من ورائك برفع امام واما نحو قولنا
السماء فوقنا بنحو الفاء فى قبيل البعد الاول اى التى لم يليها العوامل
المقتضية خلاف النصب على الظرفية لان الخبر هو الجملة الظرفية اى الظرف
مع فاعله المنتقل اليه من عامله المقدر لا الظرف وحده فالذى يلى الظرف
اعنى الفوق فى مثالنا هو العامل المقدر اعنى حصل اذ التقدير السماء
حصل فوقنا لا الابتدائية وانما الذى يليه الابتدائية وبجعله خبرا مرفوعا
هو الجملة الظرفية التى وقعت خبرا للمبتداء لانها اى الجهات الستة من قبيل
ما استعمل اسما معربا يقع مرفوعا مبتداء نحو عينك اشرف من يسارك
ومنصوبا مفعولا به نحو عرف زيد تحتك ومجرورا بحرف الجر نحو جئتك من
يسار زيد واستعمل ظرفا منصوبا بتقدير فى على الظرفية ولا يلزم الظرفية
دائما قال فى شرح اللباب الظرف كلاهما اى الزمان والمكان منقسم الى قسمين
متصرف وغير متصرف فالمتصرف ما لا يلزم الظرفية بل استعمل اسما وظرفا
ونحو ما استعمل اسما وظرفا ما يجوز ان يعتقب عليه العوامل مع ظهور آثارها
المختلفة من الحركات الثلث كاليوم والحين يقال هذا حين ورايت حينا وعجبت
من حين فاللفظ الذى يظهر عليه تلك الآثار المختلفة يسمى اسما لانه اسم الظرف

لا نفس واراد بالظرف ما كان منصوبا بتقدير في فالاسم هنا مقابل للظرف لا للفعل والحرف فصحت المقابلة بقوله اسما ظرفا وغير المنصرف ما لزم الظرفية نحو سرت ذات مرة وذا صباح ومنه لفظ مع عند الجمهور وسوى وسواء على الاشهر ومنه وسط الدار بالسكون ولقيته بعيدات بين وبكرا وسحر وسحرا وضحى وضحوة وعشاء وعشية وعتمة ومساء وصباحا ونهارا وليلا وغدوة وبكرة اذا اردت سحرا بعينه وضحى يومك وعشاء وعشية وعتمة ليلتك ومساء ها وصباحك وليلك ونهارك وقريب منه عند فانه يجر بمن خاصة ومثله دون فانه يجر بعن وبقي نادرا فاعلم ذلك فانه من المهمات التي يجب حفظها فلهذا اطنبنا الكلام في هذا المقام فالثاني اي الجهات الست التي استولت منقطعة عن الاضافة لا يخ اما ان يكون المضاف اليه منويا اي ملحوظا وملتفتا اليه في ذهنك اولا يكون منويا بل يحذف نسيا منسيا في مختار الصحاح النسي بكسر النون وفتحها ما نسي وما سقط في منازل المرتحلين من رذال امتعتهم وقرئ بهما قوله تعالى وكنت نسيا منسيا ولا يلتفت اليه اصلا فالاول في مبني على الضم نحو جئتك من قبل او بعد وانما بني على الحركة فرقا بين البناء الاصلي والعارض ولم ينعكس مع حصول الفرق لان الحركة فرع متاخر عن السكون كما ان البناء العارض فرع للبناء اللازم فاعطي الاصل للاصل والفرع للفرع وبني على الضم دون الفتح والكسر جبرا لما فاته اي

عوضا المحذوف منها اي من الجهات الست وهو المضاف اليه باقوى الحركات والثاني اي ما حذف منه المضاف اليه نسيا منسيا معرب كسائر المعربات كقول الشاعر فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات يقال ساغ الشراب يسوغ سوغا اي سهل مدخله في الحلق واغص بفتح الغين المعجمة والصاد المهملة من باب علم من الغصص بفتحتين وهو بقاء الطعام والشراب في الحلق ان قيل ما وجه اكاد ههنا والكون قد مضى قيل حكاية حال ماضية والا يقال كدت والفرات العذب والثعالبي يروي البيت اني غرقت بالماء الحميم وهو الماء الحار والبارد وهو المراد هنا وقصة هذا البيت انه قتل لهذا الشاعر قريب من اقربائه فصار من الغم والغصة بحيث لا يجري شيء في حلقه فتمكن من قصاص قريبه فقتل قاتله فزال عنه الغم فانشد هذا البيت الى اخره وتركيبه ظاهر والاستشهاد انه حذف المضاف اليه نسيا منسيا ولم ينوه ولذلك اعرب بالنصب واليه اشار بقوله فقبلا منصوب اما على انه خبر كان ان كانت لفظة كان في كنت ناقصة او على الظرفية ان كانت تامة وانما بنيت في الاول لمشابهة بالحرف في الاحتياج الى ما اضيف اليه اي الشبه بالحرف في الاحتياج الى المحذوف نية بلا تعويض عنه بدل فوق الاحتياج اذا ذكر المضاف بخلاف الثاني فانها اي الجهات الست اي على تقدير كون المضاف اليه محذوفا منها حذفا منسيا جعلت اسما برأسها من غير التفات الى المضاف

اليه فلم يشبهن الحرف فلم [illegible] لعدم المشابهة فيكون اسما اما نكرة فمعرب كسائر النكرات والفرق بين ما اذا كان المضاف اليه مذكورا او منويا وبين ما اذا كان نسيا منسيا في المعنى هو انا اذا قلنا مثلا اذ اجيئك قبل الظهر او قبل او قبلا يكون وقوع المجيء قبل الظهر في الاولين ويكون وقوعه في زمان ما من الازمنة المتقدمة على هذا الزمان في الثالث وكم بين المعنيين فههنا اي في قوله اما بعد حمد الله لم يحذف المضاف اليه فلم يبن بل ترك منصوبا على الظرفية ان قيل هذا مناف لقوله فيما سبق اذ تقديره بعد ذمن الفراغ قلنا المراد انه لم يحذف حذفا منويا بحيث يكون مستقلا منقطعا عن الاضافة بل استعمل مضافا الى حمد والعامل فيه اما اي في نصب بعد اما في محل الرفع على انه خبر قوله والعامل لقيامه مقام بفتح الميم فقط الفعل وهو يكن ورائحة الفعل كاف في عمل الظرف والعمل مضاف الى مفعوله اي في عمل العامل في الظرف وانما كفى لان الظرف اتساعا يقع معمولا لكل عامل فيه رائحة الفعل وعليه رأي صاحب الضوء حيث قال والعامل فيه اما عند سيبويه وعند جمع النحويين لانها لنيابتها عن الفعل تعمل في الظرف خاصة واعلم ان القوم اختلفوا في الاسم الواقع بعد اما هل هو جزء من الواقع بعد الفاء ام لا بعضهم ذهب الى انه ليس بجزء مطلقا اي سواء دخلت الفاء على ما لا يعمل ما بعده فيما

قبله كان او لا بل ارتفاع الاسم وانتصابه بفعل محذوف وبعضهم الى انه جزء مطلقا وبعضهم قالوا ان دخل الفاء على ما صدر الكلام كان من الاول والا فمن الثاني هذا هو المشهور المذكور في المتون لكن الظاهر من كلام الشارح وكلام صاحب الضوء ان فالا مذهب رابع غيرها وقد ساعده البعض من شراح اللب فالعامل في نصب بعد ههنا على المذهب الاول والثالث الفعل المحذوف وتقديره مهما تذكر بعد حمد الله فان الولد لح وعلى المذهب الثاني هو الفعل الواقع بعد الفاء اعني ارد قرر هنا بيان هنا ولما قال العامل فيه اما توجه ان يقال انه عمل اما عند وجود ارد ممتنع لانعدام اثر الضعيف عند وجود القوي كالشمع مع الشمس فلو عمل اما يلزم ترجيح الضعيف على القوي وانه بط فاشار الى جوابه بقوله لا اردت لان ان تقطع ان يعمل ما بعدها فيما قبلها لاقتضائها صدر الكلام الذي دخلت هي عليه لا صدر كل كلام حمد هو اي الحمد الوصف بالجميل على جهة التعظيم يعني ان الحمد هو الوصف بالجميل مطلقا سواء كان الجميل اختياريا او غيره على الجميل الاختياري مطلقا انعاما كان ذلك الجميل او غيره على جهة التعظيم والحاصل ان الحمد يقتضي حامدا ومحمودا وهو ظ ويقتضي ايضا محمودا به خيرا اعم من ان يكون اختياريا او غيره ومحمودا عليه اختياريا وبه عنادا عن المدح اعم من ان يكون انعاما او غيره وبه

يصان عن الشكاية قيل فكيف يصح قولهم الحمد لله على ارادته الكاملة و
قدرته الشاملة وحمدت زيداً على حسبه وشجاعته وعلى علمه وكرمه وحمدت
اللؤلؤات على صفائها مع ان المحمود عليه في هذه الامثلة غير اختيارى لان
صفاته الذاتية غير اختيارية لكون كل اختيارى حادثاً وكذا الباقي غير
اختيارى اما الحسب فلانه ما يعده المرء من المفاخر سواء كان مفاخر
نفسه او اباؤه وهو اعم من ان يكون فعلاً اختيارياً او لا واما الشجاعة
والعلم بالاختيار والكرم والصفوة فلان كلها من قبيل الكيفيات
ليست لا النفسانية من الافعال الصادرة بالاختيار قلنا الجواب اما عن
المثال الاول فهو انا لا نم انه حمد بل مدح كما قال في اللباب التفسير
ان الحمد يختص بالفعل لانه يجوز المدح على صفات الله تع كالقدرة
والعلم وعلى صفات فعله كالخلق والرزق ولا يجوز الحمد الا على صفات
الفعل ولو سلم انه فنقول تلك الصفات اما اختيارية كما ذكره
بعض المحققين ومنع اقتضاء الاختيار للحدوث بناءً على جواز
قصد مستمر ازلاً ابداً ولا يتقدم على الاثر الا بالذات او هي
منزلة بمنزلة افعال اختيارية لانبائها عن الافعال الاختيارية او
لكون الذات كافيا لها كما يستقل فاعل الافعال الاختيارية فيها او
نقول ان تلك الصفات مبداء لافعال اختيارية والحمد عليها باعتبار

تلك الافعال فالمحمود عليه فعل اختيارى في المال واما عن المثال الثاني
فهو ان الحسب وان كان اعم من ان يكون فعله اختيارياً او لا لكن متعلق
الحمد بالحقيقة هو افعاله الاختيارية لا كلها اللهم الا على التغليب وان
الشجاعة تطلق على الكيفية النفسانية التي هي مبداء القاء النفس في
الحروب والمهالك وعلى نفس الالقاء فيها فيحمل على الثاني بلا تأويل و
على الاول تأويلاً ويرد لا انها على الافعال الجبلية الاختيارية ومن ههنا
قيل ان الجبلى لا يجب ان يكون نفسه اختيارياً بل يجوز ان يكون طريقه و
سبب تحصيله اختيارياً كما في العلم وان يكون ثمراته وآثاره اختيارية
كما في الكرم والشجاعة واما عن المثال الثالث فانه من الامثلة المصنوعة
وليس من كلام العرب العرباء فاعلم ذلك فانه من غاية التلخيص في هذا
المقام الذى تزل فيه اقدام الاقوام وهو بحر ولكونه مضافاً اليه لبعد
وهو مضاف الى الله وهو لفظ الله علم بالتحقيق لذات الواجب الوجود
تع وتقدس اى تطهر عن دنس الشرك بوا اضافة حمد الى الله اضافة المصدر
الى مفعوله والفاعل اى فاعل المصدر وهو الحمد متروك اذ تقديره
اما بعد حمدى الله بالنصب فحذف الفاعل وهو ياء المتكلم لدلالة المقام
عليه وهو ظ فاضيف المصدر الى مفعوله فكل مصدر عن الفعل المتعدى
على خمسة اقسام الاول ان يضاف الى الفاعل ويذكر المفعول مفصولاً

نحو اعجبني ضرب زيدٍ عمراً والثاني ان يضاف الى الفاعل ويترك المفعول
عن الذكر نحو عجبت من ضرب زيد اى من ان ضرب زيد بفتح الضاد وانما
قال من ان ضرب زيد لان ان مع الفعل المصدر بان بمنزلة المصدر في كونه فاعلاً
ومفعولاً ومضافاً اليه ومبتدأ نحو اعجبني ان خرج زيد واذ جواز خروج
زيد وبلغني خبراً ان خرج زيد وان خرج زيد خير لكم على ترتيب اللف
فلما كان ان مع الفعل بمنزلة المصدر في هذه المعاني كان المصدر
بمنزلته في العمل وفي امتناع تقديم المعمول عليه فلا تقول اعجبني زيداً
ضربك كما لا تقول اعجبني زيداً ان ضربت وانما امتنع لان معمول المصدر
في الحقيقة معمول الفعل الذى هو صلة ان المصدرية المسماة بالموصولة
وما في حيز الموصول لا يتقدم على الموصول هذا واما تخصيصه بان
مع الفعل دون ما المصدرية فلكون ان هي الاصل في المصدرية والثالث
من تلك الاقسام المذكورة الخمسة ان يضاف الى ما يقوم مقام
الفاعل نحو عجبت من ضرب زيد من ان ضرب زيد بضم الضاد واشار
به الى ان المصدر ههنا مصدر الفعل المجهول فهو مضاف الى ما يقوم
مقام فاعله والرابع ان يضاف الى المفعول ويذكر الفاعل مرفوعاً
نحو عجبت من ضرب اللص الجلاد بضم الدال والخامس ان يضاف الى
المفعول ويترك الفاعل ان قيل لم حذف ولم يظهر قلنا لان المصدر

قد نظر الواضع فيه الى ماهية الحدث لا الى ما قام به الحدث فلم يطلب
باعتبار نفسه لا فاعلاً ولا مفعولاً وانما يكون طلبه لما قام به باعتبار
العقل والوضع اذ ذلك حكم العقل فلا يجوز ان يتصل به غاية الاتصال
بخلاف الفعل فان طلبه للفاعل وضعى لانه انما وضع ليكون مسنداً
مصدره الى شيء بعده ظاهراً او مضمراً في ذاته يتصل به المسند اليه غاية
الاتصال وهو انما هو في اسم الفاعل والمفعول وان كان كلاهما ليس
بوضعى بل عقلى لقوة شبههما بالفعل لفظاً ومعنى نحو يستحب تبريد الصلوة
اى تأخير الصلوة الظهر في فصل الصيف بتبريد المصلى اياها سواء
كان يصلى وحده او بجماعة لقوله عم ابردوا بالصلوة فان شدة الحر من فيح
جهنم اى صلوها اذا انكسرت شدة حرها وهو بمنزلة دفيح جهنم شدة حرها
فالمعتبر في تبريد كل بقعة سكون شدة حرها وهو يختلف بحسب
البقاع واما مصدر اللازم فقسم واحد وهو ان يضاف الى الفاعل
نحو حبيت بعد ذهاب زيد فهذه الاضافة كلها معنوية مفيدة للتعريف
لا اذا كان المصدر بمعنى اسم الفاعل واسم المفعول فح يكون اضافة
لفظية كاضافتهما كما وقع في اول ديباجة الملخص لمحمود بن محمد بن
عمر الجغميني بفتح الجيم الغادسية قرية من قرى خوارزم الحمد لله
كفاء افضاله وقال شريف الدين الجرجاني هذا العبد واسمه على

وكنيته ابو الحسن وجرجان قصبة من ولاية استراباد تولد في تلك القصبة
في اربعين وسبعمائة وتوفي ببلدة شيراز في سادس ربيع الآخر سنة
ستة عشر وثمانمائة كذا قال البعض ممن تصدي لتحشية شرح
مفتاح في شرحه اي يجيء كفاء مصدر من كافاه اي جازاه بمعنى
الفاعل منصوب على انه صفة مصدر محذوف ويقال في عرف النحاة
في امثاله انه نصب على المصدرية لاكتسابه اعراب المصدر بعد حذفه
اي مجيئا كفاء افضاله اي مكافئ افضاله بمعنى احمد حمدا مجازيا لاحسانه
ويجوز ان يكون منصوبا بنزع الخافض اي حمدا ككفاء افضاله وقد يقال
الكفاء الكفو اي المثل فهو نصب اما على الحال من فاعل الظرف المستقر
اعني لله او من مبتدأ على رأي او على المصدرية اي مماثلا لافضاله او
مثل افضاله وقد يقال ان الوجه الاول احسن من هذا المقول لان
الحمد مثل افضاله مح لم يتعرض اليه الشريف قوله ولكونه تعليل مقدم لقوله
جاز اي لكون المصدر اعني كفاء مضافا الى معموله وبمعنى اسم الفاعل
جاز وقوعه صفة للنكرة وان كان المضاف اليه معرفة وهو افضاله
بسبب اضافته الى الضمير الذي هو اعرف المعارف فاعلم ان عمل المصدر
على ثلثة اقسام الاول ان يعمل خاليا عن الالف واللام والاضافة بان
يجيء يرفع فاعله وينصب مفعوله كالفعل اي كعمله ان كان فعله كذلك

نحو عجبت من ضرب بالتنوين زيد عمرا اي من ان ضرب زيد عمرا وهذه
الحالة اي عراؤه عنها اقوى احواله الثلثة لقوة شبهه الشبه بالكسر والسكون
والشبه بفتحتين لغتان بمعنى كذا في مختار الصحاح الفعل بالنصب
على انه مفعول شبه لانه نكرة كالفعل اي كما ان الفعل نكرة بمعنى انه خبر
شايع والا فالتعريف والتنكير من خواص الاسم على ما صرحوا عليه والثاني
من تلك الاقسام الثلثة ان يعمل مضافا كما مر وهذا اضعف من الاول
اي وضعيف منه لانه معرفة اي ان كان مضافا الى المعرفة ولو زاد عليه
قوله او قريب منها ليشمل ما اذا كان مضافا الى النكرة لكان اولى بخلاف
الفعل فانه عار عن التعريف والتخصيص لكن عار عن الالف واللام فبهذه
الحيثية يشابه الفعل في العراء عنها فعمل عمله بسبب تلك المشابهة والثالث
ان يعمل معرفا باللام نحو اعجبني الضرب زيد عمرا وهو اضعف من القسمين
الاولين لكونه معرفة صورة بالالف واللام ومعنى بالاضافة قال في بعض
شروح اللب لا يعمل المصدر المعرف باللام التعريف لما عرفت ان عمله لكونه مقدرا
بان مع الفعل وتقديره بان مع الفعل ح متعذر لامتناع دخول اللام
على الحرف ولا يرد المصدر المضاف لانه من حيث المعنى منفصل لان معنى
قولنا اعجبني ضرب زيد عمرا بالتنوين ولذا يجوز العطف وحمل ساير
التوابع على محل المجرور من الرفع او النصب بخلاف المعرف باللام التعريف

انتهى ويرد عليه ان هذا التعليل يقتضي امتناع عمله معرفا باللام لا قلته
ولذلك لا يعمل الا في الضرورة الشعرية كقوله لقد علمت اولى المغيرة
انني كررت فلم انكل عن الضرب مسمعا المغيرة اسم فاعل من اغار والجار
مقدمها تانيث الاول وكر عليه صال والنكول الرجوع عن الحرب والجبن
عنه جبنا والمسمع بكسر الميم الاول وفتح الثاني القسم الوجه يصف
الشاعر نفسه بالجراءة والشجاعة استدلالا بالعلم هذه الجماعة التي
اذا توجهت الى الاعداء فرجوعي غير ممكن عن هؤلاء والمعنى لقد
علمت اولى من لقيته من المغيرين اني صرفتهم عن وجوههم هازما لهم
ولحقت عميدهم فلم انكل عن ضربه بسيفي ولم اجزه ولم ارحم عليه ابو حنيفة
وقد اغارت على باهلة فلحقتهم باهلة وكان الشاعر فيهم وهو
اي عمل المصدر المعرف باللام نادر مع انه يحتمل ان يكون نصب مسمعا
في البيت بما بفعل مقدر هو اعني ويكون تقديره فلم انكل عن الضرب
اعني مسمعا او بمصدر آخر منون تقديره عن الضرب ضرب مسمعا
برفع ضرب على انه خبر مبتدأ محذوف اي هو ضرب مسمعا او بجره
على البدلية من الضرب المعرف لكن يلزم ترك الواجب او الحسن لا يقال
في العبارة هي ضربا مسمعا على ما في بعض النسخ لانا نقول المصدر اذا
وقع مفعولا مطلقا لا يعمل على ما صرحوا به فلا يصح ح كونه منصوبا بمصدر

آخر منون وذكر الشيخ عبد القاهر نقلا عن الشيخ ابي علي الفارسي ان
المختار ان يجعل مسمعا مفعول المصدر لا مفعول كررت على حذف على
لان حذف على قليل ليس للقياس اليه سبيل لا يقال قد ثبت عمله في التنزيل
فكيف يحمل على الضرورة وهو قوله تع لا يحب الله الجهر بالسوء فبالسوء
متعلق بالجهر وهو عامل فيه مع انه مصدر معرف باللام لانا نقول المراد جواب
لا يقال هنا بالعمل العمل بغير واسطة وفي الآية الكريمة هنا من قبيل
وصف الشيء بوصف صاحبه كقولهم الكلام المنصف على التوصيف اذ الكريم
حقيقة هو الله تع بواسطة حرف الجر فلا نقض ذي بمعنى الصاحب وليس
هو مقصود الذات بل وضعه للتوصل في جعل اسم الجنس كالفرس والمال
والانعام صفة نصب على انه مفعول ثان لجعل الشيء كما ان وضع الذي
للوصلة الى وصف المعارف بالجمل مثلا لا يقال زيد الفرس والمال بل
يقال ذو الفرس وذو المال وكذا يقال الله الانعام بل يقال ذو الانعام
ومرادهم باسم الجنس هنا ما يدل على القليل والكثير من مسماه اي من افراده
اخواته ويكون كل جزء منه كالكل في صحة اطلاق الاسم عليه كالذهب والفضة
والماء والعسل فخرج عنه لا ما ذكر في باب الاعلام من ان نحو الرجل والفرس
اسم جنس كذا في شرح اللباب ولكن لا يخفى عليك ما فيه فان الشارح وغيره
قد صرحوا بان الفرس اسم جنس ههنا ما قال الفاضل التفتازاني في المطول

من ان اسم الجنس ما يدل على نفس الذات الصالحة لان يقال على كثيرين
من غير اعتبار وصف من الاوصاف كالاسد والقتل ولا يقطع ذو
بمعنى صاحب عن الاضافة. فانهم قالوا الاسماء المضافة اضافة معنوية ضربان
لازمة وغير لازمة وعد ذو من اللازمة حيث قالوا اللازمة اما
ظرف نحو فوق وتحت وامام وقدام وخلف ووراء وتلقاء وتجاه
وحنا وحذة ولدا ولدن وعند وبين ووسط بالسكون وسوى ومع
ودون واما غير ظرف نحو مثل وشبه وغير وبيد وقبل وقدى و
قاب وقيس واي وبعض وكل وكلا وكلتا وذو واولو وقد وحسب
فان الاضافة في هذه الكلمات لازمة لا تراها تنفك عنها ولا يضاف
ذو الي العلم والضمير لفقدان الجنسية فيهما الاظهر ان يقال ولا يضاف
الا الي اسماء الاجناس الظاهرة على ما يقتضيه تعليله بقوله وضعت
وصلة الي الوصف باسماء الاجناس فليست هي وصفا بل الوصف
هو ما اضيف اليه فلا يكون الا اسم جنس مظهر لان العلم وكذا الضمير لا
يوصف بهما على ما قرر في موضعه ولانه لو اضيف الي المضمر للزم اللبس
فمثل ذلك فحمل عليه غيره ليستمر الحكم في الكل حذف الهمزة من اخواة
واكوم والحق انه لو كان اسم جنس فهو وضميره في حكم واحد لحكم
لكونه مدلولهما واحدا ولهذا اجمع المحققون على ان الضمير الراجع

الي النكرة نكرة فيكون كانه مضاف الي اسم الجنس الظاهر الا يري ان الامام عبد
القاهر قال في قوله انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه هذا اولى من
اضافته الي مضمر زيد وعمرو وانت ان تتبعت كتب القوم تجد كلامهم يؤيد
ما قلنا كذا قال شارح الضوء ولكن فيه ما لا يخفى واما قوله اهنا المرجع
ما لم يبتذل فيه الوجوه انما يعرف ذا الفضل من الناس الا ذووه الوجوه
الحسان ذووه فاعل يعرف اي لا يعرف قدر صاحب الفضل وعزته الا
صاحب الفضل دون الجهال وكذا قول كعب بن زهير صبحنا الخزرجية
مرهفات اباد ذوي ارومتها ذووها بفتح الذال وضم الواو
الاولى في جميع مذكر ذو تقول رجل ذو مال ورجلان ذوا مال رفعا
ورجلين ذوي مال نصبا وجرا ورجال ذوو مال رفعا وذوي
مال نصبا وجرا وامراة ذات مال وامراتان ذواتا مال رفعا
وامراتين ذواتي مال نصبا وجرا ونساء ذوات مال كاعراب
مسلمات فشاذ لا يقاس عليه شيء وكذلك قطعه عن الاضافة واد
خال اللام عليه لاجرائه مجرى صاحب في قوله فلا اعني بذلك اسفليكم
ولكني اريد به الذو ينا شاذ انه لا يقاس عليهما شيء تجيء به اي بذو
للجار والمجرور في محل الرفع على انه قائم مقام الفاعل لتجيء ههنا لجعل
الانعام صفة لله وهو اي ذو من الاسماء الستة المعتلة المضافة

الي غير ياء المتكلم وهي اي تلك الاسماء الستة اخوه وابوه وحموه وفوه
والكنى كناية ومعناه شيء اي كان كناية عما قبله لا يعرف اسمه او يكره
التصريح به من الصورة والفعل القبيح وغير ذلك وحموها انما انث
الضمير نظرا للغالب فيه لان الحم نسب زوج المرأة ابوه واخوه وابنه فان
اضيف الي الاناث وذو مال فانها اي الاسماء الستة المعتلة المضافة
الي غير ياء المتكلم بالواو رفعا وبالياء جرا وبالالف نصبا وانما قال
في الاكثر لان بعضهم يجعلها مقصورة على ما حكى القراء فيقول اباه
في الاحوال الثلث كما تقول عصاه وعليه قول الشاعر ان اباها وابا اباها
قد بلغا في المجد غايتاها فان ابا ابا ها فلم يقل ابا ابيها قصد الي جعله مقصورا
وثني الغايت بالالف حالة النصب على لغة بني الحارث وهي ان يجعل اعراب
التثنية بالالف في الاحوال الثلث باعتبار ان للمجد صاحبين اعني الاب
واب الاب معناه قد بلغ الاب في المجد غايته واب الاب ايضا غايته و
تانيث الضمير في غايتاها على تاويل المجد بالمرتبة وشرط كونها مضافة
الي غير ياء المتكلم لانها ان لم تضف يكون اعرابها بالحركات نحو جاءني
اب ورايت ابا ومررت باب وان كانت مضافة لكن لا الي غير ياء
المتكلم يكون اعرابها تقديريا على راي البعض او يكون مبنية على راي
آخر او يكون واسطة بين المعرب والمبني وهذا اي كون المضاف الي

ياء المتكلم واسطة بينهما مذهب ضعيف اذ الظاهر انه لا مخرج عن الاعراب
والبناء وشرط ايضا كونها مكبرة او على تقدير كونها مصغرة يكون
اعرابها بالحركة تقول هذا اخيك ورايت اخيك ومررت باخيك
هكذا قالوا ويرد عليه ان الاسماء الستة المضافة اذا صغرت يجب ان
يكون اعرابها بالحروف تقديرا لوجوب قلب واوها ياء وقد ما كان
يدور هذا الوهم في خلدي ثم وجدته في كتب بعض المحققين من المتاخرين
مع جوابه بانه لما صغرت تلك الاسماء تحرك آخرها وفيها التمو ذلك فصل
فلما تحركت خرجت عن صلاحية الاعراب لوجوب حرف جعل اعرابا فقلبت وجعل
اعرابها بالحركة اذ الياء الساكن ما قبلها كالصحيح في تحمل الحركات وان كان
ما قبلها ياء وكذا شرط ايضا كونها مفردة اذ لو ثنيت او جمعت لكان اعرابها
كاعراب سائر الاسماء المثناة او المجموعة وقد اهملهما الشارح والاولى
ذكرهما وتلخيص الكلام في هذا المقام على وجه يتحقق منه المرام وهو ان يقال ان
هذه الاسماء الخمسة محذوفة اللام نسيا اصل الاربعة الاولى اخو وابو
وحمو وهنو واصل فم فوه فحذف اللام اعني الهاء حذفا على غير قياس
فبقي الواو ساكنا فلو حذف لزم بقاء الاسم المتمكن على حرف واحد ولو بقي
واعرب لزم قلبه الفا لانفتاح ما قبله فلزم من التقاء الساكنين
حذفه المودي الي البقاء على حرف واحد فابدل منه الميم القريب منه

في المخرج فاذا لم تضف اعربت بالحركة لفظا واذا اضيفت الى غير ياء المتكلم اعيدت
اللامات من الاربعة واعيدت العين من الخامس لعدم ضرورة الابدال لعدم
التنوين فجعلت حروفا اعراب اما على معنى ان يكون تلك الحروف نفس الاعراب
على راي من يجعل الحركة نفس الاعراب واما على معنى ان يكون تلك الحروف دلايل
الاعراب على راي من يجعل الاعراب هو الاختلاف والحركات دلايل فان حرف الاعراب
كما يطلق على حرف يعتوره الاعراب لفظا كدال زيدا وتقديرا كالف عصا يطلق
ايضا على حرف ينصرف للاعراب واذا اضيفت الى ياء المتكلم لم يعد اللامات من الاربعة
بل كان اعرابها تقديريا بالحركة تقول في الاحوال الثلث ابي واخي وحمي وهني ويعاد العين من
الخامس لعدم ضرورة الابدال فيقال في الاحوال الثلث في ولم يجعل حرف اعراب حتى يقال
المواحد فاي كقولما اي اذ لما لزم عند الاضافة الى ياء المتكلم قلبها ياء على
ما هو القاعدة قلبت وكسرت الفاء لتناسب الياء وجعل الاعراب في التقدير
واما ذو فهو لا يصغر ولا يقطع عن الاضافة ولا يضاف الا الى المظهر والنار يقل
اخلاف التي لتناسب في الغيبة بناء على ان المظهر غيبة وفي التمثيل بالواو دون
الالف والياء تنبيه على ان المحذوف والمبدل منها واو ودت في حالة الرفع قلبت
ياء في النصب والجر وان عين ذو واو وجعل الاعراب فيها وقلبت الواو ياء
في النصب والجر لمجيء مؤنثه ذات اصلها ذوات لقولهم في مثناه ذواتا حذفت
العين لكثرة الاستعمال وقيل الاولى ان يكون لامه المحذوف ياء دون واو واصله

ذوي لفظا ما كان عينه ولامه واوا وذو هاهنا بالياء لانه مجرور على انه صفة
لقد كما مر وهو مضاف الى الانعام وهو اي الانعام ايصال الخير الى الغير
لا لغرض دنيوي او كان ذلك الغرض اخرويا ولا لعوض يقابله في القلة والمرتبة
افلا واجزاره اي اجزاء الانعام لكونه مضافا اليه لذي جاء مجرورا لكونه
بدلا من الاتقد ولا يجوز ان يكون صفة له لان جاعل نكرة والمطابقة شرط
بين الصفة والموصوف في التعريف والتنكير لاتحادهما في العدد في يعني
ان الصفة لما كانت عين الموصوف من التعريف في المعنى نحو جاء في زيد
الظريف وجب ان يدخل عليها ما يدخل على الموصوف من التعريف والتنكير
لامتناع كون الشيء الواحد متشابها مخصوصا ومما ينبغي ان يعلم ان الموصوف
قد يكون معرفا باللام والاوصف بجرد اعرانا فيقال ما يحسن بالرجل مثلك
ان يفعل كذا وما يحسن بالرجل خير منك ان يفعل كذا قال الخليل مثلك
وخير نعتان للرجل على نية الالف واللام وكذا غير اذا جعل وصفا للمعرفة
دون البدل اي لم يشترط ان يطابق المبدل منه في التعريف والتنكير
وذلك لان المبدل مستقل بنفسه كانه ليس من التوابع الا من جهة اللفظ
وليس هو مع المبدل منه بمنزلة الشيء واحد فلا يلزم من اختلافهما تعريفا
والتنكير الخروج عن حد المناسبة ولزوم الاحالة بلزوم كون الشيء
الواحد معرفة ونكرة في حالة الواحدة قال في شرح الرضي واعلم ان البدل

الكل من الكل يوافق المتبوع في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
فقط لا في التعريف اما الابدال الاخر فلا يلزم موافقتها للمبدل منه في الافراد
والتذكير وفروعها انتهى لانه اذا ابدل النكرة من المعرفة بدل الكل من الكل
فالوصف اي توصف البدل بنكرة اخرى حسن عند اكثر النحاة وواجب
عند ابن الحاجب كما قال في الكافية اذا ابدل النكرة من المعرفة فالنعت
اي النعت واجب وانما وجب لانه لا فايدة في الابهام بعد التفسير في
بدل الكل الذي يكون المراد منه ما اريد من الاول وقيل لانه لا يجوز
ان يكون المقصود قاصرا عن غير المقصود بمراتب وهو هو في المعنى
لكن حسنه او وجوبه اذا كان البدل غير المبدل منه لفظا كقوله تعالى لنسفعا
بالنون الخفيفة الا انه اذا كان لما قلبت النون الفا في الوقف كتب بالالف فانهم
قالوا الاصل في كل كلمة ان يكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء والوقف عليها
ومن ثم كتب المنون المنصوب واذا حرف نصب واضربا امرا للواحد
المذكر بالالف على الاكثر لان الوقف عليها بالالف بقلب التنوين والنون
الاصلي والزايد الفا لانفتاح ما قبلها فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يكتب
اضربن امرا للجمع المذكر بواو والف واضربن للواحدة المخاطبة بياء وهل تضربن
للجمع المذكر بواو ونون وهل تضربن للواحدة المخاطبة بياء ونون لانك اذا
وقفت عليها قلت اضربوا واضربي وهل تضربون بإسقاط نون التاكيد

ورد الواو والياء والنون المحذوفات لاجله قلنا نعم لكنه لما تعسر تبين حظ
الاصل وهو عند الوصف بحذف نون التاكيد ويرد ما حذف لاجله فانه
لا يعرف الا الحاذق في هذا الفن كتبوا مثل ذلك على لفظه بالناصية ناصية
كاذبة لا مطلقا لكن هذا اي الاشتراط بان يكون البدل على لفظ المبدل
منه بعينه مذهب الكوفيين وعند البصريين لا يشترط ان يكون المبدل
على لفظ المبدل منه كذا في اللباب وعبارة اللباب هكذا ولا يحسن
ابدال النكرة من المعرفة الا موصوفة ولا يشترط ان يكون على لفظ المبدل
منه على الصحيح انتهى كلامه فلو حذف قوله او وجوبه لكان اولى اذ لا تعرض
له في اللباب هذا بقي هاهنا بحث وهو ان حصر الحسن على كون البدل موصوفا
غير مستقيم انما الذي يتوقف عليه الحسن او الصحة على راي الشيخ هو ان
يتصل بالنكرة المبدلة فايدة لم يفهم من المعرفة فمتى حصلت هذه الفايدة لو حصلت
حسن البدل والا فلا سواء حصلت بالوصف او غيره قال الشيخ عبد القاهر
انشد في شيخي عبد الوارث انا وجدنا بني جيلان كلهم كساعد الضب
لا طول ولا عرض فقال قوله طول مجرور بانه بدل من ساعد الضب و
ساعد الضب معرفة وطول نكرة وفيه فايدة لم تفهم من ساعد الضب
اذ لا دلالة له على شيء من الطول والعرض صريحا وقال السيرافي
في شرح كتاب سيبويه تقول مررت باخوتك مسلم وكافر على البدل

ان لم يفد النكرة الا ما افاده الاول لم يجز ابدال النكرة من المعرفة اذ هو
اذن ابهام بعد التفسير نحو مررت بزيد رجل ولا طائل تحته هكذا في بعض
شروح اللباب فان قيل لم يتعرف جاعل ههنا بالاضافة قلنا لان اضافته
لفظية غير مفيدة للتعريف بل مفيدة للتخفيف في اللفظ بسقوط
التنوين لان اصله جاعل الليل بتنوين جاعل ونصب الليل وينبغي ان يعلم
ان التخفيف الذي يفيده الاضافة اللفظية قد يكون في المضاف وحده
نحو ضارب زيد وقد يكون في المضاف اليه وحده نحو الحسن الوجه اذ اصله
الحسن وجهه وقد يكون فيهما نحو حسن الوجه وقد يكون لا في لفظ واحد
منهما نحو افضل القوم على قول من قال ان اضافة افعل التفضيل لفظية
فان التخفيف فيه يحصل بحذف من لا معنوية حتى يفيد التعريف فلم
يصح كونه صفة لله كما توهمه صاحب المصباح يعني ان الاضافة قسمان
احدهما لفظية وهي منحصرة في ثلثة مواضع عند الجمهور احدها
اضافة اسم الفاعل الى معموله وثانيها اضافة اسم المفعول الى ما يقوم
مقام الفاعل اذا اريد بهما اي باسم الفاعل والمفعول الحال والاستقبال
نحو مررت برجل ضارب زيد الان او غدا نحو مررت برجل محمود الدار
اي الان او غدا واما اذا اريد به اي باسم الفاعل الماضي على ما يدل عليه قوله
ضاربك ومالك ولو قال بهما مناسبا لما سبق لكان اولى لان حال اسم المفعول

كذلك الماضي او الاستمرار فمعنوية اي فاضافتهما معنوية مفيدة للتعريف نحو
مررت بزيد ضاربك امس في الماضي او مالكو بالجر عطفا على ضارب
في الاستمرار والعبيد كلهم جمع عبد وانما كانت اضافتهما معنوية ح
اما على تقدير كونهما بمعنى الماضي فلان الاضافة ح لا يكون في تقدير الانفصال
لانها ليست الى معمول حيث المشابهة الكاملة اي المشابهة لفظا ومعنى مفقودة
وهي غير مؤثرة عندهم اما عندهم على تقدير كونها بمعنى الاستمرار فلكون
معنى الماضي موجودا ههنا لكن الحق انه اذا قصد به زمان مستمر اي مشتمل
على الازمنة الثلثة يمكن ان يجعل لفظية ومعنوية ايضا وقد صرح به في شرح
اللباب قال بعض المحققين ان اعتبار الوجهين في هذه الاضافة مما يختلج
في صدري حتى ظفرت بنقل من قبل صاحب الكشاف حيث جعل هذه الاضافة
في موضع لفظية وفي موضع آخر معنوية هذا قيل في كلام الشارح نظر لانه
جعل العام اعني الاستمرار قسيما للخاص اعني الماضي وعلى تقدير ان ليس
بينهما عموم وخصوص فيه نظر من جهة اخرى وهو ان الزمان المقترن بالفعل
ومشابهاته في المشهور ثلثة ماض وحال واستقبال وعلى ما ذكر يكون الزمان
المقترن بها اربعة وهو خلاف المشهور ويمكن ان يجاب بان الشارح ليس
في صدد التقسيم بل في صدد الافادة ومنشأ الغلط الجهل بالفرق بينهما
وبان المشهور ان الزمان المقترن للفعل ثلثة لمشابهاته لانها لا تقترن بها

فضلا عن الشهرة انتهى والثالث من تلك المواضع الثلثة اضافة الصفة
المشبهة الى فاعلها نحو مررت برجل حسن الوجه لا يقال كيف اضيف الحسن
الى الوجه والحسن هو الوجه فيلزم اضافة الشيء الى نفسه قلنا لا نم فان
الحسن اعم من الوجه فيكون من اضافة العام الى الخاص وقيل ان الحسن
ليس هو الوجه بل حسن هو الشخص الذي له الوجه فان قيل لم يتعرض
لاضافة اسم الفاعل الى فاعله مع انه من جملة المحتملات العقلية قلنا
ان اسم الفاعل من الفعل اللازم قد يضاف الى فاعله الشيء لكن بعد
ان اخرج عن كونه فاعلا بان نصب تشبيها بالمفعول بعد تشبيه اسم
الفاعل من اللازم باسم الفاعل من المتعدى فهو مندرج في اضافة
اسم الفاعل الى معموله ولذا لم يتعرض اليه واما اسم الفاعل من المتعدي
فلا يضاف الى فاعله للزوم اللبس وعدم التغاير وتحقيقه على وجه
التفصيل ان اسم الفاعل المتعدى والمفعول المتعدي الى اكثر من واحد لا
يضافان الى المفعول فاذا قيل هذا ضارب زيد ومعطى زيد لم يكن
زيد الا مفعولا لان الاضافة الى الفاعل على خلاف الاصل لان المضاف
ينبغي ان يغاير المضاف اليه واسم الفاعل نفس فاعله فهو هو ولانه شبيه
باضافته الى مفعوله واما اسم الفاعل اللازم واسم المفعول اللازم وهو
المشتق من المتعدي الى مفعول واحد لما اريد اضافتهما الى الفاعل

توسعا في الكلام شبهوهما بالمتعدي منهما ونصب فاعلهما على التشبيه بالمفعول ثم اضيفا
اليه وذلك بان ينقل الضمير المتصل الى اسم الفاعل والمفعول فيكون فاعلهما
مستكنا فيه فيقع الفاعل في صورة المفعول فتقول مثلا في زيد قايم ابوه
زيد قايم الاب والصفة المشبهة لما كانت شبيهة باسم الفاعل لفظا
ومعنى اما لفظا فلانها تثنى وتجمع وتؤنث كما ان اسم الفاعل كذلك تقول
حسن حسنان حسنون حسنة حسنتان حسنات وابيض ابيضان
بيض بيضاء بيضاوان بيض كما تقول ضارب ضاربان الخ واما معنى فلانها
لمن قام به الفعل كالفاعل ولذلك سميت بالصفة المشبهة شبهت به في جميع
انواع عمله تكميلا للشبه وتوسعا في الكلام ولما لم يكن لها مفعول يضاف اليه
او ينصب جوزوا اضافتها الى الفاعل ونصبها اياه تشبيها بالمفعول نحو الحسن
الوجه بجر الوجه ونصبه فاحفظ حقا فانه من الاسرار الخفية والكنوز المخفية
وما عداها اي ما عدا الثلثة المذكورة وما عدا الاربعة على رأي من يجعل
اضافة افعل التفضيل لفظية اضافة معنوية وبالجملة الاضافة اما معنوية
ان كان المضاف اسما غير مشتق سواء كان مصدرا او غيره
او مشتقا غير عامل في المضاف اليه نحو هذا غلام زيد ومصارع مصر وضرب
زيد واما لفظية ان كان المضاف اليه مشتقا عاملا فيه او ما في حكمه نحو زيد
ضاربك وحسن الوجه وهاشمي الاب مفيدة للتعريف او التخصيص

اذا كان المضاف اليه معرفة او نكرة نحو جاءني غلام زيد مثال كون المضاف اليه معرفة او رجل مثال كونه نكرة على اللف والنشر المرتب يعني ان كان المضاف اليه في المعنوية نكرة يكتسب المضاف منه التخصيص وزوال بعض الشيوع نحو غلام رجل وهو ظ وان كان المضاف اليه معرفة يكتسب المضاف منه تعريفه نحو غلام زيد لانك اذا قلت غلام كان شايعا غير مختص بواحد فاذا اضفت تعرف وصار لواحد بعينه وهو زيد فان قلت هنا وان تعرف وصار لواحد بعينه لكن لم يتعين الغلام في نفسه لا تحقق غايته اذا كان لزيد غلام واحد اما اذا كان اكثر منه فلا وقد اطلقوا في قضية الاضافة المعنوية قلت تعريفها باعتبار العهد وتحقيقه انك اذا قلت غلام رجل جاءني فلا بد ان تشير به الى غلام معين من بين غلمانه لم يفيد خصوصية لزيد بحيث يرجح اطلاق اللفظ اليه دون ساير الغلمان اما لكونه اعظم غلمانه او اشهر بكونه غلاما له او يكونه غلاما معهودا ثم قد يستعمل على خلاف وضعه فيقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين وهذا لا يطرأ افادتها وضعه فيقال جاء في التعريف باصل الوضع كما في المعرف باللام فانه في اصل وضعه لواحد معين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت ثمت قلت لا يعنيني فانه لم يرد لئيما معينا اذ ليس فيه اظهار

مكمل للعلم لنفسه في المعنى ولمقدرية على لئيم من اللئام فالواو لكونه بمعنى لئيم يصح سبني وصفا وانما قال افادتها اي التعريف والتخصيص هذه الاضافة مرفوعة على انه فاعل افادة اي انما افادتها الاضافة المعنوية دون اللفظية لان الاتصال ههنا في اللفظ والمعنى اما في اللفظ فلان المضاف اليه متصل بالمضاف وممتزج معه بحيث تنزل منه منزلة التنوين واما في المعنى فلان وضع الاضافة المعنوية لتفيد ان لواحد مما يدل عليه المضاف مع المضاف اليه خصوصية ليست للباقي معه فان الاضافة المعنوية عندهم اما لة اسم عام الى اسم خاص بواسطة الحرف فلما كان الاتصال هنا في اللفظ والمعنى مما ينبغي ان تفيد التعريف والتخصيص في معنى المضاف بعدما افاد التخفيف اللفظي ليكون قدر رتبة المعنى وبهذا التعريف يظهر انه دافع ما يتوهم من المصادرة على المط وفي اللفظ الاتصال في اللفظ فقط والمعنى على الانفصال ولذا سميت لفظية ولم تفد الا تخفيفا لفظيا فان قلت ماذا تقول في ضارب رجل فان الضارب قد تخصص وزال عنه بعض الشيوع بالاضافة الى رجل كما في غلام رجل قلت التخصيص الذي في ضارب رجل يحصل بالاضافة بل كان حاصل لضارب من رجل حين كان منصوبا ثم ايضا لا تفاوت نحو جاعل اسم فاعل اضيف الى مفعوله وهو النحو المراد انه للحال او الاستقبال لا يقال لا نم ذلك لان الجعل فعل الله تع وفعله

منزه عن الزمان قلت كونه بمعنى الحال او الاستقبال بالنسبة الينا وذ انما قلنا مراده منه لحج بدلالة عمله في المعمولين وهو اي كل واحد منهما النحو والكلام في كالملح ولا يعمل اسم الفاعل ما لم يكن بمعنى الحال او الاستقبال والاعتماد عطف على ما قبله بحسب المعنى اي لا يعمل الا بشرط ارادة الحال او الاستقبال والاعتماد على احد الاشياء الستة كما سيجيء فيكون اضافته لفظية في تقدير الانفصال غير مفيدة للتعريف او التخصيص فلا يصح كونه صفة له فيكون بدلا منه ويجوز فيه الرفع والنصب ايضا اما الرفع فعلى انه خبر مبتداء محذوف اي هو اي الله تع جاعل النحو واما النصب فبتقدير اعني او امدح وعلى كل واحد من التقديرين يقال في عرفهم انه نصب على المدح كما يقال انه نصب على الشتم اذ قدر عامله اذم اما على تقدير امدح فظ واما على تقدير اعني فلان اعتناء المتكلم واهتمامه به اذا كان لا في صدد الذم يفيد المدح وعرفهم يشمل كل موضع يفهم من تقدير عامله المدح هكذا افادنا بعض من اساتذتي ابقاهم الله تع ويؤيده كلام شارح اللباب فان قيل بعد جعلكم اياه راجعا الى جاعل بدلا منه اي من لفظ الله فاي قسم من اقسام البدل هذا استفهام انكاري واللام في لان اقسام متعلق لما يستفاد من الاستفهام المذكور كانه قال لا يصح ان يكون جاعل شيئا من اقسام البدل لان اقسامه اربعة بدل الكل من الكل

ان صدق البدل على ما صدق عليه المبدل منه كقوله تع اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين فان الصراط الذين عين الصراط المستقيم صدقا وان تغايرا مفهوما وبدل البعض من الكل ان كان البدل بعض المبدل منه نحو جاءني القوم اكثرهم او بعضهم وبدل الاشتمال ان كان بينهما تعلق غير الكلية والجزئية سواء كان الثاني مشتملا على الاول نحو سلب زيد ثوبه او على العكس نحو قوله تع يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه او لم يشتمل احدهما على الاخر اصلا بهذا الاشتمال فانهم قالوا حين قسموا البدل الى الاربعة انما سمي هذا بالاشتمال لان المبدل منه مشتمل على البدل لا لاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا على البدل اجمالا ومتقاضيا له بحيث يتشوق النفس عند ذكره الى ذكر ثان يبين ما اجمل اولا فيذكر البدل ملخصا لما دل عليه الاول مبينا له فعلى هذا لا يجوز ان يقال في بدل الاشتمال بني الوزير وكيله لان الاول غير محل لانه يعرف عرفا من قولك بني الوزير ان الباني هو وكيله ولو قلت ضربت زيدا عبده كان بدل الغلط لان ضرب زيد مفيد غير محتاج الى شيء آخر واعلم انهم قالوا يجب ان يكون في بدل البعض وبدل الاشتمال ضمير عايد الى المبدل منه بخلاف البدل الكل فان العينية هناك يغني عن الربط كما قالوا ان الجملة الواقعة خبرا اذا كانت عين المبتداء وعبارة فلا حاجة الى الضمير الرابط نحو قل هو الله احد وقوله ثم قلت

انا والنبيون من قبلي لا اله الا الله وقولك معتوقي زيد منطلق ثم ان هذا
الضمير قد يكون مقدرا نحو جاء في ثلثة زيد اي منهم وبدل الغلط
ان كان الابدال تباين بالمبدل منه وقع غلطا نحو مررت برجل حمار يعني اراد
المتكلم ان يقول مررت بحمار فسبق لسانه الي رجل ثم تدارك فقال بحمار
اي ذكره وتلفظ به لدفع هذا الغلط فيكون الغلط في المبدل منه ولهذا
قالوا بدل الغلط بالاضافة ولم يقولوا البدل الغلط بالصفة فمعنى
بدل الغلط بدل الشيء من الغلط قالوا الاضافة في القسمين
الاولين بيانية وفي الاخرين لامية اي البدل الذي كان سبب الاتيان
به وقوع الغلط في المبدل منه وقيل الاضافة في بدل الغلط لادنى ملابسة
كما في كوكب الخرقاء ولعل هذا اولي لان الاول سمية بلام الاغلب اذ
قد يكون سببه النسيان كما يكون سببه الغلط وكذا في بدل الاشتمال
فاعتبر فيما سبق وهذا اي بدل الغلط لا يكون الا من غير روية وفكر
ولهذا لا يوجد في كلام الفصحاء قوله لجاعل لا يجوز ان يكون من الاول و
الثاني لخ مرتبط الي قوله اي من اقسام البدل لان اقسامه اربعة لخ
لاشعارها الكلية والجزئية وهو اي الله سبحانه متعالي اي منزه بالعلو
عنهما ولا من الثالث لان الاشتمال انما يستعمل في الاجسام غالبا ولا من
الرابع لان كلام المص ليس بكلام غير فكري وهو ظ فلا يكون جاعل بدلا

من لفظ الله لان انتفاء الاقسام عنه اي عن جاعل باسرها اي بجميعها
يقال هذا لك باسره اي بقده يعني جميعه كما يقال برمته اي بكليته
يدل علي انتفاء المقسم وهو مطلق البدل عنه اي عن جاعل وهذا
اي قولنا لان انتفاء الاقسام لخ مبني قول اهل المعقول اي العلوم
العقلية كالحكمة والمنطق وغيرهما لا وجود للعام كالانسان الا
في ضمن الخاص والافراد كزيد وعمرو وبكر وغير ذلك قلنا ان التحقيق
هناك ان القول ببدلية جاعل من الله متعلق ببدلية قوله مجاز مرسل
خبر ان اي مجاز كانت العلاقة هو المشابهة سمي المجاز بالاستعارة دون
المرسل على سبيله من قبيل اطلاق اسم المتبوع على التابع لان البدل في الحقيقة
موصوف فيه اي موصوف جاعل وهو اله بالجر على الحكاية وهو الافصح
وان جاز رفعه على الخبرية اذ التقدير اي جاعل الخ فاله نكرة وقعت بدلا
من الله موصوفا بنكرة اخرى وهي جاعل فلم يلزم ترك الواجب او الحسن
واما الاله معرفا فمن الاعلام الغالبة وسمي اعلاما اتفاقية كالنجم والصعق
اسم اعني ان الاله في الاصل من اسماء الاجناس كالرجل يقع على كل معبود بحق
وباطل ثم غلب على ذات المعبود بالحق كما ان النجم فيه اسم لكل كوكب ثم غلب
على الثريا وان الصعق اسم لما بنه صاعقة ثم غلب على خويلد بن نفيل
واما الله فهو بحذف الهمزة لخ مختص بالمعبود بالحق لم يطلق على غيره اصلا وعلم

يدل علي هذا التقدير لاشتراط اي لاشتراط عمله بالاعتماد اما على الموصوف
او غيره من الامور الخمسة او الستة كما سيجيء اذ لو لم يكن التقدير
كذلك عن فبطل العمل وقد ثبت عمله في المفعولين فان قلت من اين
عالم عمله قلت قد عمل عمله في المفعولين فان قلت من اين علم عمله قلت
قد عمل عمله في المفعول الثاني بشهادة فحواء الكلام اي بتعلق قوله كالملح
بقوله جاعل النحو معنى واذا عمل في الثاني عمل في الاول ايضا والا يلزم
اقتصار العمل على احد المفعولين وهو ممتنع على ما بين في المطولات فان
قلت هذا انما يتم اذا عمل في الثاني وهو ممنوع لجواز ان يجعل جاعل بمعنى الماضي
يكون كالملح مفعولا لفعل مقدر دل عليه جاعل كما قالوا في زيد معطي عمرو
درهما امس من ان درهما منصوب بالفعل المقدر الدال عليه لفظ معطي
قلت نعم يمكن ذلك بشهادة فحوي الكلام تمنع ذلك التمحل يعرفه من له
طبع سليم وعقل مستقيم ويلزم ايضا ترك الواجب علي مذهب ابن
الحاجب وهو مذهب وجوب النعت اذا ابدل النكرة وهي جاعل
ههنا لعدم تعرفه بالاضافة كما مر من المعرفة وهو الله ههنا او
يلزم ترك الحسن بمقتضي على مذهب الجمهور كما مر بيانه فيكون
اح اي فيكون الترجيح كونه بعلامها البدل في الحقيقة من القسم الاول
بمعنى بدل العين من العين لا بمعنى بدل الكل من الكل حتى يلزم ما ذكرتم

من ايهام الكلية والجزئية وبدلية جاعل على مجازية من القسم الثالث
قوله بدلية مبتداء ومن القسم الثالث خبره وان امكن كونه من الاول
بمعنى بدل العين من العين فمعنى الاشتمال وجود التعلق بينهما
غير الكلية والجزئية لا اشتمال الظرف على المظروف كما صرح به اي يكون
معنى الاشتمال وجود التعلق بينهما مطلقا النحاة فلا يلزم ما ذكرتم
من ايهام الجسمية هذا هذا فصل الخطاب يؤتون به عند اتمام الكلام
من الكلام والاخذ في اخرى والتقدير خذ هذا او خذ هذا اي الامر المذكور
كما ذكر او واقع الا مر هذا المذكور الي غير ذلك مما يناسب او هذا كما يبقى
ههنا سوال ناش من نشات السجاية اد تنفحت عن اقسام البدل
وهو ان قولنا جاء في زيد غلامه او اخوه او حماره من اي قسم من اقسام
البدل قلنا انه من الرابع وهو بدل الغلط لان عدم كونه من الاول
والثاني ظ لعدم كون الثاني عين الاول ولا بعضه وكذا عدم كونه من الثالث
وهو بدل الاشتمال ظ لانه شرط كون المتبوع بحيث يطلق ويراد به التابع
وكون النفس عند ذكره منتظرة ومتشوقة الي ذكر التابع الا يرى انا اذا
قلنا سلب زيد تعلم ان المسلوب ليس هو نفس زيد بل شيء متعلق
به من ثوبه او قلنسوته او جلده او غير ذلك فتشتاق الي ان تذكر ثوبه وهذا
الشرط منتف فيما قلتم من المثال فلا يكون من بدل الاشتمال فتعين انه

من بدل الغلط لانحصار الاقسام في الاربعة كذا اي على المذكور ههنا
ذكر في حواشي المطول الشريف الدين الجرجاني رح لكن فيه ما فيه ما موصول
مبتداء فيه جملة الظرفية صلته والعايد هو فاعل الظرف اعني الضمير الذي انتقل
اليه من عامل المقدر والضمير المجرور البارز عايد الي ما ذكر في حواشي
المطول وفيه المقدم خبر المبتداء اي ما ثبت في المذكورة في حواشي
المطول من الخلل والضعف حاصل فيه اي فيما ذكر ههنا اذ مثل لا يخفي
ذلك الا حصول ما فيه فيه على القطف بفتح القاء وكسر الطاء وضمها من القصف
بجودة الادراك وهذا الكلام اعني قوله فيه ما فيه اشارة الي اعتراض يرد
على حواشي المطول على محرره بقوله ان يقال كأنه اذ تعين كونه من بدل
الغلط اذ يجوز ان يكون المثال الاول الاول والثاني من بدل الاشتمال
لوجود التعلق المعتبر فيه اعني علاقة الملكية والاخرة التي هي بين الكلية
والجزئية وكذا المثال الثالث من الاشتمال ان كان مع الرؤية والا فمن
بدل الغلط وانما قلنا على زعمه اذ لا يخفى عليك ان بمجرد وجود التعلق
لا يكفي في بدل الاشتمال وان توهم الشارح كفايته نظرا الي ما يفهم من ظاهر
كلامهم في تقسيم البدل الي الاربعة بل لا بد من شرط كون المتبوع بحيث
يطلق له على ما صرحوا به في مواضع لا يخفى على من في الكلام متعلق بجاعل المفعول
الثاني لجاعل قوله كالملح اما الكاف اي هو اما الكاف ومحله نصب على الحال

وان كان الكاف حرفا جر الكنه حال منه مفعول له معني وتقديره اي اما ان
يجعل الكاف وحده اي مستقرا اذ جعلنا ها اي الكاف فهو يذكر ويؤنث وكذا
باقي الحروف يجوز تانيثه بتاويل الكلمة وتذكره باعتبار الحرف بمعني المثل
هذا انما يستقيم على راي الاخفش لا على راي سيبويه فانه لا يحكم باسميته
الا عند الضرورة حيث يدخلها حرف الجر كقوله يضحكن عن كالبرد المنهم
اي عن ثغر مثل البرد الذي يذوب للطافته ان قلت ما الفرق بين كون
الكاف اسما وبين كونه حرفا جر قلت الكاف وكذا على وعن اذا كانت اسماء
يكون المراد تلك المعاني بخصوصياتها اي بملاحظة خصوصياتها يعرف
ذلك بالعلامات والقراين كما في ساير الاسماء المشتركة او الجار مع
المجرور ان جعلناها حرف جر اي كاينا كالملح في الطعام متعلق بجاعل ايضا
كلاهما اي قوله في الكلام وقوله في الطعام ظرف لغو لا مستقر وانما قال كلاهما
لان قوله كالملح على تقدير حرفية الكاف ظرف مستقر لانه في الاصل احد
جزء في الكلام اعني خبر المبتداء لان المحمل الكاين بمعني التقسيم يجري مجرى افعال
القلوب ويجوز الدخول على المبتداء والخبر لا في خصايصها على ما صرحوا عليه
وبقولنا في جواز الدخول عليهما الا في خصايصهما يظهر ضعف ما ذكر في الضوء
حيث قال هو من افعال القلوب المستدعية للمفعولين الممتنعة الاقتصار
على احدهما وقد حمل في الثاني فوجب حمل في الاول والا يلزم الاقتصار على

بها شيئا وعلما وتجاوزا من غير ملاحظة
للخصوصيات واذا كانت حروفا يكون فتح

احد المفعولين فان امتناع الاقتصار على احد المفعولين من خصايص افعال القلوب
لا يوجد في غيرها من ملحقاتها ويمكن ان يقال ليس المراد من امتناع الاقتصار
المذكور ههنا اقتصار الذكر على احدهما الذي عدت من خصايصها حتى يرد
ما ذكرتم بل المراد امتناع اقتصار الحمل على احدهما متدبر فانه نفيس
فان قلت ما الفرق بين الظرف اللغو والمستقر قلت ان الظرف مطلق
سواء كان ظرف زمان او مكان او جارا او مجرورا فانه جار مجرى الظرف
لاحتياجه الي الفعل احتياج الظرف الظرف اليه ولهذا سميته لانه الظرف
في الحقيقة جار ومجرور لكونه بمعني في ولهذا سماه بعضهم ظرفا اصطلاحا
انما يكون مستقرا اذا اجتمع فيه امور ثلثة الاول ان يكون المتعلق بفتح
اللام اي متعلق الظرف متضمنا فيه بفتح الميم اي يكون الظرف بحيث يفهم
منه عرفا معني عامل وان لم يعلم الالفاظ العربية واوضاعها والثاني ان يكون
المتعلق من الافعال العامة كالحصول والوجود والكون والاستقرار والثالث
ان يكون المتعلق مقدرا غير مذكور ولهذا خرج بالشرط الاول عن مثل
مررت بزيد فان المتعلق هو المرور والمرور ليس متضمنا في الجار والمجرور
بل هو امر خارج عن الظرف اي لا يفهم منه عرفا مع قطع النظر عن غيره
واحترزنا بالثاني عن قولنا زيد في الدار اذا قدر متعلقه الكاين بقرينة
دالة عليه فههنا يكون المتعلق متضمنا مقدرا في الظرف لكنه

ليس من الافعال العامة وكذلك احتياج تقدير ذلك المتعلق متضمنا الى
قرينة دالة عليه ولو كان عاما لما احتاج اليها يرد عليه ان خاصة المتعلق
المستقر الاكتفاء بتقدير الفعل العام الذي هو اقل مراتب التقدير
لا وجوب على ما اشار اليه بتقدير الفعل العام الذي هو اقل مراتب
التقدير الشريف في شرح المفتاح وقد صرح الفاضل اليمني بانهم يقدرون
في الظرف المستقر فعلا عاما اذا لم يوجد قرينة للخصوص واما اذا وجدت
فلا بد من تقديره لانه اكثر فايدة وتحقيق الكلام في هذا المقام على وجه يتضح
المرام ما قاله الشريف المحقق في حواشي الكشاف من ان هذا القسم من الظرف
انما سمي مستقرا لانه استقر فيه معني عامل وفهم منه فان لم يفهم منه سوي الافعال
العامة كان العامل المقدر من تلك الافعال وان فهم معنا شيء من خصوص
الافعال كان المقدر بحسب المعنى فعلا خاصا كما في بسم الله الرحمن الرحيم
فانه قد يفهم تارة بقرينة الشروع في القراءة خصوص فعل القراءة فيقدر
اقرا باسم الله واخرى يفهم بقرينة الشروع في القيام خصوص فعل القيام
فيقدر اقوم بسم الله وغير ذلك بحسب المقامات قال وذلك
اي تقدير الفعل الخاص لا يخرجه عن كونه ظرفا مستقرا لان معنى ذلك الفعل
الخاص استقر فيه ايضا وجاز تقدير الفعل العام لتوجيه الاعراب ولما
كان تقدير الافعال العامة مطردا اعتبره النحاة وفسروا المستقر

بما عامل محذوف وعام انتهى كلامه واحترزنا بالثالث عما اذا كان المتعلق
متعلقا للظرف ومن الافعال العامة لكنه مذكور لفظا نحو زيد حاصل في
الدار واذا لم يوجد هذه الشروط الثلثة يكون الظرف لغوا والحاصل
ان الاستقرار منوط بوجود هذه الشروط باسرها واللغو بعدم احدها
مثال المستقر زيد في الدار اذ قدر المتعلق حاصل او مستقر او موجود
او كائن او ثابت او غير ذلك ومثال اللغو زيد حاصل في الدار ومررت
بزيد واعلم ان قولهم الظرف مستقر بفتح القاف على الحذف والايصال
اي مستقر فيه فهو من قبيل قولهم المال مشترك كما يشعر به كلام الشريف
في وجه التسمية بالمستقر وقد عرفت وجهها واما وجه التسمية
باللغو فهو ان الظرف حذ اللغو بالنظر اليه حال الكلام لانه فضلة
يتم الكلام بدونها او لانه ملغى من جهة الوجه حيث لا يحمل اصلا لا في
الظاهر ولا في المقدر قال بعض المحققين من شراح اللباب او هو تسمية
خالية عن المناسبة يعني انه اصطلاح مجرد ثم قال واما انا فلا احب تسميته
باللغو لوقوعه في التنزيل والحديث ففيه اذا اخلال بالادب فسميناه
ظرفا خاصا اي خاصا عاملا وسمينا المستقر ظرفا عاما اذ الملحوظ في الاول
خصوص العامل وفي الثاني عمومه انتهى حظ من الاعراب هو
المستقر فلا يتم الكلام بدونه بل هو جزء الكلام وليس اللغو كذلك

لانه متعلق بكسر اللام لعامله المذكور والاعراب للدال العامل ويتم الكلام بدونه قال
بعض الفضلاء من المتأخرين ان القوم قالوا للمستقر حظ ومحل من الاعراب
دون اللغو ولم اجد في كلامهم بالحقيقة وبيان غرضهم منه حتى لا يرد عليهم
الاشتراك في الاعراب المحلي حيث قالوا بزيد في محل النصب وجاز في معطوفه النصب
وهو لغو فاقول متوكلا على الله تعالى ومعتصما على فضله ان مرادهم بذلك
انه لا محل آخر له من الاعراب غير هذا المحل لا انه لا محل له من الاعراب اصلا والمستقر
ذلك الا يرى انك اذا قلت زيد في الدار ففي الدار له محل من الاعراب من جهة
تعلقه بالخبر المحقق ومحل آخر غايره من جهة انه هو خبر بعد حذف ذلك بدليل
انتقال الضمير منه اليه فله محلان من الاعراب على ما لا يخفى على ذوي الالباب بخلاف
ما اذا قلت زيد حاصل في الدار فان له محلا واحدا انتهى كلامه لكن التحقيق
الذي ينحل به عقد المجهول ويزول به تحير العقول وهو للتحقيق بالقبول
ما قاله بعض المحققين من انك اذا قلت مررت بزيد فالجار والمجرور ظرف
لغو متعلق بمررت لا محل له من الاعراب والمنصوب المحل على انه المفعولية
وهو المجرور فقط وان كان الاكثرون على خلافه وهو ضعيف لان الجار
كالجزء من الفعل اذ اللازم يجري مع الجار المتعدي الا يرى ان معنى مررت
بزيد جزت زيدا فهو جزء الفعل لا يكون معمولا ولانه لو كان الجار والمجرور
في محل النصب لامتنع تعلقه بمررت لانه لو تعلق به كان ظرفا لغو

فلم يكن له محل من الاعراب وهذا التحقيق الذي ذكره هو الملائم لقولهم لا حظ له
من الاعراب ويؤيده ما ذكر في كتب المتأخرين من ان التحقيق هو المنصوب او المرفوع
المحل هو المجرور فقط لا ما ذكر الجار في تعدية الفعل وافضائه الى الاسم كالهمزة و
التضعيف وان جعل القوم المجموع منصوبا محلا تسامحا هذا بقي لنا اشكال وهو
ان الظاهر قول الشارح ولا يتم الكلام بدون المستقر بل هو جزء الكلام بخلاف
~~اللغو فانه يتم الكلام بدون المستقر بل هو جزء الكلام بخلاف اللغو فانه يتم~~
الكلام بدونه المستقر هو ان الجار والمجرور انه لم يقع جزء الكلام كما اذا وقع صفة
المفعول او حالا عنه لم يكن مستقرا ولم يكن له محل من الاعراب وقد صرحوا بخلافهما
بل قد اعترف الشارح في هذا الكتاب تأمل ولا تغفل على وزن لا تنصر فانه ...
والصلوة مجرورة معطوفة على حمد الله اي اما بعد الصلوة وهي الصلوة
من الله تعالى رحمة ومغفرة ومن عباده من الجن والانس دعاء ومن الملائكة استغفار
فان قلت ليس للصلوة الا معنيان احدهما لغوي وهو الدعاء قيل فيه تساهل
لان الصلوة لغة ليست بمنحصرة في الدعاء بل مشتركة بين الثلثة بجميعها قوله تعالى
ان الله وملائكته يصلون على النبي يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وانتهى
فان قيل كيف استعمل في معنييه معا والصحيح ان عموم المشترك لا يجوز مطلقا
قلنا لا نسلم انه استعمل في معنييه فان تقديره ان الله يصلي وملائكته يصلون
على ما صرحوا به وثانيهما شرعي وهو الاركان المعلومة اي فرايض السنة
التي

التي هي التحريمة والركوع والسجود والقعدة الاخيرة مقدار التشهد والافعال
المخصوصة كالقعدة الاولى وتكبير الافتتاح الركوع والنظر الى موضع السجود وقت
القيام وغير ذلك من الواجبات السنة التي هي قراءة الفاتحة وضم السورة اليها
ورعاية الترتيب فيما تكرر في الصلوة على سبيل الفرضية وتعديل الاركان والجهر والاخفاء
بما يجهر ويخفى والتشهد في القعدتين والسنن الخمسة عشر التي هي رفع اليدين للتحريمة
ونشر اصابعه وجهر الامام بالتكبير والثناء والتعوذ والتسمية والتأمين سرا ووضع
يمينه على يساره تحت سرته والتسبيح الركوع ثلثا واخذ ركبتيه بيديه وتفريج اصابعه وتكبير
وتسبيح ثلثا وافتراش رجله اليسرى ونصب اليمنى والادب التي هي كظم فمه عند التثاوب واخراج
كفيه من كمه عند التكبير وغير ذلك على ما ذكر في الفروع فمن هنا رأيت يكون الصلوة
من الله تعالى الرحمة ولم يتعرض لكونها بمعنى الدعاء من عباده وبمعنى الاستغفار من الملائكة لكونها
بمعنى مواضين بمعناها اللغوي تدبر قلت كان للصلوة حقيقة وهو الدعاء والاركان
المعلومة والافعال المخصوصة وغاية وهي الرحمة بالرفع عطف على قوله حقيقة وهو كان
معناها الحقيقي غير متصور من الله لانه دعاء والدعاء سؤال ... للخشوع وهو يدل
على الاحتياج والله تعالى منزه حملت الصلوة على غايتها وهي الرحمة واعلم ان الرحمة في
في الاصل التعطف وفي القلب هي كيفية نفسانية مستحيل في حقه تعالى فيحمل على غايتها وهي
الانعام ومثل هذا تاويل الكيفيات النفسانية المنسوبة اليه تعالى في القرآن كالحياء والغضب
وغيرها فعلم ان حروف العطف عشرة عند بعض النحاة ومنهم ابن حاجب وهي الواو والفاء

الجمع مطلقا اي بين التابع والمتبوع في ثبوت امر لهما نحو قام زيد وعمرو او في الحصول من شيء
قام زيد وهند او في الحقيقة نحو قام وقعد عمرو وسواء كان الجمع مع ترتيب التابع او تقدمه
او الاجتماع في زمان واحد وبالجملة ليس في الواو دلالة على احد هذه الاقسام الا انه يفهم احد الوجوه
عن احدها ويتعين بمعونة القرينة والفاء الموضعة للجمع مع الترتيب بلا مهلة
وثم الموضوع للجمع مع الترتيب بمهلة وان كان في الرتبة فيقال ثم ههنا للتراخي اي
للاستبعاد بتباعد الامرين بمعنى ان احدهما بعيد عن الآخر رتبة اعم من يكون الاول
اعلى والثاني ادنى او بالعكس وهي اي ثم لا يجري الا عاطفة مطلقا سواء كان مفردا او جملة
وقد تلحق بها تاء التانيث للتاكيد فتختص بعطف الجمل كما مر في قوله فمضيت ثمت قلت لا يعنيني
قال الامام المبرد في التاء في ثمت علامة التانيث وهذه العلامة تتصل بالاسم وبالفعل
الا انها تبدل في الاسم هاء في الوقف وفي الفعل تسكن الا ان يلاقيها ساكن ويكون تاء في الوقف
والوصل جميعا ويقل دخولها في الحرف فاذا دخلت حركت بالفتح نحو ربت ولات وثمت
ويبقى تاء في كل حال انتهى وحتى الموضعة للجمع مع الانتهاء اي مدخولها في الاعتبار بشرط كونه
الجزء الاقوى او الاضعف من المعطوف عليه ولو تاويلا وسيجيء مثاله تحقيقه واو واما الموضوع
لاحد المتعدد منهما لكنه يجب في او ذكر اما قبل المعطوف عليه ولزم في اما لزوم الواو قبلها
ولهذا لم يجعلها بعضهم عاطفة وسيجيء تفصيله وقيل لتبينها فرق آخر من حيث ان اما لا يقع في الزجر
مثلا لا يقال لا تضرب اما زيدا واما عمرا ومما ينبغي ان يعلم ان اما ربما يرد بلا واو نحو خذ اما
هذا اما ذلك وربما جيء غير مكررة ايضا اكتفاء في الكلام عوض عن تكريرها نحو اما ان تكلمني جميلا

والا

والا فاسكت فقوله ان تكلمني مبتدا خبره محذوف اي تكلمك بالجميل موجود والعوض ان الشرطية المدغم نونها
في لام لا النافية وربما يجيء بفتح الهمزة على ما حكاه قطرب وام وهي متصلة تدخل المفرد والجملة بعد همزة الاستفهام
ويطلب بها تعيينا ثبت من احد الامرين ومنقطعة بمعنى بل والهمزة يليها الجملة مطلقا وتجيء بعد الخبر وبعد
الاستفهام بهمزة وهل ولا الموضوع لنفي ما ثبت للمعطوف عليه عن المعطوف الذي عطفته نحو جاءني
زيد لا عمرو فلا تجيء الا بعد الايجاب ولا يعطف بها الجملة وبل الموضعة للاضراب عما قبلها الى ما بعدها
مفردا كان او جملة عن الاثبات الى الاثبات وعن النفي والاثبات ولكن المخففة الموضوعة للاستدراك
اي لتدارك المتوهم يستدرك الغلط فيما قبلها كبل ويكون ذلك في المفرد وفي الجملة لكنه في المفرد
بعد النفي اذ لا بد من مغايرة ما بعدها لما قبلها ولا مجال الاعتبار معنى النفي في المعطوف في هذا وهي ثمانية
عند البعض وهي ما عدا اما ولكن واحد عشر عند السكاكي حيث قال في المفتاح واي على قول لكن
الجمهور على ان ما بعدها عطف بيان مما قبلها وقد ابدى رايهم بان اي انما تفسر وبانه الضمير المرفوع
المتصل للتاكيد وفصل والضمير المجرور بلا اعادة الجار وان سائر الحروف العاطفة تقتضي مغايرة بين المعطوف
فان العطف التفسيري بالواو والفاء قليل وتسوية عند البعض ومنهم الزمخشري وبين ما عدا اما الاخيرة اي اما لما
لكونه للعطف الاتم في كونها حاصلة الخ وقوله من جهتين صفة لمانعا اي مانعا كائنا من جهتين الاول وقوعها
قبل المعطوف عليه نحو قولنا جاءني اما زيد واما عمرو والثاني دخول حرف العطف عليها في اما عمرو فلو كانت
حرف العطف لامتنع دخول حرف عطف آخر عليها الا ترى انه لا يقال جاءني زيد وثم عمرو فلهذين المانعين
لم يجعل ذلك البعض للعطف والحاصل انهم اي قائلين بانها حرف العطف تمسكوا بجعلها حرف عطف لورود
السؤال على من جعلها في نحو قولنا جاءني اما زيد واما عمرو بانه يقال ان حرف العاطفة فيه اما اما الاولى واما

او اما الثانية فان كان الاولى فالمعطوف عليه يستلزم على سبيل الانكار وان كان حرف العطف اما الثانية فاتى
جاء الى الواو التي هي من حروف العطف فحل هذا الاشكال مبني على تمهيد مقدمة اي بسطها وبيان انه
في اما المسبوقة بمثلها ثلثة اقوال قوله بعضهم وهو ابو علي وعبد القاهر وانتهى اليها الزمخشري
ان اما فيه ليست عاطفة الاولى ولا الثانية والعاطفة لعمرو على زيد في مثالنا هو الواو واما اما ههنا
فللترديد والتقسيم فقط وقوله بعضهم ان العاطفة اما الثانية دون اما الاولى مستشهدا بانه
قبلها ومعناها نحو اما زيدا وعمرو وفي يكون الواو لعطف اما الثانية على اما الاولى للترديد فقط واما الثانية
للترديد وعطف عمرو على زيد في المثال المذكور وقوله بعضهم وهو العلامة الاندلسي ان اما الاولى
والثانية مجموعها حرف عطف والواو كما قلنا قد عطفت اما على اما حتى يصير كحرف واحد
واما الاولى والثانية قد عطفنا عمرا على زيد ولا يخفى ركاكة هذا القول اذ لا وجه لتقدم بعض
العاطفة على المعطوف عليه قال نجم الائمة والحق ان الواو هي العاطفة واما مفيدة لاحد الشيئين غير عاطفة
والواو اذا في قوله الى الجنة كما الى نار فاندفع السؤال على هذه الاقوال الثلثة ظاهر اذ يندفع
السؤال باختيار المذهب الثاني فافهم ذلك المذكور ولكن قد يرد ذلك المذهب بانه لا يلزم من مجاورتها
او مقاربتها ان يكون اما للعطف كالواو فان ان المصدرية قد يقوم مقامها ما المصدرية مع ان الاولى
ناصبة للمضارع دون الثانية فافهم هذا المذكور والبحث عن معاني هذه الحروف العاطفة وبيان الفرق
بينها لا يليق بهذا المقام ولكن قد اخرناها اجمالا لاتمام الفائدة على نبيه على حرف جر مبني مجرورها
والضمير مجرور المحل لكونه مضافا اليه النبي وهو اي الضمير المذكور راجع الى الله والجار والمجرور متعلق بالصلوة
والنبي من النبوة بتخفيف وتشديد الواو وهي ان النبوة على وزن فعولة كالذكورة والانوثة
فاصله بغير الهمزة وهي النبوة ما ارتفع من الارض يكون مع النبي الذي شرف مجهول شرف بتشديد
محله

على سائر

على سائر الخلق وهو اي النبي كالرحيم على تقدير كونه من النبوة فعيل بمعنى المفعول والجمع الانبياء
او النبي ماخوذ من النبا بفتحتين وهو الخبر فالنبي مخبر من الله تعالى وهو فعيل بمعنى فاعل
والجمع نبآء مثل علماء وعليم ايضا على انبياء لا يقال كيف لا يعود لانه مثل الجمع والتصغير يرد
الاشياء الى اصولها لان الهمزة لما ابدلت والادغام لزم الجمع جمع ما اصل لامه حرف علة كعبد واعبياء وقيل
النبي هو الطريق ومنه سمي الرسل عليهم الله تعالى انبياء لكونهم طرق الهداية الى الله تعالى فان قلت ما الفرق
بين النبي والرسول قلت بينهما عموم وخصوص مطلقا لان الرسول من له كتاب رباني او الالهام الكريم
والالهام هو القاء معنى في القلب بطريق الفيض لا بطريق الوسوسة والنبي من له الالهام الكريم اعم من ان
يكون له كتاب اولا فكل رسول نبي من غير عكس فلكن اطلق النبي على رسولنا كما اطلقه النص عليه
السلام في قوله والصلوة على نبيه فالمراد بالنبي الذي الرسول الا اي لا النبي الذي وجد
بلا ... اي بدون الرسول تحقيقا بمعنى العموم فليس ما ليق في هذا المقام ولذا اي ولكون المراد ما ذكر
جعل المص قوله محمد عطف بيان لنبيه وعطف البيان وهو التابع الذي جيء لايضاح نفس سابقه
لايضاح نفس سابقه لا لايضاحه باعتبار الدلالة على معنى فيه كما في الصفة اما يكون باسم مختص بالمبين
بفتح الياء اي بمتبوعه عند اكثر النحاة وعند بعضهم وعليه الفاضل التفتازاني لا يلزم كونه اسما
مختصا اي بمتبوعه بمعنى انه لا يجب اختصاص ذلك الاسم على الاطلاق بل اللازم ان يكون مختصا في
الجملة وقد يكون بالقياس الى بعض ما يطلق على لفظ المتبوع اما حقيقة ان قصد بعطف البيان ازالة الابهام
محققا ولما تقديرا ان قصد به رفع الابهام مقدرا كقوله تعالى الا بعدا لعاد قوم هود وذلك انه لو قدر
اشتباه اما من اشتراك الاسم بينهم وبين غيرهم واما من جواز اطلاق اسمهم على غيرهم لمشاركتهم اياه

فالمشعر ومن العبوق والتهاد بغير الكعبة وبذلك الاشبا عمل قوم بهود عطف

بيان لماء فعطف البيان جعل الدفع الارم المتوهم بترك اعتناء بالمعطوف وحفظا لعين بيانه

نوهم غيره نعم اذا قصد به للمدح يجب الاختصاص اصلا لا مطلقا ولا من وجه واسند في

ذلك البعض بقوله والمؤمن العائذات الطير يمسحها ركبان مكة بين الغيل والسند قوله و

المؤمن مجرور بواو القسم لاعتماده على الموصوف لانه الا لله الذي في معنى الذي او مجرورة لاضافة

المؤمن اليه الغاء لفظية فالطير اما منصوب او مجرور على انه عطف بيان لها وقول الشارح

فان الطير عطف بيان للعائذات مع انه اي مختص بها يحتمل كليهما وجملة يمسحها حال

وركبان بضم الراء راكب مرفوع على انه فاعل يمسح والغيل بكسر الغين المعجمة او

بفتحها والسند بفتحتين اسمان للموضوعين في الحرم والمعنى اقسم بالله الذي يؤمن الطيور العائذات

اي يجعلها مأمونة بحيث يمسحها اي يمسحها على سبيل الرفق والاشفاق ركبان مكة بين هذين

الموضوعين لكن لا يشترط ان يكون الثاني اوضح من الاول يعني هذا اشتراك من قوله وعطف

البيان انما يكون باسم مختص اي اشترط الاختصاص لكن لم يشترط الاوضحية لجواز ان يحصل

الايضاح من اجتماعهما اي لجواز ان يوضح متبوعه عند الاجتماع وان يكونا اوضح منه عند

الانفراد كما اذا سمي ثلثون رجلا بعمر وكنى واحد منهم مع عشرين من غيرهم بابي حفص

ولا شك ان ابا حفص اوضح من عمر حال الانفراد واذا قيل جاءني ابو حفص عمر كان عمر موضحا

له قطعا وكذا لا يلزم ان يكون الثاني اشهر من الاول فان زيدا اذا اشتهر مكية اكثر من اشتهاره

باسمه مع كون الكنية مشتركة دون الاسم فاذا جعل الاسم عطف بيان اوضحها مع ان المتبوع

اشهر وهو اي عطف البيان يجي للايضاح غالبا وان يجي به للمدح قليلا كما قال صاحب الكشاف

ان البيت

ان البيت الحرام في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام عطف بيان الكعبة جي به للمدح لا للايضاح

قوله البيت بكسر ان قوله لا لا يتضح معقول لقال الكعبة الموصوفة بذلك للمدح بخلاف وبينه و

بين الصفة ان الصفة مشتقة غالبا قوله بخلاف في محل النصب على الحالية من ضمير مشتق

اي كائنا بخلاف عطف البيان والفرق بينه وبين البدل ان البدل مقصود بالنسبة وكلام

وذكر المبدل منه كالبساط والتوطئة له واعترض عليه جم الائمة الاسترابادي بان الاتم ذلك

في غير البدل الغلط فان الاول في الابدال الثلثة منسوب اليه في الظاهر ولا بد وان يكون

في ذكره فائدة لا يحصل لو لم يذكر وهو الكلام الفصيح عن اللغو سيما كلام الله تعالى وكلام

نبيه عم بل لا ارى عطف البيان الا البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه واجاب عنه هذا الشريف

بان قال الظاهر انهم لا يريدون انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل المراد وانه ليس مقصود الحصلا

اصليا انتهى والحاصل ان قولك جاءني اخوك زيد ان قصدت في الاسناد الى الاول وجيء بالثاني

تتمة له وتوضيحا له فالثاني عطف بيان وان قصدت في الاسناد الى الثاني وجيء بالاول توطئة

له ومبالغة في الاسناد فالثاني بدل فح يكون التوضيح الحاصل به مقصودا تبعا والمقصود

اصالة هو الاسناد اليه بعد التوطئة فالفرق ظاهر كما حققه الاخرون وعطف البيان بالعكس

لان المقصود فيه هو الاول دون الثاني فانه بيان للاول والبيان فرع المبين ولولا المبين لم يات

به ذكر الامام الجدري ان النحاة قالوا لو قال رجل زوجتك بنتي فاطمة ونسبه عائشة فاذا

اراد عطف بيان صح النكاح لان الغلط لم يقع في معتمد الكلام وان اراد البدل لا يصح

لان الغلط دفع في معتمد الحديث ثم وصف المصطفى بكمال العناية اي بكمال هو الغاية في

مراتب الكمال بقوله سيد الانام اي مقتدى الانام الخلايق وسيد مجرور على انه صفة محمد

والتحميرية بكونه مضاعفا الى ليسهة ثم الصفة اما للتخصيص عبارة عن النحاة عن تقليل

الاشتراك الحاصل في النكرات بكر الاحر نحو رجل عالم فان رجلا نكرة بحسب الوضع

يحتمل كل فرد من افراد الرجال فلما قلت عالم قللت ذلك الاحتمال وخصصته بفرد

من افراد العالم انما قال عند النحاة لان المراد بالتخصيص فرد عند اهل المعاني والبيان

ما يعم تقليل الاشتراك ورفع الاحتمال وقال الفاضل الشريف الظاهر انهم ارادوا

الاشتراك المعنوي لان التقليل انما يتصور فيما يحتمل كما في رجل عالم ونحوه فلا يكون

جارية في قولنا عين جارية في قولنا عين جارية صفة مخصصة وقد يحمل فيجعل الاشتراك

على ما هو اعم من الاشتراك اللفظية والمعنوية ويجعل جارية صفة مخصصة لانها قللت

الاشتراك بان رفعت ما هو مقتضى اللفظ وعينت معنى واحد فلم يبق الا الاشتراك

المعنوي بين افراد ذلك المعنى او الصفة للتوضيح وهو اي التوضيح عبارة عن رفع الاحتمال

الحاصل في المعارف علما كانت المعرفة اولا نحو زيد العالم والتاجر والرجل الاعمى والناظر فان

الوصف فيه قد افاد التوضيح لان زيدا يحتمل التاجر وغيره فلما قلت التاجر قللت فوضحته

وعينته وكذا الرجل الاعمى او الصفة للمدح نحو زيد العالم او للذم نحو زيد الجاهل او للترحم

زيد الفقير او للتاكيد وذلك اذا كان الموصوف متضمنا لمعنى ذلك الوصف نحو

ذلك امس الدابر فان قيل كيف يصح جعل صفة له وهو معرف باللام وامس ليس الدابر برفع الدابر

حملا على محل امس ان قيل كيف يصح جعله صفة له وهو معرف باللام وامس ليس كذلك قلنا ان

امس معرفة ايضا لانه متضمن للام لكونه معدولا عن الامس المعرف ولذا بني على الكسر واما هذا الوصف

للتاكيد فان امس يدل على الدبور على مضي الدخول ذهاب اليوم ومروره والدابر

تاكيد

تاكيد له وهذا اشارة الى الاقسام الثلثة المتقدمة دون كونه للتاكيد فانه لا يتوقف

على كون الموصوف معلوما قبله بل على تضمنه الوصف كما عرفت انفا او للمدح او للذم

وكونه للتاكيد عطف على قوله او للمدح كما ان الذي في قوله كونها للوصف للمدح او الذم

او للترحم اذا كان الموصوف معلوما اي متعينا عند المخاطب قبل ذكر الوصف

اما بان لا يكون له شريك في ذلك الاسم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم

بسم الله الرحمن الرحيم او بان يكون المخاطب يعرفه بعينه قبل ذكر الوصف

والا اي وان لم يكن معلوما قبل الوصف فيكون من قبيل التخصيص او

التوضيح وكونه للتاكيد من قبيل احدهما والصفة هنا في قوله محمد سيد الانام

حيث يجرد المدح لمحمد عم وعلى آله معطوف على نبيه والضمير راجع الى محمد

والجار والمجرور متعلق بالصلوة في الصحاح آل الرجل اهله وعياله واله

ايضا اتباعه والمراد هنا المعنى الاول بدليل ذكر الاصحاب يراد به اهل بيته

ومن هنا كلما ذكر الاول وحده يكون المراد اعم من اهل البيت اعني المعنى الثاني

واذا ذكر مع الاصحاب يراد اهل بيته عم هذا لكن الحق ان المراد به المعنى الثاني اعني

بمعنى الاتباع وهم المؤمنون لا بمعنى النفس كما في آل موسى وآل هرون على ما قيل

ولا بمعنى اهل البيت خاصة بدليل قوله تعالى انه ليس من اهلك حيث لم يتبعه و

بدليل ان المقصود من ذكر الآل هاهنا تعميم الدعاء امتثالا لقوله عم تنزله

الملائكة والروح واصل آل اهل على رأي بدليل ان تصغيره اهيل او اول باو

على رأي اخر في بعض كتب النحوية اوال اي برهان وهو سهو بدليل ابداله

في الصحاح في اول بالواو وروي عن الكسائي انه قال سمعت اعرابيا فصيحا

في المصباح العرب جيل من الناس والعرب اي طائفة منهم والنسبة اليهم عربي وهم اهل الامصار والاعراب منهم سكان البادية خاصة والنسبة اليهم اعرابي والاعراب ليس جمعا للعرب بل هو اسم جنس انتهى بيتولا هل واهيل وآل وادوا وبليو فتصغيره اويل لا اهيل كما زعم من قال ان اصل آل اهل وخص استعماله في اشراف جمع شريف بمعنى عالي الكريم وابتام وفي من له خطر عظيم الخطر بفتحتين قدر الرجل ومن ثمة دينارا وبما شمل آل فرعون كان او آخرا ويا والخطر عظيم بحسب الدنيا والآخرة نحو آل محمد فوله دنيا ويا خبر مقدم لكان وقولا وآخريه يعطف عليه فان قيل لم يقل دنيويا موافقا لقوله آخرويا قلنا اشارة الى جواز اثبات الالف نحو دنياء عند النسبة وتحقيقه يستدعي في تفصيل لا بد علينا ان نذكره تبصرة للطالب وهو ان الف في آخر الاسم المنسوب اما ان يكون ثالثة او رابعة منقلبة كانت تلك الرابعة او زائدة او خامسة فصاعدا فالثالثة والرابعة المنقلبة تقلبان واوا نحو عصوي ورحوي في الملهوي والموبي والرابعة الزائدة فيها ثلثة اوجه اما نحو حبلى فلكونها زائدة كتاء التأنيث واما القلب نحو حبلوي فلاجرائها مجرى المنقلبة واما الفصل بالالف بين الآخر والواو فلاجرائهم فعلى فعلاء لكون الفهما زائدة فقالوا دنياوي كما قالوا احمراوي ولا مشابهة في المنقلبة تلك المشابهة لكونها غير زائدة فلا احتمال فيها في الالف يحتمل ان يكون زائدة والمنقلبة واوا هي الالف التأنيث والواو زائدة واما الخامسة فلا يجوز فيها الا الحذف لطول الاسم فني السادسة الحذف اظهر لا اطول

لفظا

لفظ لحبارى فقالوا حبارى بالحذف لتنزل حركته منزلة الحرف الرابع في الثقل فاعلم ذلك فانه يهمك في مواضع شتى بخلاف الآل فانه لا يختص استعماله بالاشراف نحو اهل الحجام قلبت الهاء في اهل همزة كما قلبت الهمزة هاء في هراق اصله اراق لقرب مخرجهما ان قيل كيف يقال لقرب مع اتحاد مخرجهما وهو الحلق قلنا انهما وان كانا حلقيتين لكنهما ليسا من موضع واحد من الحلق ثم قلبت الهمزة الفا لكون ما قبلها مفتوحا مع سكونها فصار آل واصحابه جمع صاحب كطاهر واطهار فيه بحث لان الاصحاب جمع صحب هو جمع صاحب في مختار الصحاح وجمع الصاحب صحب كراكب وركب وصحبة كفارة وفرهة وصحاب كجائع وجياع وصحبان كشاب وشبان والاصحاب جمع صحب كفرخ وافراخ والصحابة بالفتح الاصحاب وهي في الاصل مصدر قلت لم يجمع فاعل على افعال الا هذا الحرف فقط وجمع الاصحاب اصاحيب انتهى لا يقال لما كان الاصحاب جمع صحب وجمع صاحب قال هو جمع صاحب قصرا للمسافة لان قوله كطاهر واطهار يأبى عنه ثم المختار عند جمهور اهل الحديث ان الصحابي كل مسلم راى الرسول عم وقيل وطالت صحبته ولو كان ساعة وقيل وروى عنه وقيل او رآه الرسول عم هذا قيل كان اصل الرواية عند وفاته عم مائة الف واربعة عشر الفا وهو اي قوله اصحابه معطوف على آله

والضمير مجرور المحل لاضافة الاصحاب اليه وراجع الى النبي مؤيدي اي المقوي اصله مؤيدين وهو جمع مؤيد اعرابه بالحروف فحالة الرفع بالواو والنون نحو جاءني المؤيدون وحالة النصب والجر بالياء والنون نحو رأيت المؤيدين ومررت بالمؤيدين بكسر الدال وفتح النون فيهما وكذا كل جمع اعرابه بالواو والنون او بالياء والنون وكذا اعراب التثنية بالحروف لكن حالة الرفع بالالف والنون نحو جاءني المؤيدان وحالتي النصب والجر بالياء والنون نحو رأيت المؤيدين ومررت بالمؤيدين بفتح الدال وكسر النون فيهما على عكس الجمع وكذا كل تثنية يكون حالة رفعها بالالف والنون ونصبها وجرها بالياء والنون وههنا حالة الجر لوقوعه صفة للمجرور وهو اصحابه لكن سقط نونه بالاضافة الى الاسلام لان الاضافة لا تجتمع مع النون والتنوين لانهما يدلان على الانفصال وتدل على الاتصال حتى انهم ينزلون المضاف والمضاف اليه منزلة كلمة واحدة فيجعلون النعت للمضاف اليه نعتا للمضاف فيقال هذا جحر ضب خرب فان الخرب قد وصف به الضب وقرئ مجرورا والخرب بالحقيقة نعت للجحر وهذا هو الذي يقال له الجر على الجوار فلا يجتمعان ولا يسقط الياء من الكتابة لئلا يلتبس بالمؤيد فان قلت لم لم يجز تحريك يائه كما حركت ياء التثنية

عند التقاء الساكنين نحو مررت بغلامي القوم قلت لانها لو كسرت لزم اجتماع الكسرات بخلاف ياء التثنية فان ما قبلها مفتوح فلا يلزم فيها اجتماع الكسرات بحذف تلك الكلمة ولا هساع بفتح الميم اما مصدر ميمي بمعنى الجواز او اسم مكان ايضا الى الفتح والضم وهو نقل وذلك لان في الفتح يلزم الصعود من الكسرة الى الفتحة وهو ثقيل من عكس اذ فيه نزول وهو اسهل على اللسان من الصعود فلذلك جوز في التثنية وفي الضم يلزم الثقل والخروج من الكسرة الى الضمة واسم الفاعل ههنا وهو المؤيد قد تعرف بالاضافة فجعل صفة للمعرفة وهي اصحابه وانما تعرف لكونه بمعنى الماضي لان تاييدهم الاسلام كان في الزمان الماضي واذا كان اسم الفاعل بمعنى الماضي او الاستمرار تعرف بالاضافة كما مر ومعنى الاسلام شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله واقام بالرفع الصلوة وايتاء الزكوة اي اعطاؤها وصوم شهر رمضان اي جمعه رمضانات وارمضاء على وزن افعلاء قيل انهم لما نقلوا اسماء الشهور عن اللغة القديمة سموها بالازمنة التي وقعت تلك الشهور فيها فوافق هذا الشهر ايام رمض الحر فسمي بذلك وزاد لفظة شهر اشارة الى ان العلم هو شهر رمضان لا رمضان وحده وتحرزا عن الوقوع في المكروه وعلى ما ذهب اليه اصحاب مالك من ان

ذكره بدون ذكر شهر معه حكموه مطلقا فحج البيت الحرام اي الكعبة
هو قوله ان وجب قيد للكل اي ان وجب كل من الاقام والايتاء
والصوم والحج ومعنى الايمان الاعتقاد بالله وملايكته وكتبه ورسله
واليوم الآخر بكسر الخاء يوم الحشر وبالقدر بفتح الدال وسكونه بمعنى
وهو ما يقدره الله تع من القضاء وكذا في مختار الصحاح قال
القضاء الصنع والتقدير يقال قضاه اي صنعه وقدره ومنه
قوله تع فقضيهن سبع سموات في يومين ومنه القضاء والقدر انتهى
خيره بالجر بدل من القدر وشره مجرور معطوف على خيره والفرق
بينهما بالعموم والخصوص المطلق والعام هو الاسلام والخاص هو
الايمان عبارة عما بطن على وزن نصر اي خفي من الاعتقادات الحقة
يظهر اثرها علي صفحات الاعمال الصالحة اي جوارحها كالخشوع في
ورعاية الآداب في الوضوء وغير ذلك واثار الاعتقادات الخيرية
بين الاعمال الصالحة لا يخفى ان هذا الحصر لا يلايم قوله يظهر اثرها
على صفحات الاعمال الصالحة فيكون كل مؤمن مسلما وليس كل مسلم
مؤمنا اذ رب شخص يرى مسلما في الظاهر معتقدا اصل معتقد
بكسر الياء ومعتقد بكسر القاف في الباطن وعند اكثر المتكلمين
هما لفظان مترادفان فكل مؤمن مسلم وبالعكس هذا هو معناهما

الاصطلاحي واما اللغوي فالايمان هو التصديق والاذعان والقبول و
الاسلام هو الدخول في السلم صلح وقيل سلمان كقوله تع ادخلوا في
السلم هو هو بفتح السين وكسرها الصلح في وسنود اللغة السلم
صلح وقيل مسلمان كقوله تع ادخلوا في السلم والوصول عطف على الدخول
اي الوصول الي السلم وباقي البحث مذكور في الاصول اي اصول
الدين يعني علم الكلام كما مر فلما قال المصنف اردف جوابه بالفاء بقوله
فان الولد الاعز يقال هو عزيز اي قليل لا يكاد يوجد مثله الفاء
جواب اما لا لطول وان يقال الفاء جوابية وانما قلنا انها جواب لتضمنها
معنى الشرط كما مر وان حرف من الحروف المشبهة بالفعل لفعل وهي اي الحروف
المشبهة بالفعل ان بالكسر وان بالفتح وهما للتحقيق بتغيير الجملة
في الثاني الي ما معنى هو في حكم المفرد وكان لانشاء التشبيه اسمها
بخبرها سواء كان الخبر جامدا او مشتقا وعند الزجاج اذا كان الخبر
مشتقا يكون كان للشك نحو كانك قايم لان الخبر هو الاسم لا يجوز
تشبيه الشيء بنفسه قال جار الله العلامة وهو مركب من الكاف وان
كما ركبت الكاف مع ذا واي في كذا وكاي واصل كان زيدا لاسد ان زيدا
كالاسد قدم الكاف ففتحت لها الهمزة والمعنى على العكس وعدل
عن الاصل تنبيها على ان بناء الكلام من اول الامر على التشبيه ولكن للا ستدراك

اي لتدارك الوهم الناشي كما مر في لكن المخففة مثلا اذا قلت جاءني زيد
فكان متوهما يتوهم بمجيء عمرو ايضا وقد دفعته بقولك لكن عمرو الم يجيء
وليت لانشاء التمني الممكن والمستحيل ولعل لانشاء توقع ممكن لا وثوق
لحصوله وعمل هذه الحروف نصب الاسم ورفع الخبر مثل ان زيدا قايم وكذا
وكذا غيره فالولد منصوب على انه اسم ان والاعز منصوب ايضا على
انه صفة الولد ومشابهة هذه الحروف بالافعال استعمال في ملازمتها
الاسماء فان كل واحد منها لا بد له من اسم ينصبها مالم يمنع كالافعال
فان كل فعل لا بد له من فاعل ليفيد وفي لحوق نون الوقاية نحو انني وغيره
ولفظا في كونها واخرها مبنية على الفتح كالافعال الماضية وفي كونها ثلاثي
نحو ان وان وليت ورباعي نحو كان ولكن ولعل كالافعال ومعنى في تضمنها
لمعنى الفعل من حققت وتمنيت واستدركت وغير ذلك فلما شابهتها
اي شابهت تلك الحروف بالافعال بهذه المشابهة الحق منصوبها اي جعل
منصوبها ملحقا بالمفعول ومرفوعها بالفاعل وهذا مذهب البصريين و
عند الكوفيين الخبر مرتفع بما هو كان مرتفعا به بكسر الفاء قبل دخول هذه الحروف
وهو الابتداء في المبتداء على ثاني ولا عمل للحروف فيه اي في الخبر ومن
خصايص هذه الحروف انه لا يجوز تقديم اخبارها على اسمائها فلا
يقال ان قايم زيدا مثلا لئلا يشابهن الافعال في القوة اي في العمل

الاصلي للفعل وهو ان يلي المرفوع وهو اي التشبه للافعال في العمل الاصلي
خلاف القياس اذ القياس ان يحط مرتبة الفرع عن الاصل فهم انما قدموا منصوبها
علي مرفوعها ليكون لها العمل الفرعي للفعل وهو تقديم منصوبه على مرفوعه
ولما كان هذا الوجه الذي ذكره يقتضي ان لا يجوز تقدم الخبر اذا كان ظرفا
ايضا اجاب عنه بقوله الا اذا كان الخبر ظرفا فانه يجوز تقديم على الاسم
لم لتنزله منزلة الاسم لما بين الظرف والمظروف من شدة الاتصال فانه
متاع في الغالب الاغلب كقولك ان في الدار زيدا وفي التنزيل الينا
ايابهم اي رجوعهم ثم ان علينا حسابهم وقد اجاب عنه في اللباب بوجه
اخر حاصله علي ما قرره شراحه ان الغرض من تقديم المنصوب في خبر باب ان
ايقاع المخالفة بين معمول الفعل ومعمولها وهي انما تحقق في غير الظرف بتقدم
غير المرفوع اما في الظرف فيتحقق هي بدون تاخيره اذ الظرف المستقر
لا يمكن ان يرتفع بالفاعلية حتى يقال يشبه صورة ان في الدار زيدا صورة
ضرب زيد عمرا قيده بالمستقر اذ اللغو قد يقع مرفوعا على الفاعلية
اي على كونه مفعولا مالم يسم فاعله فانه فاعل عند بعضهم نحو ضرب في الدار
علي صيغة المجهول بخلاف المستقر لانه لم يتعلق لما تعلق
بالمحذوف يكون منصوبا فلا يقع فاعلا بحال انتهى ويرد عليه
ان ذلك يقتضي ان لا يقع المستقر خبرا عن المبتداء ولا صفة المرفوع

اصلا هذا وفي الرضي رح اعلم ان حال الاسم والخبر بعد دخول هذه الحروف
عليها كحالها قبل دخولها لكنه يجب تاخير الخبر هاهنا الا ان يكون ظرفا
او جارا ومجرورا فيجوز توسيطه بين هذه الحروف واسمائها نحو ان في الدار
زيدا وان كان الاسم مع ذلك اي مع كون خبره ظرفا نكرة وجب تاخيره
نحو ان لدينا انكالا وقد يحذف اخبارها عند قيام قرينة سواء كان اسمها
معرفة او نكرة والكوفيون يشترطون تنكير الاسم لكثرة ما جاء كذلك نحو
ان مالا وان ولدا اي ان لهم مالا وان لهم ولدا هذا اي الحذف المذكور
في الظرف واما حذفه في غيره فكقوله تع ان الذين كفروا
بالذكر لما جاءهم اي خسروا في الاخرة وعند بعضهم خبر ان قوله تع لما
جاءهم وكقوله تع ان الذين كفروا ويصدون اي يعرضون عن سبيل الله
والمسجد الحرام تقديره هلكوا وعند بعضهم الخبر ويصدون والواو
زائدة فان الفاء والواو قد يزاد كل منهما في خبر ان كما لا يخفى على المتتبع
قال صاحب اللباب وهو صاحب المصباح ومغرب اللغة المشهور بالامام
المطرزي واما الاسم فلا يحذف منه وعلله اي بين وذكر عليه التالي
اي الشارح الاول المعروف بين الشراح اللباب بالفاضل التالي بان
الاسم مشبه بالمفعول والخبر مشبه بالفاعل والمشبه بالمفعول اضعف
من المشبه بالفاعل فلضعفه لم يحذف الا اذا كان ضمير الشان مثل ان

زيدا قايم في انه اي الشان زيد قايم فيجوز حذفه بغير ضعف لبقاء
تفسيره وهو الجملة التي يأتي بعد ضمير الشان ولانه ليس معتمد الكلام
بل المراد منه التفخيم فقط فهو كالزايد حينئذ وقد جاء في غير ضمير الشان
حذف الاسم لضرورة الشعر نحو قوله فلو كنت ضبيا قيل هو طائفة
مشهورة بالمعروف والاحسان عرفت بفتح التاء للخطاب قرابتي
ولكن زنجي الزنج جيل من السودان اي الطائفة سودي والزنجي واحد
منهم فان الياء مثل التاء تجيء للوحدة نحو تمرة رومي غليظ المشافر اي ولكنك
المشافر جمع مشفر بكسر الميم وهو في الاصل شفة البعير استعمل هاهنا
في الزنجي تشبيها شفته بشفة البعير في الغلظ فيكون من قبيل الاستعارة
واجيب عنه بان الرواية ولكن زنجيا بالنصب ولو سلم فالمعنى لكنك
زنجي ولو سلم فشاذ وكذا فيه نظر لانه يجوز حذفه في غير ضمير الشان من
غير ضرورة كليت دفعت بفتح تاء الخطاب الهم اي الحزن عني ساعة
اي قليلة او قليلا على انه ضمير شان حذف اسم ليت والا لزم دخوله
على الفعل وعام فبتنا على ما خيلت ناعمي بال ومن خيلت النفس امر الفاعل
لتغرره وفي الاساس يقال افعل ذلك على ما خيلت اي على ما ارتك
نفسك واوهمت والبال القلب وناعمي اصله ناعمين بفتح الميم على
صيغة التثنية واراد به نفسه ومخاطبه الذي في قوله دفعت حذفت

نونه بالاضافة اي تبنا على ما ارتنا نفوسنا حال كوننا ناعمي بال اي ذوي
مسرة وامحاب بصاحبي في سهود هذا ويرد عليه ان يقال ان فيه
ضرورة شعرية ايضا على انا لا نسلم ان المحذوف فيه ضمير الخطاب بل ضمير
الشان وعليه كلام صاحب اللباب وشارحه فانه قال ولا يحذف الا
اذا كان ضمير الشان نحو انه من لام في دعو فلو ان حولا المسيم لحي دجوه
فليت دفعت الهم آه وقال شارحه اي ليته على ان الضمير للشان وقد
قال ابن عصفور الواو للحال يجوز حذف اسماء هذه الحروف في فصيح
الكلام اي في الكلام الفصيح فالاولى على هذا ان يقال انه حذف في ضمير
الشان اكثر منه اي من الحذف في غيره فليتامل في هذا المقام ثم دعى المص
لهذا الولد الاعز بقوله لا زال اي دام وثبت قوله لان متعلق بما فهم
من اي التفسيرية يعني انما فسرنا بذلك لان اللفظ الدال على النفي
وهو لا اذا دخل على ما فيه اي على لفظ في معناه النفي وهو زال
يفيد الاثبات ولا زال فعل من الافعال الناقصة وهي اي الافعال
الناقصة في المشهور كان وصار اما كان فانه يدل على الزمان
الماضي من غير اشتراط انتقال من حال الى حال بخلاف صار فانه للانتقال
اما بحسب الحقايق نحو صار الماء هواء واما بحسب العوارض نحو صار زيد
غنيا او باعتبار المكان ويكون صار هذا تاما بمعنى ذهب وانتقل ويتعدى

بالى نحو صار زيد الى مكة وكذا تامة اذا كان بمعنى الانتقال من ذات
الى ذات نحو صار زيد الى عمرو واصبح وامسى واضحى وظل وبات
واعلم ان هذه الخمسة تجيء على معان ثلثة الاول لاقتران مضمون الجملة التي تدخل هي باو
قاتها الخاصة التي تدل عليها بموادها وهي اي تلك الاوقات الصباح و
المساء والضحى للنهار والليل وكذا بالاوقات التي تدل عليها بصيغها
نحو اصبح زيد قايما معناه ان قيام زيد مقرون بالصبح في الزمان الماضي
و[illegible] زيد متفكرا ان اقتران تفكره بجميع النهار في الزمان الماضي
والثاني ان يكون بمعنى صار من غير اعتبار الاوقات التي تدل هي
عليها بموادها والثالث ان يكون تامة غير محتاجة الى خبر وذلك
في الثلثة الاول اذا كانت بمعنى الدخول في الاوقات الخاصة نحو اصبح
زيد اي دخل في الصباح وفي الاخيرين اذا كان بات بمعنى عرس بالتشديد
اي نزل من آخر الليل وظل بمعنى دام وطال وعاد وآض بالمد بمعنى
صار وقد يجيء بمعنى عاد ورجع ومنه قولهم فعل ذلك ايضا فحينئذ لا يكون
من الافعال الناقصة وغدا بالغين المعجمة والدال المهملة وراح وهذه
الاربعة بمعنى صار وما زال الذي مضارعه يزال وما الذي مضارعه يزول
فليس من تلك الافعال فلا يقال لا زال زيد اميرا وما انفك وما فتئ وما برح
انفك في الاصل بمعنى انفصل وفتئ بكسر العين وفتحها سهو فالثلثة بمعنى

زال ولا يستعمل الا مع حرف النفي وقد يحذف في اللفظ دون المعنى كقوله تع
وتفتوء تذكر يوسف اي لا تفتوء وبرح بكسر العين في الاصل بمعنى زال عن مكانه
ومعنى هذه الاربعة استغراق الزمان اي الاسمراد الفعل بفاعله في زمانه قلم
يجز مازال زيد الا مقيما وما دام وهي لتوقيت فعل او شبهه بمدة ثبوت
خبرها لاسمها ان كان فاعل الجزء ضمير الاسمها نحو اجلس ما دام زيد جالسا اي
مدة جلوس زيد ومتعلق اسمها ان كان فاعله متعلقه نحو اجلس ما دام
عمرو قايما ابوه ويكون ما دام تامة بمعنى بقي كقوله تع ما دامت السموات
والارض وليس وهو عند الجمهور لنفي مضمون الجملة حالا وعند سيبويه للنفي
مطلقا فيستعمل في الماضي نحو ليس خلق الله مثله وفي المضارع نحو قوله تع الا يوم
يأتيهم ليس مصروفا عنهم وهذه الافعال المذكورة تدخل على المبتداء
والخبر فترفع الاول وتنصب الثاني تشبيها لهما بالفاعل والمفعول الكاينين
في الافعال التامة مثل كان زيد قايما وكذا غيره فاسم لا زال ههنا مستتر
فيه مرفوع المحل راجع الي الولد كاسمه جار مجرور مع متعلقه خبر لا زال
واعلم ان الخبر في مثل قولنا كان زيد في الدار وبشرهم الكرام هو المتعلق
المحذوف والظرف معا لان المقصود هو الاخبار بوجود الشيء في الظرف
فيكون الفعل والظرف كلاهما هو الخبر الا انهم حذفوا بعض الخبر حذفا
لازما واقيم البعض الآخر مقامه وسموه باسم الخبر هكذا قالوا ولعل قول

الشارح جار ومجرور مع متعلقه خبر لا زال رمز منه الي هذا وبهذا يندفع
ما يقال ان خبر لا زال يكون منصوبا فالمنصوب المحل ههنا اما مجموع
الجار والمجرور دون متعلقه خبر لا زال ووجه الاندفاع ظ على ان يكون
المنصوب المحل هو المجرور فقط انما يستقيم في الظرف اللغو دون المستقر
والكلام انما هو في المستقر اي كاينا كاسمه ويجوز ان يكون الكاف بمعنى
المثل فيكون في محل النصب خبرا للا زال وحده نصب على الحال من اسمه بتأويل المفرد او مصدر منصوب على انه مفعول مطلقا للحال المقدر اي
مفردا او وحده على رأي ابي علي الفارسي وعند الكوفيين نصب على الظرفية
بمعنى في حاله وحلته لا مع غيره اي لا زال مثل اسم مسعود بدل من كاسمه
اما من المجموع ان كان الكاف حرف جر او من الكاف وحده ان كان اسما بمعنى
المثل بدل الكل من الكل او بدل الاشتمال لان الاشتمال المعتبرة
في هذا القسم عندهم اعم من اشتمال المبدل منه او البدل او لم يوجد اشتمال
اصلا بل وجود التلبس من احد الطرفين من غير اشتمال احدهما علي
الآخر يكفيه كما مر فان السبب في تسميته اشتمالا لا عليها اشرنا اليه
ليس اشتمال احد على الآخر هو لان اول الكلام مشتمل على آخره اجمالا في
قولك سلب زيد ثوبه بمعنى سلب شيء من زيد ثوبه فانا نعلم ان المسلوب
ليس نفس زيد بل شيء مما يتعلق به ومن ثم يقال ان في بدل الاشتمال ذكر

الشيء اجمالا ثم تفصيلا وكذا في بدل البعض فيهما في الايضاح اقوى من
بدل الكل وان كانا اضعف منه في التقرير لاشتماله علي ذكر الشيء مرتين
وما قيل ان مسعود خبر لا زال وكاسمه حال من الضمير المستكن في لا زال ليس بشيء
لان الحال قيد العامل وهو اي عامله ههنا اعني لا زال دعاء للولد والقيد ينافي
فيه اي ينافي الدعاء لان الدعاء المطلق افصح واولي من المقيد وما قيل ان
مسعودا خبر لا زال وكاسمه متعلق به وعلم على كلا التقديرين للسجع ولم
يتعرض اليه الشارح لان فيه تقييد الدعاء وتكلف التقدم والتاء خبرا معها
وانما يقال لهذه الافعال ناقصة لانها لا تتم باسمها كلاما تاما اذ لو كنت
ساكتا على مرفوع كان لم يكن كلاما اذ انفلت بالمبتداء وحده ومنه ثم بالفتح
والتشديد وقد يكتب بالتاء فرقا بينه وبين ما هو بالضم والتشديد والثاء
بالتخفيف اولي اي ولاجل انها لا تتم باسمها كلاما تاما عدلوا عن تسمية مرفوع
هذه الافعال فاعل لقصوره عن رسم الفاعل اي علامته وخاصته وهو اي
رسمه ان يتم الكلام به وهكذا القول في منصوبها حيث لم يسموه مفعولا به لانه
ليس علي رسمه بل هو زايد عنه اذ لا يتم الكلام بدونه وهو اي رسم المفعول كونه
فضلة يتم الكلام بدونه ويجوز تقديم اخبار هذه الافعال الناقصة علي
اسمايها مثل كان قايما زيدا لانه كتقديم المفعول علي الفاعل وهو جايز و
في هذه الافعال يجوز تقديم اخبارها علي انفسها علي ثلاثة اقسام قسم يجوز

بالاتفاق وهو مبتدي من كان منته الي راح لانها افعال صريحة هذا علي رأي
الجمهور خلافا للزجاج وتابعيه فانهم قالوا ان جميع الافعال الناقصة
حروف لكونها دالة علي معنى في غيرها حيث جاءت لتقرير الخبر للمبتداء
علي صفة موافقا لما قال المنطقيون فجاز تقديم المنصوب عليها كما جاز تقديم
المفعول المنصوب علي ساير الافعال نحو زيدا ضربت وقسم لا يجوز تقديمه
اتفاقا وهو ما اي فعل وجد في اوله لفظة ما من هذه الافعال وهو خمسة
افعال وكلمة ما مانعة من التقديم لانها اما نافية وهي في ما زال وما انفك
وما فتيء وما برح وما دام فلها اي لما النافية صدر الكلام لكونه مغيرا
للكلام من الثبوت الي النفي والمغير قبل المغير او ليعلم ان الكلام علي النفي من
اول الامر واما مصدرية وهي في ما دام فلا يتقدم معمولها عليها لان معمول
المصدر لا يتقدم عليه وقسم مختلف فيه وهو ليس ذهب الكوفيون
وكثير من المحققين كعبد القاهر وابن الانباري وغيرهما من مشاهير ايمة
النحو الي عدم جواز تقديمه عليه والصحيح الجواز وهو مذهب اكثر البصريين
نحو قايما ليس زيد لوقوعه في القرآن نحو يوم يأتيهم في قوله تع الا يوم يأتيهم
ليس مصروفا عنهم واذا اتقدم معمول معموله يعني يوم لانه معمول مصروفا وهو
خبر ليس فتقديم معموله اولى وهذه قاعدة تدل علي فعلية ليس ايضا التقديم فلو
لو كان حرفا لما جاز التصرف بالتقديم والتأخير قالوا ان اصل ليس كعلم ولما لم يكن

من الافعال المتصرفة التي يجوز بناء الماضي وكان الكسر ثقيلا نقلوها الى حال لا يكون
للافعال المتصرفة وهو اسكان العين ليكون على لفظ الحرف نحو ليت وهذا لم
تقلب الياء الفا مع تحركها وانفتاح ما قبلها هذا بقي ههنا بحث موقوف
على تمهيد مقدمة وهي ان الظروف الجايزة الاضافة الى الجملة لو اضيف الى جملة
فعلية صدرها ماض يجوز فيها بالاتفاق الاعراب لعدم لزوم الاضافة الى
الجملة والبناء ايضا لتعذر الجملة المضاف اليها بالمبني الذي لا اعراب له
لا لفظا ولا محلا فكان المضاف اليه ولو اضيفت الى الاسمية نحو حين الحاج
امير والى الفعلية صدرها مضارع نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم
فعند الكوفيين والبصريين يجوز الامران اذا عرفت هذا فنقول لا نم ان يوم
معمول لمس وقابل هو مبني على الفتح مرفوع المحل بالابتداء وانما بني على الفتح
لاضافته الى الجملة كقوله تع هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ولو سلم انه
منصوب نقول انه منصوب بفعل مقدر لا بمس وتقديره لا تذكرهم يوم
ياتيهم العذاب فهذه الجملة اعني جملة لا زال الى قوله لما استطير جملة معترضة
بين اسم اذ وخبرها والجملة المعترضة هي الجملة التي تؤتى بها في اثناء الكلام او بين
كلامين متصلين معنى لنكتة كما اتى بها ههنا لفايدة الدعاء وليس المراد
بالكلام المسند والمسند اليه فقط بل هو مع ما يتعلق بهما من الفضلات و
التوابع والمراد باتصال الكلامين معنى ان يكون الثاني بيانا للاول او تاكيدا

او بدلا منه او معطوفا عليه او نحو ذلك قوله ولا محل لها من الاعراب اما عطف
على قوله جملة معترضة او صفة لها على تقدير زيادة الواو لتاكيد لصوق
الصفة بالموصوف وانما لم يكن للجملة المذكورة محل من الاعراب لان الجملة لا تستحق
الاعراب ما لم تقع موقع الاسم المفرد كما هو تحقيقه في صدر الكتاب وهذه الجملة
غير واقعة موقع المفرد فلم يكن لها محل من الاعراب وما يقال ان الجملة المعترضة هي
لا زال الى قوله اردت ليس بشيء لان العامل في اذ هو اردت واردت مع معموله
خبر ان وهو اي اردت مع معموله وان تاخر لفظا لكنه مقدم رتبة فيكون
المعترضة الى لا زال الى اردت على ان هذا انما يصح على راي من جوز الاعتراض
باكثر من جملة واحدة واما على مذهب ابي علي وهو عدم جوازه فلا
والى مجود اي قوله الى مجود ربا لي والخير مجود الاضافة اهل اليه والجار
مع المجرور متعلق بقوله مودودا اي محبوبا وهو اي مودودا معطوف بواو
متصل بالى اهل على قوله مسعودا تقديره ومودودا الى اهل الخير ثم اخر
رعاية لامر السجع وهو في الاصل هدير الحمام ونحوه وفي الاصطلاح الكلمة
الاخيرة من الفقرة باعتبار كونها موافقة للكلمة الاخيرة من الفقرة الاخرى
واما القوافي فهي الالفاظ المتوافقة في اواخر الابيات وقيل السجع غير
مختص بالنثر بل يجري في النظم ايضا وانما سمي السجع سجعا لانه متكرر
على نمط واحد كهدير الحمام وبدا اي بقوله ثم اخر رعاية لامر السجع سقط

ما قيل ان حق الظرف اللغو التاخير اي دائما لكونه فضلة وحق الظرف المستقر
التقديم على ما يستحق تاخيره عينه نحو عندي مال اعلاها بكسر الجزم لكونه
عمدة ومحتاجا اليه فههنا قدم اللغو وهو قوله الى اهل الخير على قوله
مودودا اعني سقط هذا السؤال بقوله اي بقول القايل قدم رعاية
لامر السجع وان كان حقه التاخير فان قيل ما السبب والنكتة في تقديم
له على كفوا في قوله تع ولم يكن له كفوا احد والحال انه ظرف لغو متعلق بكفوا
كفوا قلت انما قدم لفظ له عليه اي على كفوا للاهتمام بشانه اذ الاية الكريمة
انما هي مسوقة لنفي المكافاة اي المماثلة من الكفو وهو بسكون الفاء وضمها
النظير عن ذات الله تع لا لنفيها عن شيء مطلقا وهذا الغرض بالمعنى المجوز
مستفاد من هذا الظرف فكان تقديمه اهم كما مثل ثم قصد المص الى بيان
سبب ارادة التلميذ لهذا الولد فقال لما استطير اي قوي وحفظ عن ظهر القلب
كذا في الصحاح ذكرهما معا لان كلا منهما قد يوجد بدون الاخر ولعل قوله ظهر
تمم واعلم ان لما تجيء على اربعة اوجه احدها فعل نحو لم لما في مختار الصحاح
لم الله شعثه اي ما تفرق من اموره وبابه رد والثاني جازمة وذلك
اذا دخل على الفعل المضارع نحو لما يركب وبمعنى حين اذا دخل على الماضي
نحو جئتك لما ضرب زيدا اي حين ضرب قال ابن مالك بمعنى اذ بدل بمعنى
حين وقيل هذا حسن لانها مختصة بالماضي وبالاضافة كاذ وفي تسميتهم

لها بلما الحينية نوع التاييد للاول وبمعنى الا اذا لم يوجد يدخل عليهما
نحو قوله تع ان كل نفس لما عليها حافظ اي الا عليها حافظ ولما في قوله لما استطير
بمعنى حين لدخولها على الماضي وهو ههنا اسم مبني هذا راي ابي علي
وكلام سيبويه يحتمل الاسمية والحرفية فانه قال لما لوقوع امر لوقوع غيره
وانما يكون مثل لو فشبهها بلو ولو حرف فقال ابن خروف ان لما حرف
وحمل كلام سيبويه يحتمل الاسمية والحرفية فانه قال لما لوقوع امر لوقوع
غيره وانما يكون مثل لو على انه للشرط في الماضي كلو ولذا لا يقع بعدها
الا الفعل الماضي الا ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول ولما لثبوت الثاني
لثبوت الاول وقال الفاضل التفتازاني ان ذلك لجهل منه توهم
والوجه ان لما ظرف بمعنى اذا يستعمل استعمال الشرط يليه فعل ماض لفظا
او معنى والاتحاد الصوري بين كون اي كون لما اسما وبين كونه حرفا بسبب
بنائه لكنه فانه مبني حال الاسمية لمجيئه اسما على صورة الحرفية كذلك لما مبني
حال الاسمية لمجيئه اسما على صورة الحرفية واستطير فعل ماض فاعله
فيه عايد الى الولد ومحل الجملة الفعلية جر لكونها مضافا اليها لان
والجملة التي اضيف اليها لما قوله لما في محل الرفع على انه قايم مقام فاعل
اضيف لا بد ان يكون فعلية ماضية اما لفظا كما في استطير ومعنى
نحو لما لم تنصر في اعرضت عنك وانما وجب كون تلك الجملة فعلية لما

فيها اي استقر في لما معنى المجازاة اي الشرطية يقال فيه فهو كلمة
الشرطية كلم المجازاة على معنى انها كلمات دالة على كون الجملة الثانية جزاء
للجملة الاولى ومسببة لها والعامل الناصب فيها اي في لما آثرت مجاورها
على تاويل الكلمة اردت اي اردت تلخيصه وقت استظهاره والحاصل
ان العامل فيها جوابها كاذا وكلما فهي مشتركة في كون العامل فيها
اجوابتها دون استظهر لانه مضافا اليه اي جزء منه المجاور والمضاف اليه
لا يعمل في المضاف لكونه شيئا واحدا في الظاهر والا لزم كون الشيء
عاملا في نفسه يعني ان عمل المضاف اليه في المضاف يلزم كون الشيء
اي المضاف اليه عاملا في نفسه وذلك لان المضاف يعمل الجر في المضاف
اليه فلو عمل المضاف اليه في المضاف لزم عمل المضاف اليه في نفسه بناء على
ان العامل في العامل في الشيء عامل في ذلك الشيء عندهم وهو غير
جائز مختصر منصوب على انه مفعول استظهر وهو مضاف الى الاقناع
اضافة المسمى الى اسمه سعيد كرز بضم الكاف الفارسية لقب المسمى
والمدلول والمضاف اليه الاسم واللفظ فكانه قال جاء في مسمى لفظ كرز
فلا يلزم اضافة الشيء الى نفسه وانما اضيف الاسم الى اللقب دون
العكس لكون اللقب اوضح واشهر فكذا ههنا اريد من المختصر مسمى
لفظ الاقناع اعني ذات الكتاب اي المختصر الذي هو الاقناع اي مسمى

لفظ الاقناع وكشف اي ازال عنه اي عن المختصر الواو في كشف للعطف و كشف
فعل ماض فاعله مستتر فيه عائد الى الولد ومحل الجملة جر لكونها مضافا
معطوفة على جملة استظهر التي هي مجرورة لكونها مضافا اليها لما
بحفظه الباء فيه للاستعانة اي كشف عنه باستعانة حفظه وقد عبر
بعضهم عن هذه الباء بالباء السببية لان الافعال المنسوبة الى الله تعالى
لا يجوز استعمال الاستعانة فيها ويجوز استعمال السببية فيها وهو
اي الباء المذكور حرف جر وحفظ مجرور بها اي بحرف الجر والجار مع المجرور
متعلق بكشف والضمير في بحفظه مجرور المحل لكونه مضافا اليه للحفظ
وهو اي الضمير المذكور يجوز ان يكون عائدا الى الولد فيكون من اضافة
المصدر الى الفاعل والمفعول متروك وتقديره بحفظ الولد المختصر بالنصب
ويجوز ان يكون الضمير المذكور عائدا الى المختصر فيكون من قبيل اضافة
المصدر الى المفعول والفاعل متروك وتقديره بحفظ المختصر الولد
بالرفع فضلة منصوب لانه مفعول كشف ومضاف الى القناع
وهو ما تغطي بفتح التاء من التغطية وهي التغشية اي ما تستر
المراة به راسها وتغشية وفضلته بقيته التي نزلت الى وجهها
هذا واعلم ان اللفظ اما حقيقة ان استعمل في معناه الموضوع
له او مجاز ان استعمل في غيره لعلاقة بينهما والمجاز اما مجاز مرسل

ان كانت تلك العلاقة غير المشابهة او استعارة ان كانت هي
المشابهة اي ان قصد اطلاق اللفظ على المعنى المجازي بسبب تشبيهه
بمعناه الحقيقي فاستعارة والا فمجاز مرسل ثم ان ذلك التشبيه
قد يضمر في نفس المتكلم فلا يصرح بشيء من اركانه سوى المشبه ويدل
على ذلك التشبيه المضمر استعارة بالكناية والاثبات المذكور استعارة
تخييلية ولما قصد المص هاتين الاستعارتين اشار الشارح الى
بيان الاولى بقوله وفيه اي في كلام المص استعارة بالكناية لان المص
شبه المختصر بالمراة المحجوبة في المقبولية وميلان بفتحتين مصدر
مال يميل النفس اليها واشار الى بيان الثانية بقوله واثبت المص لما اي
وفي كلامه استعارة تخييلية ايضا لانه اثبت له اي المختصر ما يلزمها
اي المراة المحجوبة من القناع ثم اشار الى بيان وجه التعليل بقوله وهذا
التشبيه المضمر في النفس يسمى استعارة مكنية اما التسمية بالمكنية
فلانه لم يصرح به بل انما دل عليه بذكر خواصه ولوازمه واما
التسمية بالاستعارة فمجرد تسمية خالية عن المناسبة كذا في شرح
التلخيص والاثبات المذكور يسمى استعارة تخييلية لانه قد استعير
للمشبه ذلك الامر الذي من خواص المشبه به ليخيل انه من جنس
المشبه به هذا على راي الخطيب في كون كل من لفظي المختصر والاقناع

حقيقة مستعملة في المعنى الموضوع له وليس في الكلام مجاز لغوي وانما
المجاز هو اثبات شيء الشيء ليس هو له وهذا امر معنوي عقلي فالاستعارة
بالكناية والاستعارة التخييلية امران معنويان وهما فعلان للمتكلم
وهما التشبيه والاثبات المذكوران وهي قرينة للمكنية فهما اي الاستعارة
المكنية والتخييلية متلازمان وجودا لانه ما لم يوجد هذه القرينة لم يتحقق
وجود المكنية في الكلام ولا يتاتى في هذه القرينة اي اضافة خواص المشبه به
الى المشبه الا على سبيل الاستعارة المكنية اي الا بعد التشبيه المضمر في النفس
وفي كشف استعارة تبعية لا يخفى عليك انه لو قدم هذا على بيان المكنية
والتخييلية لكان انسب لان معناه ازال صعابه بكسر الصاد جمع صعب
وهو خلاف الذلول وذلك اي وصل به مراده وطرح الجهل عن نفسه
صعب فشبه ازالة الصعاب اولا بكشف الفضلة فاستعير لها اسمه
اعني الكشف ثم اشتق منه كشف بمعنى ازال فالاستعارة الجارية في الافعال
انما هي تبعية مصادرها لا بالذات لان الاستعارة الجارية فيها لا بد
من التشبيه والتشبيه يقتضي كون المشبه به موصوفا فلا يقع موصوفا
فلا بد ما استقلال مفهومه كالافعال والصفات والحروف لا يقع مشبها
به فلا يتصور جريان الاستعارة فيها الا تبعا وتحقيقه انهم قالوا الاستعارة
باعتبار اللفظ المستعار اي لفظ المشبه به قسمان لانه ان كان ذلك

اللفظ اسم جنس فالاستعارة اصلية كاسد اذا استعير للرجل الشجاع
وقتل اذا استعير للضرب الشديد والا فالاستعارة تبعية كالفعل وما
يشتق منه والحروف فيقع الاستعارة اولا في المصادر ومتعلقات
معاني الحروف ثم تسري في الافعال وما يشتق منها والحروف فالمصادر
يقدر ان معانيها شبهت بمعان اخرى واستعيرت للمعاني المشبهة
اسماء المعاني المشبه بها ثم اشتقت منها الافعال والصفات وكذا
فمتعلقات معاني الحروف يقدر انها شبهت بها معان اخري وا
ستعيرت لتلك المعاني الاخري اسماء المتعلقات ثم تسري
التشبيه والاستعارة في الحروف مثلا يشبه الضرب الشديد
بالقتل اولا فيستعار له اسم القتل ثم يشتق منه قتل بمعنى ضرب ضربا
شديدا وقس عليه غيره واحاط والاحاطة ادراك الشيء والنيل
بتمامه وكماله واعرابه كاعراب كشف من غيره وفي بمفرداته الجار مع المجرور
متعلق باحاط اي احاط مسائله واحكامه بكمالها هذا علي تقدير
كون الباء زائدة ويجوز ان لا يحمل علي الزيادة فيكون تقديره
واحاط الولد الاعز بمختصر الاقناع بجميع ما فيه من المفردات والضمير
البارز مجرور المحل لكونه مضافا اليه للمفردات عايد الي المختصر حفظا
منصوب علي التمييز وهو فاعل في المعنى لان المعنى احاط حفظه والتمييز

عن النسبة اما بمعنى الفاعل كهذا اي كقول المصنف حفظا وكقوله واشتعل
الرأس شيبا اي شيب رأسي وبمعنى المفعول كقوله تع وفجرنا الارض
اي شققناها عيونا اي شققنا عيون الارض هذا مبني علي ما قيل
من ان التمييز المميز في النسبة لا يجب ان يكون فاعلا بل قد يكون مفعولا به
صريحا كما مر في الآية او غير صريح كقولك امتلأ الاناء ماء اي بالماء و
المشهور انه يجب ان يكون فاعلا وهو المختار عند المحققين فاصل
فجرنا الارض عيونا تفجرت عيونها قالوا لا يلزم ان يكون المميز المسند
اليه المميز في الاصل هو الفعل المذكور بعينه بل ما يلائمه في الاستعمال
سواء كان مخالفا في التعدي كما في طاب عمرو فرحا وامتلأ الاناء ماء
اصلهما طاب فرح عمرو وملأ الماء الاناء او في اللزوم كما في قوله تع
وفجرنا الارض عيونا اي تفجرت عيونها وقال بعضهم ان عيونا منصوب
علي انه مفعول به لفجرنا والارض منصوب علي ان يكون بتقدير في الارض لكن
فيه فوات مبالغة توجد في التمييز وقيل عيونا علي نصب علي الحال
واتقن اي اثبت واحكم وهذه الجملة الفعلية يعني اتقن في محل الجر معطوفة
علي جملة احاط او علي جملة استظهره وباقي اعرابه كاعراب كشف ما موصولة
لا بد لها من صلة بينها مشتملة علي الضمير العايد الي الموصوف لان
الموصول مع صلته لما كانا منزلة الشيء الواحد فلا بد من شيء يصل بينهما

علي حذف الضمير العايد الي الموصوف وكون بين فاعل يصل علي قراءة من
يرفعه انه فاعل في قوله تع لقد تقطع بينكم وان كان منصوبا فانه ابا
الحسن ذهب الي معناه معنى المرفوع الا انه لما جرى في كلامهم منصوبا
ظرفا وكثر استعماله تركوه علي ما يكون عليه في اكثر الكلام هذا لكن ينبغي
ان يعلم ان كون الضمير مما لا بد منه لفظا او تقديرا اذا كان الموصول
اسما واما اذا كان حرفا فلا يحتاج الي عايد بل يحتاج في كونه جزءا تاما
من الكلام الي مجرد الصلة فقط فانهم يعدون حرف المصدري
المفتقر الي الجملة بعده مثل ان وما المصدريتين وان المشددة المفتوحة
من جملة الموصولات ويقسمون الموصول الي الاسم والحرف مع امتناع
رجوع الضمير الي الحرف علي ما صرحوا عليه ويجوز حذف بعض كما يحذف
اللتيا معطوفا عليها التي ويقال اللتيا والتي معطوفة عليه وقد بلغنا
من شدتها وشناعة شانها مبلغا لا يمكن شرحه فترك الابهام من
غير صلة مبينة له كذلك يحذف العايد اي حذفا منويا لا نسيا منسيا
لكونه فضلة ومستغنى عنه لانه لما صار بعضا من صلة للموصول لم يكن
مستغنى عنه والا يلزم اخلاء الصلة عن العايد اذا كان العايد ضميرا منصوبا
متصلا بفعل نحو قوله تع هذا الذي بعث الله رسولا اي بعثه الله او
متصلا بصفة نحو ما الله مولك فضل مولكيه اي الشيء الذي الله

يعطيكه فضل منه واليه اشار بقوله ونحو ذلك وكذا يجوز حذفه اذا كان
ضميرا مجرورا متسعا فيه بان يجعل المجرور منصوبا بمنزلة المفعول
به بعد حذف الجار علي ما قالوا لئلا يلزم كثرة الحذف في نحو قوله تع
فاصدع بما تؤمر اي تؤمره والاصل تؤمر به او كان مجرورا باضافة
صفة ناصبة له تقديرا كقوله تع فاقض ما انت قاض اي قاضيه فحذف
الضمير علي كلا الوجهين لطول الصلة والصلة واحد وكذا الصفة اذا كانت
جملة لا بد وان يكون روي عن ابي سعيد السيرافي في شرح كتاب
سيبويه انه قال الواو يجيء بمعنى مع ومنه قولهم لا بد وان يكون وقيل
الواو زائدة لئلا يلتبس بلا بد ان منفية وقال بعض الفضلاء في مثل
هذا العطف على محذوف عليه في كل مقام ما يناسبه كان يقال هنا لا
بد ان يوجد وان يكون من احدى الجمل الاربع الاخبارية وهذا الاولى
هو الذي كان يرد في خلدي ولعل هذا لا وجه اذ فيه زيادة تاكيد
ومبالغة كما لا يخفى واعلم انه انما وجب في الجملة التي وقعت صفة او صلة
كونها خبرية لانك انما تجيء بالصفة والصلة ليعرف المخاطب الموصوف
او الموصول من اتصافهما بمضمون الصفة والصلة فلا يجوز اذن الا
ان يكون الصفة والصلة جملتين متضمنتين لحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل
ذكر تلك الجملة وهذه هي الجملة الخبرية لان غير الخبرية اما انشائية

غير طلبية نحو بعت واعتقت وانت حر ونحوها او طلبية كالامر والنهي
والاستفهام والتمني والعرض فلا يعرف المخاطب حصول مضمونها الا بعد
ذكرها فلا يصح وقوعها صفة ولا صلة فان قلت لا نم ذلك فان الجملة
استفهامية في قوله جاؤا بمذق هل رايت الذئب قط وقعت صفة
لمذق قلت هذا متاول بتقدير قول فيه ذلك فالجملة الاستفهامية معمولة
لقول مقدر وهو الصفة في الحقيقة ومثل الجمل الاربع بقوله اي الاسمية
نحو الذي موصول ابوه مبتدا منطلق خبره والمبتدا مع خبره جملة
اسمية لا محل لها من الاعراب وقعت صلة للموصول والموصول مع صلته
في محل الرفع على انه مبتدا زيد خبر ذلك المبتدا اعني الموصول او
الفعلية الصريحة نحو الذي انطلق ابوه عمرو او المقدرة نحو الضارب
زيدا عمرو والمضروب ابوه عمرو فان اصلهما الذي ضرب بالفتحات والذي
ضرب بضم الضاد فكره دخول اللام الاسمية المشابهة بلام التعريف
الحرفية لفظا ومعنى على صورة الفعل فصير الفعل المعلوم في صورة
اسم الفاعل والفعل المجهول في صورة اسم المفعول لتقاربهما في
المعنى والظرفية نحو الذي موصول في الدار ظرف مع فاعله المستتر فيه
المنتقل من عامله جملة ظرفية صلته وهو مع صلته في محل الرفع مبتدا
وقوله خالد خبره والشرطية نحو الذي ان تكرمه اكرمك بشر وقوله فيه

في المختصر صلة ما ولما كان مظنة ان يقال كيف يصح جعل فيه صلة والصلة
لا تكون الا جملة اشار الى الجواب بقوله والضمير المستكن في فيه المنتقل
من حصل بعد حذفه لان تقديره اتقن ما حصل فيه فاعل الظرف عايد الى
ما فهو اي فيه مع فاعله جملة ظرفية فيصح وقوعه صلة والضمير البارز في فيه
مجرور المحل يرجع الى المختصر والموصول مع صلته منصوب المحل على انه
مفعول اتقن والتحقيق ان المنصوب المحل هو الموصول فقط لكن النحاة
لما راوا انه لا يصير تاما بحسب الاستعمال الا بالصلة حكموا بان المنصوب
المحل او مرفوعه او مجروره هو مجموع الموصول والصلة ولما كان في هذه
ما فيه من الابهام بين ذلك الابهام بقوله من النحو والجار مع المجرور
ظرف مستقر منصوب المحل على انه حال من الموصول او الضمير المستكن
في فيه وهي اي الحال انث الضمير بتاويل الصفة اما لبيان هيئة الفاعل
عند صدوره والفعل عنه نحو جاءني زيد راكبا او لبيان هيئة المفعول به
عند وقوع الفعل عليه نحو رايت زيدا ماشيا او لبيان هيئتهما معا
نحو ضربت زيدا راكبين واو هنا لمنع الخلو لا لمنع الجمع فيدخل
تحته الاقسام الثلثة اما الجملة في قولك اتيتك والجيش قادم فهو حال
وبيان لملازم الفاعل اعني زمان الاتيان فكانها بيان للفاعل وانما
قيدنا الفاعل بقولنا عند صدور الفعل عنه والمفعول بقولنا عند وقوع

الفعل عليه ليمتاز الحال عن الصفة لان الصفة مبينة لهيئة الذات لا
باعتبار كونها فاعلا و مفعولا فاذا قلت جاءني زيد الظريف فهو مبين
للذات وان لم يوجد هذه الصفة حالة نسبة الفعل اليه بخلاف قولك
جاءني زيد ظريفا فانه يشترط ان يوجد هذه الصفة حالة اسناد الفعل
اليه واما تقييدنا المفعول بقولنا به فبناء على المشهور وهو المختار
عند المحققين هو ان الحال لا يقع عن سائر المفاعيل لكونه فضلة بالنسبة
اليه نحو جئت انا وزيدا راكبين على ان زيدا فاعل في المعنى لا على انه
مفعول معه لفظا وان فهم من كلام بعض شارحي اللباب انه يقع الحال
من المفعول المطلق نحو ضربت الضرب شديدا ويمكن ان يقال انه على
تاويل وقع ضربي شديدا فاللام للعهد او عوض عن المضاف اليه وهذا
اي كون الحال اما لبيان الفاعل او المفعول اكثري لانه قد يقع الحال عن
المبتدا والخبر والمضاف اليه لكنه قليل لا يكون ولا يوجد الا في كلام
المصنفين دون كلام البلغاء فان قيل كيف وقع حنيفا في قوله تع
واتبعوا ملة ابراهيم حنيفا حالا من المضاف اليه اعني ابراهيم قلنا
لان المضاف اليه في معنى المضاف وهو مفعول كما ان اخيه في قوله
تع ايحب احدكم ان ياكل لحم اخيه ميتا لما كان في معنى اللحم جاز ان
يقع ميتا حالا منه ومن ههنا ذهب بعضهم الى ان كل حال وقع عن غير

الفاعل والمفعول به فهو متاول باحدهما وههنا الحال يعني من النحو اما
لبيان هيئة الفاعل ان جعلناها حالا ... لانه مفعول اتقن والعامل
فيه ح هو اتقن لان العامل في الحال عامل في ذي الحال ومن في من النحو
بيانية ومن البيانية مع دخولها صفة لما قبلها ان كان ما قبلها نكرة
او موصولة قبلها مع فاعل المستكن فيه جملة ظرفية صلته اي ان كان ما قبلها
نكرة نحو رايت رجلا من قبيلة قريش وحال ان كان ما قبلها معرفة
كما في قوله ما فيه من النحو فانه اي قوله من النحو حال لكون ما قبلها اعني
ما فيه معرفة لان الموصول مع صلته معرفة وكقوله تع فاجتنبوا الرجس
اي القذر من الاوثان فان من الاوثان حال من الرجس لكونه معرفة
واعلم ان التخصيص المذكور بالبيانية لكون الكلام فيه لا يقتضي نفي ذلك
الحكم المذكور عن باقي الحروف الجارة فانهم قد قالوا الجار والمجرور مطلقا
ان وقع بعد النكرة المحضة فصفة لها نحو رايت طايرا على غصن وبعد
المعرفة المحضة فحال عنها نحو قوله تع فخرج على قومه في زينته اي متزينا وحيث
وقع بعد غير المحض منهما فمحتمل لهما اما الاول وانما المعرفة الغير
المحضة فهو المعرف في الكلام فان المعرف بلام الجنس ليس بمعرفة محضة بل هو
كالنكرة في المعنى قال بعض المتاخرين ان الظرف مطلقا كاليوم والقوة وغيره
ذلك من الظروف المتصرفة مثل الجار والمجرور بعينه في تلك الاحكام المذكورة فافهم

من الضمير المستكن في فيه لا فاعل الظرف
كما مر والعامل فيه الظرف او للبيان هيئة
المفعول ان جعلناها حالا من الموصول

النكرة الغير المحضة فنحو هذا ثمر يانع في اغصانه
فان النكرة المخصصة بالصفة قريبة من المعرفة

فان قيل كيف يمكن ان يكون الموصول مع صلته معرفة وكل منهما نكرة وانضمام
النكرة الى النكرة لا يفيد التعريف قلنا يمكن ان يحصل من الاجتماع والانضمام
هيئة مفيدة للتعريف وان كان كل منهما نكرة كقول بعض المنطقيين ان
انضمام الكلي الى الكلي قد يفيد الجزئية اي الجزئية الاضافية نحو الحيوان
المنطق وقيل ولعل هذا السؤال مع جوابه ماخوذ من كلام الرضي رح
فانه اعترض بان الجملة نكرة فكيف تعرف الموصولات وتخصيصها ثم اجاب
بانه قال لا نم تنكير الجمل فان التعريف في الحقيقة هو اجتماع الموصول
مع الصلة كما ان رجل وطويل كان في كل منهما العموم فاذا قلت رجل طويل
تخصيص الرجل بالاجتماع مع طويل وقوله او نقول ان الصلة وكذا النعت
يجب ان تكون معلومة عند المخاطب كما عرفت في وجوب كونها الصلة
جملة خبرية فيجوز ان يوضح ويخصص المبهم الذي هو الموصول اشارة
الى جواب اخر تحقيقي وحقيقة انهم قالوا ان التعريف هو الاشارة الى علم
المخاطب بمدلول اللفظ سواء كانت تلك الاشارة بجوهر اللفظ في العلم او بغيره
مثل الاشارة في اسماء الاشارة كالنسبة المعلومة في الموصولات فاذا
قلت لقيت من ضربته وجعلت من موصولة قد اشرت الى علم المخاطب بمعين
لا بجوهر لفظه بل بغيره وهو مضمون صلته وهو النسبة المعلومة عند
المخاطب واذا جعلتها ما موصولة لم تشر انت الى علم المخاطب بمعين بل الى

متعين في ذاته بل ملاحظة تعيينه والفرق بين مصاحبة اليقين وملاحظة
جلي واذا عرفت معنى التعريف في الموصولات ظهر لك انما هو من الرضي مع
لا يتوجه اصلا فلم يحتج الى ما اي ما تكلفه في جوابه ولهذا قلنا انه اشارة
الى جواب تحقيقي واعلم ان قول النحاة ان العامل في الحال هو العامل
في ذي الحال انما هو على مذهب اكثرهم والا ينتقض بقوله تع وان هذه
امتكم امة واحدة فان امة حال والعامل فيها اسم الاشارة اعني هذه بتاويل
انبه او اشير وامتكم ذو الحال والعامل فيها ان لكونه خبرا له وهو عامل
في خبره على المذهب المنصور كما عرفت كذا في شرح التسهيل يرد عليه
ان النقض بهذه الآية الكريمة باق على القول بان العامل في الحال هو العامل
فيه بتمامها سواء كان قائله كلهم او اكثرهم فالاولى ان يقال ان قول النحاة
هذا بناء على الاكثر الاغلب والا ينتقض بقوله قوله الى اخ لفظا ومعنى
وهما منصوبان على التمييز بياء تميز مصدر ميز بالتشديد بمعنى المميز بكسر
الياء على معنى ان هذا الاسم عين مراد المتكلم عن غير مراده من قوله اتفق اي
هو تمييز عن ذات مقدرة في النسبة الكائنة في جملة اتفق لان الاتفاق قد يكون
من جهة اللفظ فقط او من جهة المعنى فقط او من جهتهما معا فلما قال
ومعنى علم ان اتفاقه اي الولد اباه اي المختص من جهة اللفظ والمعنى معا
فهو تمييز عن الجملة لا عن المفرد فان التمييز وهو ما يرفع الابهام المستقر عن ذات

اي ما يميز بعض المحتملات التي نشات وحصلت باعتبار اصل الوضع لا
بحسب العارض عن ذات لا عن هيئة الذات على قسمين تمييز عن المفرد وتمييز
عن الجملة لانه ان دفع الابهام عن ذات مذكورة فهو تمييز عن المفرد اذ لا يقع
ذلك الا عن مفرد تام باحد الاشياء الاربعة وان دفع عن ذات مقدرة
فهو تمييز عن الجملة اذ لا يكون ذلك الا عن نسبة في جملة او في شبهها
او في اضافة نحو طاب زيد نفسا وزيد طيب ابا وهيا لزيد فارسا واعجبني
طيب زيد ابا فقوله المص لفظا ومعنى من هذا القسم الثاني لانه دفع
الابهام الكائن في مضمون الجملة اعني وقوع الاتفاق على مفعوله وهو يعني
المفعول لان معناه اتفق لفظه ومعناه اي اتفق معنى ما فيه ولفظه فهو
اي الكلام هذا اما بمعرفة مع عامل وضبط قواعده مع جزئياته او بمعرفته
بانتفاء الشك عنه اردت فعل ماض فاعل وهو ضمير المتكلم اعني التاء
المضمومة ان مصدرية الحظ فعل مضارع منصوب بان فاعله مستتر فيه
وهو انا والضمير البارز المتصل منصوب المحل لانه مفعول الحظ وهو
اي الضمير البارز عائد الى الولد ومحل الجملة الفعلية اعني الحظ مع ما
عمل فيه منصوب على انها مفعول اردت فاردت مع ما عمل فيه اي مع الذي
عملا ردت فيه وهذي قوله مع ما حال من الضمير المستكن في قوله مرفوع
المحل على انه خبر ان اي فان الولد الاعز مراد مني تلميظه او مريد تلميظه قد ثبت

اعني استظراره واما فسر بهذا البيان ان اصل الخبر الافراد وان الجملة ههنا في
حق المفرد وما قيل ان اي مراد مني تلميظه لا يجوز ان يكون مفسر القوله اردت
ان الحظ لعدم التطابق بينهما حيث ان اردت يدل بصراحته على المريد لا على
المراد فغير وارد لجواز تفسير الشيء بلازمه ومعنى الحظ اي اذيقه
واطعمه فان التلميظ تفعيل من لمظ يلمظ بالضم لمظا اذا تتبع بلسانه
بقية الطعام في الفم او اخرج لسانه فمسح به شفتيه وقد يكنى به عن نعم اعني
الاكل والذوق فكذا التلميظ اطلق ههنا واريد به لازمه اعني الاطعام والاذاقة
فهو من الكناية المطلوبها الصفة ومع كونه كناية يكون استعارة تخييلية قرينة
المكنية ولا تنافي بينهما لان الكناية لفظ مستعمل في معناه الحقيقي فكذا
التخييلية اذ هي في التحقيق اثبات ما يلائم المشبه به الذي هو امر الاعطاء
يقال لمظ فلانا من حقه اي اعطاه بعض حقه وفيها استعارة بالكناية لانه
المكنية فنفسه كلام الامام بالمطعومات اللذيذة المرغوبة ثم اثبت لهما
ما يلازم المطعومات عادة من الاذاقة والاطعام وهذا الاثبات استعارة
تخييلية كامر ومعناه الحقيقي اي الغرض الاصلي من ايراد التلميظ بمعنى
الاذاقة والاطعام التربية والتعليم فالمعنى المتحقق للاذاقة من قوله
اردت ان الحظه هو اني اردت ان اعلم من كلام نحو دين متعلق بالحظ
واعلم ان من في قوله من كلام للتبعيض فكانه اشار الى ان المطعوم الذ
ق

قطرة من بحر كلام الامام ويحتمل ان يكون من زائدة على قول من يجوز زيادة
من في الاثبات الامام هو اسم لمن يؤتم به كالكتاب اسم يقع على المكتوب
والاله اسم يقع على المعبود فهي ليست بصفات بل اسماء للصفة يدل
عليه انها توصف ولا توصف بها مثلا يقال اله واحد ولا يقال شيء اله
وهو اي الامام مجرور مضاف اليه الكلام المحقق مجرور وعلى انه صفة الامام
والحبر مجرور معطوف على المحقق ومعنى الحبر بكسر الحاء المهملة وفتحها
لكن الكسر افصح كذا في مختار الصحاح قال هو بالكسر وقال الاصمعي لا ادري
انه بالفتح او بالكسر وقال ابو عبيدة والذي عندي بالفتح وكذا يرويه
المحدثون كلهم بالفتح العالم المتبحر وقيل هو مقلوب من البحر قلب
مكانه حيث اخر البا مكان الحاء وقدم الحاء مكان الباء لان العالم
مجمع العلم كما ان البحر مجمع الماء والعلم والماء كلاهما سبب الحيوة
اما الماء فظاهر وقد قال الله تع وجعلنا من الماء كل شيء حي افلا يؤمنون
الآية والعلم فيحصل لمن صار بالعلم حيا لم يمت ابدا فبهذه المناسبة
اي بمناسبة ان كلا من البحر والعلم مجمع لما هو سبب الحياة يطلق الحبر
المقلوب من البحر على العالم المتبحر يعني يطلق البحر على العالم بهذه
المناسبة اولا على سبيل الاستعارة ثم يطلق الحبر المقلوب عنه عليه ايضا
بهذه المناسبة الا المجرور صفة الحبر من دق فلان الشيء اذا علم

على وجه اليقين واطلع فيه على سر خفي وبلازمه قولهم التحقيق اثبات المسائل
بدلايلها والتدقيق اثبات دلايلها بتحقيق المقدمات المأخوذة
فيها ابي مجرور بدل من الامام بدل الكل من الكل وبكر بسكون الكاف
مجرور لكونه مضافا اليه لابي والكلام في ابي كالكلام في ذي الانعام
وابي بكر كنية الامام وهي اي الكنية من اقسام العلم بفتحتين لان العلم
ما جعل علامة بمعنى اللغة لا بمعنى الاصطلاح لان العلم اما ان يصدر
باب وام وابن وبنت اولا يصدر بشيء من ذلك فالاول كنية
كابي بكر وام بن عمرو وام كلثوم اسم لواحدة من زوجات النبي والثاني
وهو العلم الغير المصدر باب او غيره اما ان يقصد به الذم او المدح او لا
فالاول اللقب بفتحتين والثاني العلم اي العلم الاصطلاحي والايلزم
كون الشيء قسما من نفسه هذا تقرير كلام وفيه خلاف وجهين الاول
انه جعل المقسم العلم بالمعنى اللغوي لا بمعنى الاصطلاحي وهم قد صرحوا
بخلافه والثاني انه جعل قسيم الكنية واللقب هو العلم وقد جعلوا قسيمها
الاسم دون العلم حيث قالوا الكنية علم صدر باب وام وابن وبنت و اللقب
علم يشعر بمدح او ذم مقصود منه قطعا وما عداهما من الاعلام يسمى
اسما هكذا قرره الشريف الجرجاني في شرح المفتاح وذكر من المفصل
ان العلم لا يخلو من ان يكون اسما كزيد او كنية كابي عمرو او ملقبا كبطة

ولعل الشارح انما قال والثاني العلم اشارة الى ان ما عداهما من الاعلام
يسمى علما في اصطلاحهم كما يسمى اسما فبالضرورة جعل المقسم العلم بالمعنى
اللغوي لا بالمعنى الاصطلاحي حذرا عن توهم تقسيم الشيء الى نفسه
والى غيره عبد القاهر عطف بيان لابي السعود للوقوع المذكور لكثرة
الاستعمال وشدة الامتزاج وتوضيحه اي لفظ ابن اذا وقع صفة لعلم
مضافا الى علم آخر فيحذف التنوين من العلم الموصوف ان وجد لانه
وقع وسط الاسم والوسط ليس من مواقع التنوين نحو جاءني
زيد بن عمرو وكذا يحذف الف ابن خطا اما اذا لم يكن صفة له بل خبرا
عنه فلا يحذف شيء منهما كقوله تع وقالت اليهود عزير ابن الله
بتنوين عزير واثبات الالف خطا في ابن وكذلك لا يحذف فان ان اضيف
ابن الى غير العلم او وقع صفة لغيره نحو هذا زيد ابن اخي وهذا رجل
ابن اخي زيد لانه وقوعه بين علمين اكثر ومن ههنا يقال ثبوت التنوين
في اللفظ وثبوت الالف خطا متلازمان فكذلك حذفهما وهو اي بن مجرور
لكونه صفة عبد القاهر وهو اي ابن مضافا الى عبد وهو اي عبد
مضافا الى الرحمن الجرجاني صفة نسبية اي متصلة بياء النسبة للامام
لا لعبد الرحمن مع كونه اقرب اليه من الامام لان المراد معرفة اي معرفة
الامام بانه جرجاني دون بغدادي وغيره لا معرفة ابائه فوصف الامام

بالجرجاني ليعرف انه جرجاني دون غيره سقى فعل ماض فاعله الله مفعوله
ثراه الثرى ههنا بالقصر التراب الندى وبالمد كثرة المال اي قبره
و ثراه منصوب تقديرا والضمير مجرور المحل لكونه مضافا اليه الثرى
عايد رفع على انه خبر بعد خبر لقوله والضمير عايد الى الامام وسقى قد
يتعدى الى مفعولين كقوله تع وسقاهم ربهم شرابا طهورا وجعل
فعل ماض من الجعل بمعنى التصيير وهو من افعال القلوب اي من
ملحقاتها ومما يجري مجريها في الدخول على المبتدا وهو الخبر فيتعدى
الى المفعولين الممتنع الاقتصار على احدهما ولو نادى الموصوف وقال
التي يتعدى ليكون الجملة صفة لقوله افعال القلوب او حذف قوله
الممتنع الاقتصار على احدهما لاندفع عنه ان يقال ان امتناع الاقتصار
عليه من خصايص افعال القلوب في ملحقاتها التي يجري مجريها في
مجرد الدخول على المبتدا والخبر لا في خصايصها كما مر حواشيه وفاعله
مستتر فيه عايد الى الله الجنة مفعوله الاول في اللغة البستان
ومنه الجنات مثواه اي مكانه من ثوى بالمكان اذا قام به مفعوله الثاني
والهاء في ثواه وهذان الفعلان اعني سقى وجعل خبران لفظا
وانشاءان معنى فان المراد من سقى وجعل انشاء السقي والجعل
المذكورين قدر وقعا وهو اخبر عنهما بالمضي او تادبا كانه اداه

الاخبار بانه سقى وصلى فالياء في فيهما ههنا في معنى
الامر لانهما دعاء اه وهو ظ والدعاء وقوعه الامر
فان معنى فعلت بعفا الله لك لتغفر الله لك وهي
ههنا بمعنى ليسق وليجعل وانما عبر عنه بلفظ
الماضي تفاؤلا لكان السقي والجعل المذكورين وقع

الدعاء بصيغة الامر مستبشعا غير لايق لما فيه من الادب على ان حروفه اقل

من حروف الامر كما لا يخفى وانما عطف اي لم يعطف ما في قوة الامر على الا

خبار حيث عطف الا باعتبار الصورة مثل قول الشاعر اخاك اخاك

نعم وضحكت فحيالك الا له فكيف انما حيث عطف حياك حال كونه في

معنى الامر على الجملة الاخبارية السابقة باعتبار الصورة اي باعتبار انها

خبر ان صورة صورة ولا محل لهذه الجملة الدعائية من الاعراب لعدم

وقوعها موقع المفرد فاعلم ان الاعراب على ثلثة اقسام لفظي

وتقديري ومحلي فاللفظي في خمسة مواضع الاول فيما اخره حرف صحيح

ولو قال في الصحيح لكان اوضح لان هذا يوهم بظاهره ان الكلمة ليست

بصحيحة بل الصحيح آخره وليس كذلك فان الصحيح عند النحاة

مالم يكن اخره حرف علة سواء كانت في غير آخره نحو احد من نحو زيد

وعمرو مثل جاء في زيد ورايت زيدا ومررت بزيد وكذا غيره وفي

حكم الصحيح في تحمل الحركات الثلث مثاله مثل هذا ظبي وكرسي

ورايت ظبيا وكرسيا ومررت بظبي وكرسي وكذا هذا دلو ومغزو

ورايت دلوا ومغزوا ومررت بدلو ومغزو والثاني من تلك

المواضع الخمسة في الاسماء الستة المعتلة المضافة الى غير ياء المتكلم

قيد به اذ لو اضيف الى ياء المتكلم لم يكن له اعراب لفظي كما عرفت

فالمقصود بهذا القيد نظرا الى اسوق الاحتراز عن المضاف الى ياء المتكلم لا عنه

وعن غير المضاف لان اعرابه لفظي ايضا نحو ابٌ كامر لكن لما اندرج غير المضاف

منها في الموضع الاول احترز الشارح عنهما معا كما يدل عليه قوله الاتي قصدا

الى انضباط الكلام والتقريب من الافهام نحو ابوه واخوه وحموها وهنوه و

فوه وذو مال والثالث من تلك المواضع الخمسة في التثنية مثل الزيدان

جاء في الزيدان ورايت الزيدين ومررت بالزيدين وينبغي ان يحمل التثنية

ههنا على ما هو اعم من ان يكون تثنية صورة او معنى ليدخل فيه لفظ

الاثنين والمثنى المرتجل نحو البحرين علما لبلاد ومما يدخل فيه لفظ الاثنين

بمعنى التكرار نحو كرتين اي كرة بعد اخرى ومنه لبيك وسعديك فان

اعرابها كلها مثل اعراب المثنى الوضعي والرابع من تلك المواضع الخمسة

في الجمع المصحح وهو ما لم يتغير بناء واحده نحو جاء فان اعرابه بالحركة وهو

مندرج في الموضع الاول ولا تنس ما ذكرته من وجه الاحتراز واولو

بمعنى ذوي جمع ذو وقد يقال انه جمع ذو على غير لفظه بالواو والنون

حذف نونه للزوم الاضافة وهذا مثل لفظ النساء فانها جمع امرأة

من غير لفظها وذلك غير عزيز في كلامهم وعشرون واخواته من ثلثين

الى تسعين نحو جاء في الزيدون واولو مال وعشرون ورايت الزيدين

واولي مال وعشرين ومررت بالزيدين واولي مال وعشرين وانما كتبت

الواو بعد الالف حالتي الجر والنصب في اولي لئلا يلتبس بالحرف جر وانما

كتبوه في الرفع حملا عليهما ويلحق بالجمع المصحح اولو عشرون واخواته و

ليست بجموع لانه لم يات ال وعشر وثلث ونحوه مفردا الجمع بالحاق

الواو بل لما كان وضعها وضع جمع السلامة لفظا ومعنى الحقت به وجعل اعرابها

كاعرابه ولذلك توسع بذكرها ولم يكتف بالجمع الخامس من تلك المواضع الخمسة

في كلا مضافا الى مضمر نحو كلا بالالف نحو جاء في كلاهما وكلاهما وكلاهما واحترز

به عنه مضافا الى مظهر فان اعرابه تقديري نحو كلا الرجلين في الاحوال الثلث

قبل السر في اختصاص الاعراب بالحروف في حال الاضافة الى المضمر انما كان

كلا عندنا مفرد اللفظ مثنى المعنى واقتضى ذلك ان يكون اعرابه بالحركات

نظرا الى لفظه وبالحروف نظرا الى معناه فاذا اضيف الى الفرع اعني المضمر الذي

هو فرع المظهر لكونه مضمر كناية عنه روعي جانب المعنى الذي هو فرع اللفظ

فاعرب بالحروف الذي هو فرع الاعراب بالحركة واذا اضيف الى المظهر الذي

هو الاصل روعي جانب اللفظ الذي هو الاصل واعرب بالحركات التي هي

الاصل حال النصب والجر بالياء وحال الرفع بالالف فان قلت فلم لم يتعرض

بحال الرفع قلنا لما كان هذا ظاهرا من لفظ كلا لم يتعرض الا الى حال الذي

يتغير فيه الفرع اعني النصب والجر مثل رايت كليهما ومررت بكليهما هذا

ولا يخفى عليك انه لا حاجة الى جعل كلا قسما مستقلا فانه في حكم التثنية

كلفظ الاثنين ولو اندرج في الثالث وقال الثلث في التثنية وما يلحق بها

قياسا ما ذكر في الجمع لكان الكلام منتظما ومنضبطا فان اعراب هذه الاسماء

اي من الاسماء الستة الى ههنا بالحروف لان الاعراب فيها ملفوظ يعني بالحروف

التي هي الاعراب على ذاتي او الحروف التي هي دلائل الاعراب على ذاتي آخر كلامه

والتقديري اي الاعراب التقديري في سبعة مواضع الاول في الاسماء

المقصورة وهي الاسماء المعربة التي اواخرها الف مقصورة اي غير

ممدودة او ممنوعة عن مطلق الحركة والقصر المنع ومنه قوله تعالى حور مقصورات

في الخيام وبقولنا المعربة يندفع النقض بلدي ومتى ظرفا لكونهما مبنيين ثم

لو سمي بهما كانا معربتين واعرابهما كذلك سواء تلك الالف للتانيث مثل

حبلى او منقلبة عن الواو والياء وسواء كانت تلك الالف ثابتة في اللفظ

نحو العصا او لم يثبت مثل عصا ورحى وغيرهما نحو هذا عصا ورايت عصا

ومررت بعصا وكذا غيره وانما صار اعراب هذه الاسماء تقديريا لعدم

قبول الالف الظاهرة او المقدرة للحركة ما دام الفا اذ لو حركته لاخرجته

الى حرف آخر ولا يمكن توارد الحركات على ما قبل الالف حيث كان مفتوحا

لعدم الاعراب في الوسط فاذا تعذر ايراد الحركات فقدرت في آخر الكلمة

في الرفع ضمة منوية وفي النصب فتحة منوية وفي الجر كسرة منوية الثاني

من تلك المواضع السبعة ما اضيف اليه الى ياء المتكلم مفردا نحو هذا غلامي

ورأيت غلامي ومررت بغلامي او جمعا موصوفا بان اعرابه بالحركة نحو
هذه مسلماتي ورأيت مسلماتي ومررت بمسلماتي في الاحوال الثلث في المذهب
الاصح لان في فتى بتنوين العوض ايضا وانما قلنا في الاصح لان في قول بعضهم
اعرابه حالة الجر لفظي سواء كان مفردا او جمعا موصوفا بما ذكر لوجود الكسرة
لكن الاول اصح لان الكسرة مجتلبة للياء قبل الاعراب فيكون محل الاعراب مشغولا
بحركة لازمة لاجل الاضافة فلا يكون تلك الكسرة للاعراب ويستحيل ان يحتمل
الحرف الواحد حركتين متماثلتين او مختلفتين ان قيل كيف تكون الكسرة المجتلبة
للياء قبل الاعراب والاسم قبل الاعراب مبني والبناء يمنع الاضافة كما صرحوا
به قلنا لا نم [لا نسلم] اولا ان الاسم قبل لحوق الاعراب مبني بل المذهب الحق على ما
حققه بعض المحققين ان الاسم قبل التركيب مع العامل نحو زيد وعمرو وبكر
معرب بسكون آخره سكون وقف لا سكون بناء ان معربية اللفظ تتحقق بصلاحية
توارد المعاني المختلفة على معناه فلا وجه لاخراج الاسم عن المعربية ما لم
توجد المناسبة للمبني الاصل بمجرد انعدام ما يقتضي لحوق الاعراب بالفعل
ولهذا ذكر في قولهم المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل انه اراد .. وايم
امكان الاختلاف سواء وجد بالفعل او لا ولئن سلم ان الاسم مبني
قبل الاعراب فنقول انهم قالوا ان منع البناء الاضافة حكم على الاعم الاغلب
ولهذا لم يمنع من اضافة حيث واذا واذ وغير ذلك واحترزنا بقولنا

موصوفا بان اعرابه بالحركة عن الجمع المذكر السالم فان اعرابه حالة اضافته الى ياء
المتكلم لفظي في النصب والجر نحو رأيت مسلمي ومررت بمسلمي لوجود الياء
التي هي علامة النصب والجر فيهما وتقديرية في الرفع نحو جاء في مسلمي اصله
مسلموي فالياء المدغمة في ياء المتكلم منقلبة عن الواو لما تقرر في الصرف
من ان الواو والياء اذا اجتمعتا وسبقت احديهما بالسكون قلبت الواو
ياء فالواو التي هي علامة الرفع مقدرة في الياء فيكون الاعراب بالحروف في
حالة الرفع تقديريا الثالث من تلك المواضع السبعة ما فيه محل اعراب
محكي اما جملة منقولة الى العلمية نحو تأبط شرا علم شخص فانه كان في الاصل
جملة دالة على نسبة التأبط اي الاخذ بالابط الى شخص وشرا مفعول
تأبط ثم جعلت اسما لرجل وهو ثابت بن جابر الفهمي والعرب تقديرا على
راوي والتفصيل هنا هو ان الجملة من حيث هي جملة قبل جعلها علما مبنية
بل هي قسما رابعا من المبني الاصل واما بعد العلمية فقيل انها من المبنيات
المحكية على بنائها وقيل معربة محكية لانه صار المجموع بالعلمية اسما واحدا
اجزاؤه كحروف كلمة واحدة فكان مستحقا لان يجري الاعراب في آخره كبعلبك
فيقال جاء في تأبط شر برفع شر لكن لما اشتغل الجزء الاخير منه بالاعراب
المحكي حيث حكي لفظ الجملة الدالة على القصة في الاصل امتنع ظهور الاعراب
فيه لفظا فصار معربا بالاعراب التقديري فكلام الشارح ههنا مبني

على هذا القول او مفردا في قول الجاذي لا في قول النحاة باسرهم لان سيبويه
وكثيرا من النحاة قد صرحوا بان المفرد لا يكون محكيا اصلا نحو من مرفوع المحل
مبتداء وزيدا مرفوع تقديرا خبره كما هو المشهور وهو مذهب سيبويه
وقيل بالعكس في استفسار من يقول ضربت زيدا فنصب زيدا اشعارا
بان السؤال انما هو عن زيد الواقع مفعولا ضربت وذلك ان كل اسم سواء
كان مفردا او مركبا جزءا اخيرا من المركب كان معربا في الاصل وحكي ذلك الاعراب
فاعرابه المحكي بالجر على انه بدل من الضمير المجرور العايد الى كل اسم تقديري
والاوضح في العبارة ان يقال فاعرابه تقديري بجهة لفظ المحكي كما اخذ من الفاضل
في شرح اللباب قيل وهكذا وقع في بعض نسخ هذا الكتاب ولعله وقع الفتح
وفي نحو خمسة عشر علما يحكي آخره على الفتح ويصير معربا تقديريا في قوله
فيه اشارة الى ان فيه قولا آخر سنذكره وتفصيل المقام على وجه يتضح المرام
هو ان نحو خمسة عشر اذا جعل علما قد يجري عليه الاعراب اللفظي ويجعل غير
منصرف كبعلبك فيقال خمسة عشر بضم الراء لكن الاشهر فيه انه بعد العلمية
علم محكي على بنائه وهو الاصح ثم بعد هذا قال بعضهم انه مبني كما كان قبل العلمية رعاية
لفتحته الاصلي وقال الآخر وانه من المعربات المحكية على الحركة البنائية فان المجموع
لما صار بالعلمية اسما واحدا استحق لان يجري الاعراب في آخره لكن لما كان الحرف
الاخير مشتغلا على الحركة البنائية المحكية تعذر ظهور الاعراب فيه لفظا فصار

معربا بالاعراب التقديري فان قلت فلم تعين الاعراب الحكي لفظا في تأبط شرا
وجاز في نحو خمسة عشر علما ترك الحكاية وجواز الاعراب لفظا قلت فلكان الموانع
في الصورتين ان يوجب لفظا لانتفاء موجب البناء فيهما لكن في نحو خمسة عشر
جاز الاعراب لفظا وترك الحكاية لانه يتدرج بناؤه الى اعراب بخلاف نحو تأبط شرا
فانه لو اوجب لفظا لعدل عن اعراب الى اعراب فيحتمل ان يجوز العدول عن البناء
الى الاعراب ولا يجوز العدول عن اعراب الى اعراب آخر تفوت به الحكاية كذا اجاب
الفاضل في شرح اللباب ومما ينبغي ان يعلم ان من الحكاية المعربة تقديرا العلم
المركب الذي جزؤه الثاني معرب باعراب معين معمول لما الاعراب له لفظا مثل
ان زيدا وهذا زيد ومن زيد والتقييد الاخير احترازا عن المركب الاضافي نحو
عبد الله وعن المركب من الاسم العامل مع معموله نحو مضروب غلامه فان اعرابهما
لفظي فان الجزء الاول منهما بعد العلمية يعرب بالاعراب العلمي بحسب العوامل
والثاني مشغول باعراب الحكاية الرابع من تلك المواضع السبعة التي كان
الاعراب فيها تقديريا في الاسماء المنقوصة وهي الاسماء التي اواخرها
ياء مكسور ما قبلها نحو القاضي والرامي فان اعرابهما تقديري في حالة
الرفع والجر نحو جاء في القاضي ومررت بالقاضي بالاسكان اي باسكان الياء
فيهما لاستثقال الضمة والكسرة على الياء وفي حالة النصب لفظي لخفة
الفتحة عليها نحو رأيت القاضي بالنصب وقد جاء بالاسكان في النصب

ايضا اي كما جاء به في الرفع والجر كالفتحة للمفردة الشرعية
نحو قوله مهلا بني عمنا مهلا موالينا لا تنبشوا بيننا ما كان مدفونا
مهلا نصب على المصدرية لامهلوا المقدر وبني منصوب مفعول اصله بنين
جمع ابن سقطت النون بالاضافة الى عمنا قوله مهلا موالينا اي بني
عمنا الذين هم موالينا اي ناصرون لنا في الهيجاء الحرب [illegible]
وقوله لا تنبشوا نهي من نبش البقل والميت اي قلع قشره وكفنه
ينبش بالضم ومنه النباش وبيننا ظرف مدفونا والاستشهاد
في ان موالينا بالسكون حالة النصب وانما قال لانه مفعول
لامهلوا المقدر الدال عليه مهلا واعني مهلا موالينا المقدر امهلوا
بقرينة تنبشوا بيننا ويقتحمني اعطاء من اعطى بعطي القوس
باريها اي ناحيتها من بريت القلم من باب رمي وباريها
والشاهد بالسكون حالة النصب لانه مفعول ثان لاعط وهذا
المثل ماخوذ من قول الشاعر يا باري القوس بريا لست تحسنه
لا تفسدنها واعط القوس باريها وهو مثل يضرب لتفويض الامر
الى من يحسنه ويتمهر فيه من المهارة ومثل قوله يا دار هند عفت
الا اثافيها بسكون الياء للمفردة الخامس من تلك المواضع
السبعة الجمع المصحح مضافا ملاقيا ساكنا بعده ويرد عليه نحو

قوله

قوله نحو والمقيمي الصلوة فيمن قرأ بالنصب فانه ليس مضافا حالة اعرابه بالحروف
تقديرا ونحو مصطفوا القوم فانه مضاف ملاقيا ساكنا بعده مع ان اعرابه
بالحروف لفظا لوجود علامته فلو قال بدل قوله مضافا ملاقيا ساكنا بعده
ملاقيا علامته مدة ساكنا لكان اولى ليدخل نحو المقيمي الصلوة ويخرج نحو مصطفوا
القوم نحو جاء صالحوا القوم ورايت صالحي القوم ومررت بصالحي القوم فان
اعرابه بالواو رفعا وبالياء نصبا وجرا لكنهما سقطتا اي الواو والياء في
اللفظ لملاقاتهما الساكن بعدهما وهو لام التعريف في ولم القوم سقطتا في الخط
لئلا يلتبس بالمفرد فالحرف التي بها الاعراب غير ملفوظ بها فهو معرب بالحروف
تقديرا اذ لا اعتبار بالخط في هذا الفن بل المعتبر فيه وهو اللفظ
في اللفظ والواو والياء مثبتان موجب تقديرا ولم يذكر المتقدمون هذا القسم
وما بعده قال الشيخ ابن الحاجب لا اعرف احدا ذكر الاعراب التقديري في
المعرب بالحروف وهو ثابت نحو مسلمي ولم يلتفت اي هذا القسم لكن القول
بالاعراب التقديري في الواو المقلوبة ياء دون الواو المحذوفة مما لا يعقل
ولا يجدي ما ذكره في الاعتذار من ان الحذف عارض بواسطة كلمة مستقلة
والقلب يكون بواسطة ما هو كجزء الكلمة نفعا ولذا ذكر الشارح التفتازاني
معا وقوله ملاقيا ساكنا بعده يشمل اي ساكن كان من لام التعريف والاسم
الذي اوله همزة وصل نحو جاء في صالحي البلد الحرام فلو لم يلاق ساكنا كقوله لا

صالحوا البلد في الرفع وصالحي بلدك في النصب والجر كان الواو والياء
ملفوظا بهما فكان معربا بالحروف لفظا فلذلك احترز عنه السادس من تلك
المواضع السبعة الاسماء الستة اذا لاقاها ساكن بعدها فهي معربة بالحروف
تقديرا نحو جاءني ابو البشر في الرفع ورايت ابا البشر في النصب ومررت بابي
البشر في الجر وسايرها من تلك المواضع السبعة التثنية مضافة ولاقاها
ساكن بعدها في حالة الرفع هذان ثوبا ابنك اعرابه بالالف وهي ساقطة
في اللفظ لسكون ما بعده ولا يمكن تحريك الالف فهو معرب تقديرا بالالف
بخلاف النصب والجر نحو نظرت الى ثوبي ابنك ورايت ثوبي ابنك بكسر الياء
فيهما لان حظ الياء التي هي علامة الاعراب يمكن فيها بالتحريك بخلاف الالف في الرفع
فحركت بالكسر لمناسبة الياء على ان فتحة ما قبلها تعادل الثقل الناشي من كسرة
الياء وانما قلنا بخلاف النصب والجر لان اعرابهما بالياء وهي باقية لفظا وان
كسرت للسكون بعدها فيكون معربا لفظا وهو خارج عما يعرب بالحروف تقديرا
مثل دعني من تمرتان على الحكاية في جواب الذي قال تمرتان فان اعرابه بياء مقدرة وانما
اظهر الالف لفظا حكاية لما تلفظ به القائل الاول اي دعني مما تلفظت به وهو
قوله تمرتان قال سيبويه سمعت اعرابيا يقول لرجل سأله فقال اليس قرشيا
فقال ليس بقرشيا وانما اطنبت الكلام كثيرة في هذا المقام لانه من مزال
الاقدام ومما يحتاج اليه دائما المراقب جميع زمانه وهي المواضع التي لا يستقر عليه

القدم

القدم لغاية صعوبته واما الاعراب المحلي ففي الاسماء المبنية كالموصولات و
المضمرات واسماء الاشارات وكالافعال الماضية والجمل والحروف فان الاعراب في
هذه المذكورات محلي لا لفظي ولا تقديري والفرق بين التقديري والمحلي هو
ان التقديري انما يستعمل حيث استحقت الكلمة الاعراب لكن لا يظهر ذلك
الاعراب المستحق فيها لمانع كما في الاقسام المذكورة في الاعراب التقديري
والمحلي انما يستعمل حيث لم يستحق الكلمة الاعراب لاجل بنائها على معنى متعلق
بيستعمل انها اي الكلمة وقعت في محل لو وقع فيه غيرها من معرب صحيح الاخر
لظهر فيه الاعراب فالمانع من الاعراب في المحلي مجموع الكلمة لبنائه بخلاف المانع في التقديري
فانه هو الحرف الاخير ويرد عليه قوله الجار والمجرور في مررت بزيد
مثلا منصوب المحل وكذا قولهم هذه الجملة منصوبة المحل او مرفوعة المحل فانهم
استعملوا المحل هاهنا مع انه ليس بموضع لم يستحق الكلمة الاعراب لاجل بنائها
لان مجموع الجار والمجرور وكذا الجملة وان كان كل جزء منها مبنيا لكن ليس بكلمة
مبنية اللهم الا ان يراد بالكلمة معنى مجازيا شاملا للجمل وغيرها لكن بقي ان يقال
ان بزيد لم يقع في محل لو وقع فيه غيره لظهر فيه الاعراب اذ لو وقع عقيب مررت
اسم معرب لم يظهر فيه النصب لكونه فعلا لازما لا ينصب المفعول به هذا واعلم
ان هذا الفرق الذي ذكر بين اعراب التقديري والمحلي انما هو على اصطلاح
المتاخرين وهو الحق لما فيه من الاستيناد واما الاوائل منهم فلا يفرقون بينهما

ولذا قال جار الله في المفصل الاسم الموجب ما اختلف اخره باختلاف العوامل
لفظا ومحلا قلبتأمل في هذا الكلام المقام وليحفظ فانه من نفايس النحو
يقال شبه نغيس اي يتنافس ويرغب فيه حتى يعلق اي تنشب
من علق الشيء الشيء اذا تشبث وتعلق به هذا التركيب موقوف
على تمهيد مقدمة وهي ان حتى يجيء على ثلثة معان اي على ثلثة اوجه الاول
الجر نحو اكلت السمكة اي الحوت الواحدة حتى راسها واعلم ان حتى
الجارة تشارك الي في معنى الانتها الا انه يفارقها من حيث انه في
مجرد حتى لا بد ان يكون جزءا مما قبلها كاينا بحيث يستوفي الفعل
المتعدي بحتى جميع اجزاء ما قبلها شيئا فشيئا على التقضي الى ان ينتهي
الى ذلك الجزء بحسب اعتبار المتكلم الانتهاء اليه كذلك اما بملاحظة
الضعف نحو قدم الناس حتى المشاة والقوة نحو مات الناس حتى آدم
او الانبياء او كونه حدا لما قبلها نحو اكلت السمكة حتى راسها او شيئا
ملاقيا لآخر ما قبلها كاينا مثل ذلك الجزء في الوصف المذكور
نحو نمت البارحة حتى الصباح وهذا تلخيص معنى قوله فحده اي تحديد
كونه حرف جر ان المجرور اما ان يكون ما ينتهي به المذكور قبلها كالراس
ما ينتهي به السمكة لانه الجزء الاخير منها او ينتهي المذكور قبل حتى
عند ذلك المجرور نحو نمت البارحة وهي اقرب ليلة مضت حتى الصباح

شيء ينتهي البارحة عنده لانه ليس جزءا منها لان الصباح من اجزاء
النهار بل ملاق لها مع زيادة التحقيق والبيان وانما شرطوا ذلك لان
الغرض الوضعي في الفعل المتعدي بحتى ان ينقضي ما تعلق الفعل به شيئا
فشيئا حتى ياتي عليه وذلك الغرض انما يتحقق بذكر اخر جزء من الشيء
او ما يلاقي آخره ثم اختلف النحاة في ان ما بعدها غاية اي ما بعد حتى
هل يدخل فيما قبلها ام لا فقال عبد القاهر ان حتى ظ في ان ما بعدها
يدخل فيما قبلها فاكل الراس بضم الهمزة بمجهول اكل وكذا نيم الصباح
بكسر النون بمجهول نام من النون في المثالين المذكورين وكذا يدخل
ما بعدها فيما قبلها عند ابن الحاجب وجار الله العلامة وعند اكثر
النحاة لا يدخل ما بعدها فيما قبلها هكذا املا ابن جني وابو نزل الغاد
ابي الا ان هذا الاختلاف لا يستقيم مطلقا قوله مطلقا قيد للمنفي لا
للنفي بل الوجه ان يقال ان كان المذكور بعدها بعضا مما قبلها يدخل
كالراس مثلا والا فلا يدخل كالصباح وعلى هذا اشارة في كلام
المبرد في المقتضب وفي كلام ابن الدراك في الفصول الثاني ثلث
المعاني الثلثة كونها للعطف نحو جاء في القوم زيد حتى عمرو ورايت
زيدا حتى عمرا والاولى ان يمثل بنحو جاء في القوم حتى زيد لان العطف
بحتى انما يصح بشرط ان يكون ما بعدها جزءا مما قبلها كما حقق

في موضعه وقد اشار بقوله ولكن شرطها اي حين كونها للعطف مجانسة
ما بعدها لما قبلها فهي تخالف وساير حروف العطف في ايجاب مجانسة
ما بعدها لما قبلها وانما شرطوه لانها موضوعة للغايت والدلالة بالجزء
اي والدلالة على احد طرفي الشيء اما طرفه والاعلى نحو مات الناس
حتى الانبياء او طرفه الادنى نحو قدم الناس حتى المشاة فان الشيء اذا
اخذ من ادناه فاعلاه غاية له وطرف واذا اخذ من اعلاه فادناه طرف له
وغاية له ولهذا قالوا ان حتى العاطفة انما تذكر للتعظيم او للتحقير
الغاية والطرف لا يمكن يكونان الا من مجانس للمغيا بفتح الميم وتشديد
الياء معناه ذو الغاية فقوله وذي الطرف عطف تفسيري له فلا يقال
جاء في القوم حتى حمار بالرفع ولا يقال ايضا رايت الرجل حتى ارام
بالنصب ولا اكلت بخ حتى الرومان بالجر واذا اردت ان تعرف حقيقة
الحال في ذلك فعليك بالتدبر التام فيما نورد لديك فهو ان حتى العاطفة
لجمع مع انتهاء تعلق حكم بما قبلها باستفاد اجزائه شيئا فشيئا الى ذلك الجزء
في اعتبار المتكلم كما في حتى الجارة ولكن بشرط ان يكون مدخولها جزءا من
المعطوف عليه حقيقة نحو ضربت القوم حتى زيدا وبالتاء وبل نحو ضربت
السادات حتى عبيدهم لانهم صاروا كالجزء بالاختلاط ولا يجوز
ان يكون ملاقيا لجزئه كما جاز في الجارة لما تقدم من شرط مجانسة

ما بعد

ما بعدها لما قبلها وبشرط ان يكون اقوى من ساير اجزائه نحو مات
الناس حتى الانبياء او اضعف منها نحو قدم الناس حتى المشاة
ليصح العطف باعتبار انه من جنس آخر اجزائه للمعطوف عليه ولا يجوز
ان يكتفي في ذلك اي في التغاير اللازم للعطف بان يكون آخر اجزائه
المعطوف عليه حسا كما في الجارة اذ لا يكفي ذلك في المغايرة اللازمة
في العطف وبهذا ظهر الفرق بين حتى العاطفة وحتى الجارة من وجهين
الاول عدم جواز كون مدخولها ملاقيا بجزء ما قبله في العاطفة وجوازه
في الجارة والثاني اشتراط الضعف والقوة في العاطفة دون الجارة
وقد يفرق بينهما بوجه الثالث وهو عدم اختصاص العاطفة بالمظهر لجواز
ان يقال جاء في القوم حتى انت واختصاص الجارة والثالث من تلك
المعاني الثلثة كونها ابتدائية اعم من ان يكون ما بعدها مبتدأ وخبرا
نحو جاء في القوم حتى زيد ذاهب او كلاما مستقلا نحو جاء في الفعلاء حتى
ذهب الجهلاء فاذا عرفت هذه المقدمة فاعلم انها اي حتى في قوله حتى
يعلق يجوز ان يكون جارة بمعنى الى بمعنى انتهاء الغاية فان حتى الجارة
كما يجيء بمعنى انتهاء الغاية قد يجيء ايضا للسببية بمعنى كي وقيل قد يجيء
ايضا بمعنى مع وزعم الفارسي وابن مالك انها تجيء بمعنى الا كقوله
ليس العطاء من الفضول سماحة حتى تجود وما لديك قليل اي الا ان

بجوده وما كانت عند ان المصدرية مقدرة بعدها والفعل منصوب بها و
انما قدرت ان المصدرية لان حرف الجر لا يدخل على الفعل الا بعد التقدير
ان ما بعدها في تجويز دخولها لكون الفعل معها في تقدير المصدر كما
في اي حين ان يكون جارة بمعنى كي مقدرة بعدها ان المصدرية ان
يكون ما بعدها مستقبلا بالنسبة الى ما قبلها وذلك اما تحقيقا
بمعنى ان يكون الفعل الذي دخل عليه حتى مترقبا وجوده بالنظر الى وقت
الاخبار نحو اسلمت حتى ادخل الجنة فان الاسلام قد تم والدخول
في الجنة مترقب وجوده بعد واما تقديرا نحو سرت حتى ادخل البلد
اذا كان الدخول والسير قد انقطعا ولكنه في وقت السير كان
مترقبا وانما يجب ان يكون مستقبلا لانه منصوب باضمار ان المصدرية
التي هي علم الاستقبال واعلم ان هذا اي كون ما بعدها مستقبلا
بالنسبة الى ما قبلها شرط الاضمار ان بعد حتى الجارة سواء كانت
هي للسببية نحو اسلمت حتى ادخل الجنة او لمجرد الغاية نحو سرت حتى
تغيب الشمس ولما كان حتى ههنا للسببية نحو اسلمت لم يتعرض الشارح
الا اليه وههنا كذلك اي ما بعد حتى مستقبل بالنسبة الى ما
قبلها تحقيقا لان التعلق المعلق بطبعه امر مستقبل مترقب وجوده
عند اخبار المصنف بالنسبة الى ما قبلها وهو ارادة التحفيظ والجار الذي هو

الفعلية اعني يعلق مع ما عمل فيه مجرورة المحل بحتى وهو ههنا متعلق
بقوله الحفظ والمجرور ههنا وهو بطبعه شيء ينتهي المذكور قبل حتى وهو
ارادة التحفيظ الحفظ ان يقال وهو التحفيظ عنده اي هي شيء ينتهي عنده الكلام
والحاصل ان التعلق وان لم يكن جزءا مما قبلها الا انه يلاقيه لانه لوازم التحفيظ
وروادفه عادة فقد ثبت وتحقق شرط كون حتى حرف جر فيجوز ان يكون
جارة بمعنى كي وهو الحفظ ويجوز ان يكون حتى ههنا عاطفة ايضا فيكون
يعلق معطوفا على الحفظ فيكون الجملة منصوبة المحل مجرورة المحل وهي
الحفظ والمعطوف في حكم المعطوف عليه وانما قلنا انه منصوبة المحل لانه
مفعول اردت واما لفظا يعلق فمنصوب بان المذكورة الناصبة
للحفظ بالانسحاب بخلاف ما اذا كانت حتى جارة فانه اي لفظ يعلق
منصوب بان المقدرة بعدها كما ذكرنا انفا وشرط كونها للعطف وهو
كون ما بعدها مجانسا لما قبلها موجود ههنا لانها اي حتى ههنا
للدلالة على احد طرفي الشيء وهو اي ذلك الشيء ارادة تعليم
العلم للولد وطرفاه اي طرفا ذلك الشيء ويجوز ان يعود الضمير الى
الارادة باعتبار انها مقدرة بان مع الفعل ارادة تحفيظ والتعلق
بطبعه الاظهر ترك قوله ارادة ليلايم قوله فيكون بين التحفيظ والتعلق
مجانسة بان يكون التعلق جزءا من التحفيظ بتاويل ان التعلق بسبب

لا كما اذا كانت معطوفة على الحفظ جارة كونها
معطوفة على الجملة التي كف الحفظ اي منصوبة المحل بحتى

كونه من لوازم التحفيظ عادة صار كالجزء من التحفيظ ولكونه معتادا ايضا
لان التعلق بالطبع اقوى من التحفيظ علته فالمعنى اردت ان الحفظ من كلام
الامام شيئا فشيئا بعضها بعضا الى ان يحصل بالتدريج التعلق بالطبع لان
في حتى معنى التدريج كما ذكرنا ولا يجوز ان يكون حتى ههنا ابتدائية لان
ما بعدها ليس بمبتدا وخبر ولا كلام مستقل منقطع عما قبلها فلا
يكون ابتدائية لفوات شرطها ايمن نظرت امرت اصنعت اي اطبعت
واشرعت يعني مبالغة كرم كذا في الاساس والمعنى احسن تامل في
هذا البحث فانه من غوامض النحو في مختار الصحاح الغامض ضد الواضح
من باب سهل **بطبعه** متعلق بيعلق والضمير مجرور المحل لاضافة
الطبع اليه عايد الى الولد الاعز وهو اي الطبع في الاصطلاح ما يكون
مبدا الحركة مطلقا سواء كان لها شعور كحركة الحيوانات او لا يكون
شعور كحركة الافلاك عند من يجعلها غير شاعرة والاحجار والمراد
بمبدا الحركات الصور النوعية او النفوس عما حقق في الحكمة والطبيعة
ما تكون مبدا الحركة من غير شعور كالصورة الحجرية التي تكون مبدا
الحركة الهابطة من غير شعور هكذا قال الامام في شرح الاشارات
فالفرق بين الطبع والطبيعة بالعموم والخصوص مطلقا والعام هو الطبع
هذا بحسب الاصطلاح كما اشرنا اليه واما بحسب اللغة فلا فرق بينهما

قال في مختار الصحاح الطبع السجية التي جبل عليها الانسان وهو في الاصل
مصدر والطبيعة مثله وكذا الطباع بالكسر انتهى وقوله بعض الافاضل ان
الطبع هو قوة للنفس تحكم بالاحكام من غير فكر ونظر قريب من هذا
والمراد هنا بالطبع الذات فمعنى بطبعه بذاته ونفسه **من لفظ** مجرور محلا
والهاء ايضا مجرور محلا لاضافة لفظ اليه عايد الى الامام فهو من اضافة
المصدر الى الفاعل **الحق** بدون الفعل ضد الباطل مجرور صفة للفظ والجار
والمجرور في محل النصب على انه حال من فاعل يعلق وهو ما الموصولة في
قوله فيما ينبغي اي يسيل وقوله **منه** متعلق بينبغي والضمير المجرور عايد
الى الموصولة ولفظ **ينابيع** مرفوع المحل على انه فاعل ينبغي وهو اي لفظ
ينابيع جمع ينبوع وهو عين الماء **النهر** مجرور محلا فاليه لينابيع ومحل
الموصول مع الصلة رفع على انه فاعل يعلق وانما قلنا ان من لفظ حال من
فاعل لانه لا يجوز ان يكون حالا من الضمير المجرور في منه لوجوه ثلثة الوجه الاول
ان الحال اما لبيان هيئة الفاعل او المفعول كما مر وهذا الضمير ليس بفاعل
ولا مفعول فلا يكون حالا منه يرد عليه هذا الوجه لا يدل على عدم جواز
كونه حالا من ضمير منه لان كون الحال لبيان هيئة الفاعل والمفعول اكثري
لا كلي على ما اعترف به الشارح فيما سبق الوجه الثاني انه اذا كان ذو الحال
معرفة يجوز تقديم على الحال لان حق الحال التاخير عن صاحبه وانما وجب

تقديم على ذي الحال النكرة لدفع الالتباس بالصفة فان تم لو قدمتها لالتبس الصفة
في حالتي النصب نحو قولنا ضربت رجلا كريما فقدمت في حالة الرفع والجر وان
لم يلتبس طردا للباب وهذا الضمير معرفة فيجوز اي يلزم ان يجوز على
تقدير كونه حالا منه تقديم على هذه الحال وهي من لفظ فيكون تقديره
اي الكلام حتى حلق بطبعه ممن لفظ الحلق وهذا التقدير غير جائز لانه يلزم
من هذا التقدير تقديم ما في خبر الصلة وهو معتبر قوله وهو مبتداء راجع
اليها وقوله منه اي لفظ منه خبره والجملة معترضة وقوله على الموصول متعلق
بقوله تقديم وهو اي الموصول ما اي لفظ ما وما في حيز الصلة اي الشيء
الذي يكون في حيز الصلة لا يتقدم عليه اي على الموصول لانه اي ما في حيزها
في حكم الصلة والصلة لا يتقدم على الموصول وكذا ما في حكمها وذلك لان الصلة
لكونها مبينة للموصول صارت كالجزء الثاني من الشيء وجزء ذلك الجزء
الثاني على ذلك الشيء لاستلزام تقدم الشيء على نفسه كما لا يجيء ولهذا
انه لا يجوز ان يكون من لفظ حالا من ضمير منه اذ لو جاز لجاز تقديم والتالي باطل
لاستلزام المحال فالمقدم مثله الوجه الثالث ان من لفظ مقدم على هذا
الضمير والحال لا يتقدم على صاحبها المجرور بالاضافة اللفظية او المعنوية
بالاتفاق او بحرف الجر على الاصح فلا يقال مررت جالسة بهند لان الحال
تابعة لذيها لانه صفة له في الاصل فلا يقع حيث لا يقع متبوعها والمجرور

بالاضافة او بالحرف لا يتقدم على الجار فكذا الحال لا يتقدم عليه وانما قال في الاصح
لان البعض جوز تقديمها على المجرور بالحرف بناء على ان حرف الجر من تمام معنى
الفعل ليكون قولك ذهبت بهند راكبة في قوة اذهبت هندا راكبة فكما
يجوز تقديم الحال على صاحبها في اذهبت كذلك يجوز في ذهبت لا يقال ان
المحذور الذي ذكر في وجه الثاني لازم على تقدير جعلكم اياه حالا من الموصول
لان الحال من الشيء اصلها ان يكون متاخرا عن ذلك الشيء فيكون في حيز
الصلة ايضا اي كما يكون في حيزها على تقدير جعلكم اياه حالا من ضمير منه فلزم
تقديم ما في حيز الصلة عليها لانا نقول لا نم ما ذكرتم بل اللازم ح اي على تقدير
جعلكم اياه حالا من الموصول تقديم ما في حيز الموصول وما في حيزه اي
في حيز الموصول لا يكون من تتمة الصلة التي هي كالجزء من الموصول وتقديم ما
في حيز الموصول جائز **فنظرت** الفاء للعطف هذه الجملة على جملة اردت فالفاء
عاطفة ويجوز ان يكون الفاء علامة لجزاء شرط محذوف فالفاء ح يسمى فاء
فصيحة وذلك اما لا فصاحها اي لاظهارها وابانتها عن محذوف او وصفا
لها بوصف صاحبها كالكتاب الحكيم والكلام المصنف تقديرا لشرط
هكذا اذا كان كذلك الولد مستحضرا للمختصر ومحيطا بمعهوداته فنظرت
فيكون الجزاء بجزومة المحل على انها جواب لهذا الشرط المحذوف ولا يذهب
عليك ان هذا قول بجم اذا هو ضعيف لا ينبغي ان يتخذ به في السعة

اذ قد تقرر في موضعه ان اذا لا يجزم الا في الضرورة كقوله واذا تصبك من
الحوادث نكبة فاصبر فكل غيابة فستنجلي ولهذه القاعدة واجاب اذا من الجمل التي
لا محل لها من الاعراب قوله نكبة اي معرفة وغيابة الجب قعره والمراد بها هاهنا
الغم وتصبك مجزوم باذا وهو المستشهد والفاء في فاصبر جزائية وفي
فكل تعليلية وكل مبتداء وقوله فستنجلي اي ستزول خبره ودخول الفاء
على خبر المبتداء اذا لم يوصف مما يشبه الضعف ويحتمل ان يكون التقدير
فكل غيابة تصبك او يكون الفاء زائدة **في مختصراته** متعلق بنظرت والنظرة
في المختصرات عبارة عن فكره وتامله فيها لان النظر اذا استعمل مع في
يكون بمعنى التفكر كالعبارة عن فكره اذا استعمل بالي واللام وعلى بمعنى الابصار
والرحم والغضب على الكف والنشر المرتب والضمير في مختصراته مجرور
لكونه مضافا اليه للمختصرات جمع والمضبوطة مفرد فكيف يكون صفة لها
والمطابقة شرط بين الموصوف في الافراد والجمع اذا كانت فعلا للموصوف
وقائمة به كما سيجيء هنا وعد بلا وفاء اللهم الا ان يقال المراد ما سيجيء في
اواخر الكتاب ولا يخفى ركاكته ويسمى هذا وصفا حقيقيا ولو لم يكن
فعلا له وقائمة به تسمى صفة سببية نحو جاءني زيد الطويل غلامه ان قلت
فما بال قولهم ثوب اسمال ونطفة امشاج فان الوصف فيهما فعل للموصوف
وقائم به فان الاسمال جمع سمل بفتحتين بمعنى الخلق والامشاج جمع مشيج



بكسر الياء وهو الشيء المختلط مع غيره بقال نطفة امشاج لماء الرجل اذا اختلط
بماء المراءة ودمها والعطافة والاختلاط وصفان قايمان بالشيء والنطفة
ايضا الموصوف مفردا والوصف ليس كذلك قلت هذا على تاويل ان الموصوف
مركب من الاجزاء المستفادة من الموصوف فلما كان الموصوف مجموع تلك الاجزاء
وصفوه بالجمع وهاهنا كذلك اي الوصف فعل للموصوف وقائم به لان المضبوطية
قائمة بها قلت هاهنا قاعدة وهي ان الصفة اذا اسندت الى ضمير الجمع كانت
الصفة في حكم الفعل في جواز الوجهين صيغة الافراد مع الحاق التاء وصيغة الجمع
كما ان الفعل كذلك في قولنا النساء جاءت او جئن على لفظ الواحد والجمع
اما الاول فبناء على ان كل شيء مؤنث لكونه في تاويل الجماعة واما الثاني
فلكونه مسند الى ضمير جمع المؤنث فروعي اللفظ في الاول والمعنى في الثاني
وقس عليه الرجال جاءت او جاءوا ولا يجوز الرجال جئن كما لا يجوز النساء
جاءوا وان جاز العيون والايام فعلى هذا ان المضبوطة اسندت الى
ضمير المختصرات فيجوز الجمع والافراد فافرد المصنف اي اختار الافراد من غير
الجائزين للاختصار في الافراد وكذا الكلام في قوله في المبسوطة **دون**
بمعنى قدام في الاصل ويجيء بمعنى اسفل ضد فوق وعلى انهما يحتمل ان يكون
مع فاعل في محل النصب على الحالية من فاعل نظرت وحاصل المعنى نظرت
في مختصراته المضبوطة متجاوزا الى كتبه المبسوطة هذا واعلم انهم قالوا اللزاز

احكام اربعة للجار والمجرور بعينه الاول انه يتعلق بفعل او معناه الثاني انه اذا لم يسبقه ما يطلب لزوما انه وقع بعد النكرة المحضة فصفة لها وبعد المعرفة المحضة فحال عنها وبعد غير المحضة منها فمحتمل لهما و الثالث انه متى وقع صفة او صلة او حالا او خبرا لا يتعلق الا بمحذوف والرابع انه اذا وقع في احد هذه المواضع الاربعة وبعد النفي والاستفهام يجوز ان يرفع الفاعل اذا عرفت هذا فقوله قوله دون منصوب على الظرفية مسلم وقوله والعامل اي في النصب المذكور نظرت يرد عليه انا لا نم ذلك بل العامل فيه محذوف فانه قد وقع في موضع لم يسبقه ما يطلبه لزوما من المبتداء ونحوه وهو ظ ووقع بعد المعرفة وهي مختصرات فهو حال وقد عرفت في حكم الثالث ان عامل الحال محذوف ان قلت المراد ان العامل في نصبه على الظرفية هو المحذوف فان المنصوب على الظرفية هو المحذوف فان المنصوب لفظ دون وحده وعامله محذوف و المنصوب المحل على الحالية وهو الجار الظرفية اعني دون مع فاعل المستكن المنتقل اليه من عامله بعد حذفه قلنا نعم يمكن انه يحمل على ذلك لكنه تعسف وعدول عن الظ المتبادر من العبارة كما لا يخفى ثم اعلم ان دون يجيء بمعنى غير ايضا صرح به في شرح اللباب فيجوز ان يكون منصوبا على الحالية دون الظرفية اي نظرت في مختصرات المضبوط غير مغايرة كتب المبسوط كتبه جمع كتاب

مجرورة لاضافة دون اليها المبسوطة مجرورة على انها صفة كتبه لا يخفى ان الضمير في كتبه ليس جزاء من الموصوف لكن لما كان فيه صحة توصيف كتب باسبب اضافته الى الضمير ذكرهما معا فوجدت الفاء فيه كالفاء في نظرت وهو يتعدى الى مفعولين الاول منهما قوله اكثرها والهاء مجرور المحل لكونه مضافا اليه لاكثر عايد الى المختصرات واعلم ان التمييز في المفرد انما ينصب بعد تمام مميزه بالتنوين لفظا نحو عندي رطل زيتا او تقديرا كما في غير المنصرف نحو مثاقيل ذهبا وفي المبني بلا عدا وفي المركبة نحو ثلثة عشر رجلا وكم الاستفهامية نحو كم رجلا عندك وكم الخبرية اذا افصل بينهما وبين مميزها نحو كم في الدار رجلا لقيت وفي نحو وعي رجلا ورب رجلا او بنون التثنية وشبه الجمع او بالاضافة وقوله المص تعاورا اي تداولا استعمالا من قبيل ما تم مميزه بالتنوين تقديرا واليه الشارح بقوله نصب على التمييز من اكثر لانه اي اكثر اسم مبهم تم بالتنوين ينصب تميزه فاكثر قد نصب تعاورا على التميز واما انه اكثر تم بالتنوين تقديرا فلانه غير منصرف وكل غير منصرف وان منع عنه التنوين لفظا لكنه ثابت تقديرا بناء على انه اسم يستحق التنوين ولكنه سقط لعلة عارضة هكذا قالوا ومن هنا ظهر لك ان تعليل الشارح بقوله لان كل التنوين سقط بالاضافة كهذا التنوين ثابت تقديرا ليس بشيء كيف وقد صرح في كثير من الكتب ان كل تنوين حذف بغير اللام

راقود خلوه بالتنوين تقديرا كما في غير المنصرف نحو عندي بحج

والاضافة فهو ثابت تقديرا ويكفيك شاهدا لما قلنا ما في شرح بعض شروح اللب وغيره حيث قال واعلم ان ما فيه التنوين المقدر ان كان افعل التفضيل مميزه شبيه لا يجوز الاضافة نحو زيد اكثر مالا وعلامة التمييز صحة للفاعلية بعد ان يصير افعل فعلا اذ يصح ان يقال كثر ماله وعلامة اما ان لم يصح له ذلك فيجب الاضافة نحو زيد اكرم رجل انتهى قد تبين لك ان تنوين اكثر ثابت تقديرا قبل الاضافة لكونه غير منصرف لا انه ثابت تقديرا بالسقوط بالاضافة كما زعم الشارح قوله او بالتركيب عطف على قوله بالاضافة نحو احد عشر اذ اصله احد وعشرة منونين ثابت تقديرا وان سقط لفظا لانه لما قصد امتزاج الاسمين وتركيبهما بحيث يكون عددا واحدا كعشرة ومائة حذفت الواو المؤذنة للانفصال وبني الجزآن فحذف التنوين عنهما للبناء لان تنوين التمكن لا يجتمع مع البناء وهذا كله ما جعل الشارح مع ان تميز من اكثر لا يبعد ان يقال انه تميز من اسناده اكثر واليه ذهب شارح الضوء حيث قال هو تميز من اسناد اكثر لا من متعلق الفعل اليه سواء كان وجدت بمعنى صادفت او بمعنى علمت انتهى بين منصوب على الظرفية والعامل فيه تعاورا الايمة جمع امام مجرور لاضافة بين اليها والمفعول الثاني لوجدت قوله الماء او هي بدل من اكثر على تقدير ان وجدت يتعدى الى مفعول واحد بدل البعض من الكل

والتمة

مصنفة معطوفة على الماء وكذا قوله جح

والتتمة منصوب على الظرفية والعامل فيه تعاورا والجمل جمع اللب مجرور وهذه الثلثة اعني اللب والتتمة والجمل كل واحد منها اسم كتاب للشيخ عبد القاهر الجرجاني وهذا الاعراب اي كونه بدلا من اكثر اذا كان وجدت بمعنى صادفت اي لقيت اما اذا كان وجدت بمعنى علمت فهو متعدي الى المفعولين اكثر مفعوله الاول تعاورا تميز والماء مفعوله الثاني وما بعدها معطوفة عليها من قوله وهذه الاعراب الى هنا تلخيص لما سبق وتبيين له كما لا يخفى فاستطلت فعل فاعل منوفيه والفاء فيه كالفاء في نظرت فهو ماخوذ من طال يطول فيتعدى بالنقل الى باب الاستفعال هذا بالنظر الى الغالب والا قد يكون استطال بمعنى طال صرح به في الاصحاح ان مصدرية الكلم فعل مضارع منصوب بان فاعله مستتر فيه وهو انا والضمير البارز المتصل مفعوله محلا على انه مفعوله اول لاكلفه وعايد الى الولد وهو اي اكلفه يتعدى الى المفعولين الذين ثانيهما غير الاول ومفعوله الثاني قوله جمعها والهاء مجرورة المحل لاضافة الجمع اليها عايد الى الكتب الثلثة والجملة الفعلية اعني اكلفه مع ما عملت فيه منصوبة المحل على انها مفعوله استطلت واحمله اي اكلفه منصوب معطوف على اكلفه وهو اي احمل يتعدى الى مفعولين كذلك اي ايضا اي كما يتعدى

اكلف اليها الاول الضمير المتصل به والثاني قوله رفعها والهاء مجرور
المحل لاضافة رفع اليه عايد الي الكتب الثلثة كراهة مصدر منصوب
على انه مفعول له لاستكلت وهو اي مفعول له ما يكون باعثا على
مضمون الفعل العامل فيه سواء كان علة غائية متاخرة في الوجود
نحو جئتك اصلاحا لك او سببا باعثا عليه في التصور ومتقدما عليه
في الوجود ايضا نحو قعدت عن الحرب جبنا ومضافة الي مفعولها
وهو اي مفعولها لفظ ما وهي اي لفظة ما موصولة فيها جلة
صلة وقد مر تفسيره غير مرة والموصول مع صلته مجرورة المحل لاضافة
كراهة اليه وذكر الفاعل متروك تقديره كراهتي ما قبلها فيها
من الاشيا جمع شيء كفلوس واقول عند الكسائي وعند سيبويه اصله
شياء على وزن فعلاء كحمراء وصحراء استكرهوا اجتماع الهمزتين بينهما
الف فنقل الهمزة الاولي الي موضع الفاء فصار اشياء على وزن
افعاء فعلى الاول منصرف والثاني غير منصرف وهي مجرورة بمن
والجار مع المجرور في محل النصب على الحال من الموصول وهي في معنى
المفعول لبيان ما الموصول المعادة اسم مفعول من الاعادة مجرورة
على انها صفة الاشياء والكلام ههنا كالكلام في المضبوطة اي في
الكتب الثلاثة والضمير المستكن فيها عايد الي ما تقديره كراهتي

ما حصل واعلم ان شرط نصب المفعول له ثلثة الاول ان يكون فعلا لفاعل
الفعل المعلل وبعضهم لم يجعله شرطا محتجا بقوله تع يريكم البرق خوفا وطمعا
والثاني ان يكون مصدرا والثالث ان يكون مقارنا للفعل المعلل في الخارج
اي في الوجود بان يكون وقوع في بعض زمان المفعول له نحو قعدت
عن الحرب جبنا او يكون اول زمان الفعل اخر زمانه نحو جئتك خوفا
من فرارك او بالعكس نحو جئتك اصلاحا لك فاذا وجد هذه الشروط
الثلثة باسرها ينتصب المفعول له وذلك لانه يصير مشابها
بالمفعول المطلق بدخوله في ضمن الفعل العامل لانه فعل الفاعل الفعل
المذكور مقارن لوجوده فكلما يتعدي ع الي المفعول له بغير الحرف
ولان الفعل يقتضيه واقتضاء العلة المعلوم وان لم يوجد واحد من
الشروط يكون مجرورا باللام اي يكون اللام واجبة لانه اذا فقد من
الشروط او بعضها لا يكون داخلا في الفعل المذكور مثلا اذا فقد الشرط
الاول نحو جئتك لاكرامك الزيد لا يندرج اكرام المخاطب في فعل
ذلك وهو ظ وقوله لفقدان تعليل لقوله يكون مجرورا اي انما يكون
مجرورا باللام نحو جئتك لاكرامك الزاير لفقدان الشرط الاول فان
المجيء فعل المتكلم والاكرام فعل المخاطب وفي نحو جئتك للسمن لفقدان
الشرط الثاني فان السمن ليس بمصدر فلا يدخل في الفعل المذكور ايضا لانه

اذا لم يكن مصدر لم يكن من جنس الفعل المعلل فكيف يندرج وفي نحو خرجت
اليوم لمخاصمتك زيدا امس لفقدان الشرط الثالث فلا يندرج في الفعل السابق
ايضا لان الفعل الواقع امس لا يتصور دخوله تحت الفعل الواقع اليوم وهو ظ
ان قلت هل يجوز اثبات اللام عند وجود تلك الشرايط قلت يجوز اذا كان
مضافا او معرفا باللام واما اذا كان منكرا فقد اختلف فيه قيل يجوز مع ضعف
وقيل لا يجوز لانه ح يشبه الحال والتمييز لما فيه من البيان وكونه نكرة فلا يقال
في ضربت تاديبا للتاديب بل للتاديب او لتاديبه قال ابن حاجب والمستوفي شرط
النصب مقرونا باللام اكثر من نصبه والمجرد عن اللام بالعكس ويستوي الامران في
المضاف وسيجيء لمية هذا اي سيجيء تعليل هذا المذكور في محله وهذا المذكور
ايضا من قواعد النحو للوقاف ان شاء الله تع من جهتها جمع شيء كفلوس واقوال
الكسائي وعند سيبويه اصله شياء على وزن فعلاء كحمراء استكرهوا اجتماع همزتين
بينهما الف فنقلوا الهمزة الاولي الي المصدر اي قلبت اللام قلب مكان موضع الفاء
فصار اشياء على وزن افعاء فعلى الاول لفظة الاشياء منصرف وعلى الثاني
غير منصرف قال في الجاربردي ان لهم في لفظة اشياء مذاهب ثلثة واتها
غير منصرف بالاتفاق فعند سيبويه بوزن لفعاء اصلها شيئاء قلبت اللام
قلبه مكان موضع الفاء كراهة الف بين همزتين وهذا التبشايع نايع
وعند الكسائي بوزن افعال جمع شيء بوزن فعل بالفتح والسكون و

ويلزمه منع الصرف بغير علة وعند الفراء اصلها اشيئاء بوزن افعلاء فحذف
اللام كراهة الف بينهما جمع شيء بتشديد الياء بوزن فيعل بالفتح والسكون
ويلزم الاخذ من غير الشايع وعليه تحريرا كثر الكتب المعتبرة من الرواية فعلى
الشايع فعلى الاول منصرف وعلى الثاني غير منصرف لانه بظاهره عن شوب ضعف
وهي اي الاشياء مجرورة بمن والجار مع المجرور في محل النصب على الحال من الموصول
وهو اي الموصول في معنى المفعول للكراهة وان كان في اللفظ مضافا اليه المعادة
اسم مفعول من الاعادة مجرورة على انها صفة الاشياء والكلام فيها كالكلام
في المضبوطة من ان للمجاز الامراة اي الافراد وللجمع اختير الافراد للاختصار
وان الواو للحال وان للشرط في الاصل كانت فعل الشرط وهو من الافعال
الناقصة واسم مستتر فيه عايد الي الاشياء لانه فعل مضارع منفي بلا جزاء
الشرطية عليه ان يقال انه من جزاء الشرط فان ان لما خرجت عن حقيقة الشرط
استغنت عن الجزاء فهو اذ قول اللص وان كانت لانه مثل قولك اكرمك وان
اهنتني فيه كيف ولو فرضنا ان باق على حقيقة الشرط لكونه خبر كانت بل
يطلب له جزاء بعد تمام شرطه كما لا يخفى على الذوق والسليم وهو منصوب
المحل لانه خبر كان والشرط مع فعله وجزائه جملة شرطية منسلخة عن معنى الشرط
وقعت في موضع الحال من الاشياء وانما سلخ لان الجملة الشرطية لتصدرها بحرف
الشرط المقتضي لصدر الكلام لا يكاد يرتبط بشيء قبلها فلا يكون حالا فهم لا يوقعوها

بتمامها حالا الا بعد ان اخرجاها عن حقيقة الشرط نحو اكرمك وان اهنتني واو
جو الواو في مثل تيلا بلتبس بالشرط الحقيقي وذلك لانه لو ترك الواو وقيل اكرمك
ان اهنتني لتوهم انه جملة شرطية جزاء مقدر بعدها وهو اكرمك لدلالة اكرمك
المذكور عليه ولم يعلم انها واقعة موقع الحال منسلخ معنها محتاجة الي الجزاء
لا لفظا ولا تقديرا فلما جيء بواو الحال ارتفع الالتباس واغنا قلنا بتمامها اشارة
الي انهم قد يوقعون بها حالا من غير اخراجها عن حقيقة الشرط لكن بتمامها بل
جعلها خبرا عن ضمير ما اريد عنه الحال نحو جاء في زيد وهو ان تساءلم يعطه
فيكون الواقع موقع في الحقيقة هو الجملة الاسمية الحالية فلهم في ذلك طريقان
احدهما الاخراج عن حقيقة الشرط والثاني جعلها خبرا لمبتداء مع تقاربها علي حقيقة
الشرط وقول المص وان كانت لا تخلو من قبيل الا قد وهي اي الاشياء
في معني المفعول فقوله وان كانت لانه من قبيل الحال عن المفعول لانها اي
الاشياء عبارت عن الموصول في كراهة ما فيها وهو اي الموصول منصوب
مفعوله لكراهة قبل الاضافة تأمل وسيجي تحقيق هذه المسئلة في شرح هذا
الكتاب المسمي بالعقود في بحث الحال وهذا الواعد علي هذا الوجه مستبشع
لا لطف له كما لا يخفي علي الذوق السليم من الاحاد مجرور بمن متعلق بلا تنحي
فاستصفيت فعل فاعل والجملة معطوفة علي استطلت منها اي من الكتب الثلثة
متعلق باستصفيت هنا اسم من الاسماء الاشارة مبني علي الفتح بل

علي السكون بسبب المبالغة من حيث الاحتياج الي المشار اليه كما ان الحروف محتاج
الي متعلقاتها لكن محله هيهنا نصب لانه مفعول استصفيت المختصر
منصوب لانه صفة هذا او عطف بيان لهذا و بدل المشهور عند الجمهور فيكون
علي كلام التعديرين تابعا المبني وتابع المبني تابع لمحله دون لفظه مثلا لا يقال
مثلا امس الدابر بكسر الراء بل الدابر برفعه فان قلت لم جاز نحو يا زيد الظريف
برفع الظريف حملا علي لفظ زيدا المبني علي الضم قلنا لمشابهة حركة المنادي
المبني حركة الاعراب في العروض حيث ان حركة الاعراب عارضة بسبب مجيء العامل
كما ان حركة البناء في المنادي المفرد المعرفة عارضة بسبب النداء ونفيت
معه معطوفة علي استصفيت عن حرف جر كل مجرور به فاعلم ان تنوين العوض
اما عوض عن المضاف اليه نحو يومئذ وحينئذ اصلهما يوم اذ كان كذا وحين
اذ كان كذا حذف المضاف اليه لان عوض عن التنوين واما عوض عن الحرف
او عن الحركة او عن الاعلال كما ذكروا في تنوين جوار منا انه عوض عن الياء
عند سيبويه و عن حركة عند المبرد وعن الاعلال عند البعض منهم والتنوين
فيه اي في كل عوض عن المضاف اليه اي من قبيل الشيء الاول دون ماعداه
اي عن كل واحد منها اي من الكتب الثلثة ها مصغرة تكرير فعلها مصدر التكرير
فيه اي في تكرير عايد الي كل في قوله عن كل منها وهو تكرير في تقديرا المصدر عا
مفعول نفيت اي نفيت عن كل تكراره ولا يجوز ان يكون ما موصولة لانه

يلزم ان يكون النفي نفس المسئلة المتكررة وهو غير جايز لان المراد نفي
التكرير دون نفي المتكرر ولو حكم بجواز نفيها اي بجواز نفي نفس المسئلة المتكررة
لم يكن الكتاب يعني المصباح مشتملا لهذه المسئلة المتكررة وهو غير
مراد بالضرورة الي الشاد لانه يلزم منه مثلا ان لا يكون مسئلة الفاعل مرفوع اصلا
مسئلة الي قوله الفاعل مرفوع بيانية اي مسئلة هي قولنا الفاعل مرفوع مذكورة
في الكتاب و بطلانه بين هكذا اشارة الي قوله ولا يجوز ان يكون ما موصولة
لا قيل لكن فيه نظر لانا لا نم انه يلزم من نفي المتكرر نفي نفس المسئلة المتكررة
التي هي المسئلة النحوية لان المتكرر هو الشيء الموصوف بصفة التكرار وصفة
التكرار داخلة في المتكرر من حيث هو متكرر ولا يلزم من نفي المجموع المركب من
الموصول والصفة نفي كل جزء اعني الموصوف الذي هو المسئلة النحوية ههنا
مع الصفة التي هي تكرارها لان نفي المجموع قد يكون بنفي قيد من قيوده ولو
قال بنفي جزء من اجزائه لكان اظهر فلم لا يجوز ان يكون كذلك اي ينتفي
المجموع بنفي قيد من قيوده واذا كان كذلك فنفي المتكرر ههنا بنفي تكرره
لا بنفي نفسه حتي يلزم ماذكرتم من نفي نفس المسئلة او نقول في رده ما قبل
ولا يجوز ان يكون موصولة انه يجوز ان يكون ما موصولة بتقدير المضاف
هكذا او نفيت عن كل منها تكرار ما تكرر فحي يستقيم الكلام فافهم فانه
من مزالق الاقدام استقلالا منصوب علي انه مفعول له لنفيت او علي انه

حال من ضمير نفيت بمعني مستقلا اما المعاد متعلق باستقلالا وهو اي المعاد
مصدر ميمي بمعني الاعادت والتكرار واستقلالا معطوف علي استقلالا الجائز
فيه الوجهان من كونه مفعولا وحالا ايضا المفاد متعلق باستقلالا واعلم ان
اللام في المفاد مصدر ميمي كالمعاد والتقدير لاجل استقلالي او مستقلا اما لا فائدة
التكرار علي ان يكون اللام عوضا عن المضاف اليه وليس باسم مفعول اذ لا يستقيم
المعني الا بارتكاب الحذف في فاعل الاستفعال و مفعوله معا اي لاستقلال
فائدة التكرار لمن يستفيد لان الاستقلال عد الشيء قليلا و ذا لا يتصور
في المفاد لان المفاد هو الشخص المستفيد علي تقدير كونه اسم مفعول ولا معني
لعده قليلا لكن الشارح اقتفي اثر صاحب الضوء فقال هو اي المفاد اسم
مفعول من افاد يفيد واللام فيه اما للعهد الخارجي والمعهود وهو الولد
فالمراد من المفاد الولد او اللام بمعني الجنس فالمراد من المفاد كل من استفاد
من هذا المختصر وقول من قال اللام بمعني الذي لا بمعني الجنس لانه في الصفة وهي
فيها اي اللام في الصفة اي في اسم الفاعل والمفعول دون الصفة المشبهة
بمعني اسم الموصول لا حرف تعريف فلا يكون للجنس بناء علي ان الموصول من المعارف
والتعريف ينافي الجنس والاستغراق يبطل قوله قول من قال مبتداء و بطل خبره و
ما بينهما مفعول القائل لانا نقول القول بكون اللام للجنس علي مذهب المازني

والاخفش لا على مذهب من قال انه اسم فان اللام عنده في الصفات مطلقا سواء
كانت تلك الصفات بمعنى الحدوث كالضارب وغيره اولا اي اولم يكن بمعنى الحدوث
بل كانت عداد الاسماء كالمؤمن والكافر فانهما اسمان لطائفتين معهودتين ويطلقان
على كل فرد من هاتين الطائفتين من غير ملاحظة كونه معهودا الآن او منكرا فيه
ولهذه ترى يستعمل اي شخص كان من المعارف بمعنى التصديق والانكار والجاهل
بهما وهذا نظير ذبيحة اذا اطلقت على ذات المذبوح من غير ملاحظة معنى الذبح
حرف تعريف خبر ان اللام ولو سلم انه ليس بحرف بل اسم موصول فلانه ان الموصول في
الحقيقة ينافي الجنسية والاستغراق كقولنا اكرم الذين يأتونك الا زيدا واضرب
العالمين بكسر اللام الا زيدا ونحو ذلك فانهما اي الذين واللام في العالمين موصولان
كاينان في هذين المثالين للجنس والاستغراق والا لما صح الاستثناء وكيف
الذي شرط دخول المستثنى في المستثنى منه على تقدير السكوت عن الاستثناء
وكيف ينافي الجنسية والاستغراق وارباب المعاني والبيان قالوا ان اللام
الاربعة للتعريف اعني العهد الخارجي وتعريف الجنس والاستغراق والعهد الذهني
جارية في الموصول والمضاف الى المعرفة باضافة معنوية على نحو جريانها في المعرف
باللام بعينه فليتأمل ولولا مخافة التطويل والاطناب لاطلعتها على فوايد
ايم قولها الا واحد بعد واحد من اولي الالباب **غير** هو صفة في الاصل بمعنى
المغاير اي مغاير المتغاير في حال كونه مغايرا لمعظم ويستوي فيه الاحاد

سلمنا ان فيه معنى الذي فهي تجري مجرى حرف في حسم التصرف ومما ينبغي ان يعلم ان النحاة
قد منعوا التعريف لفظة غير باللام مع كونه مضافا وان كان نكرة رعاية لصورة
الاضافة المعنوية ولم يوجد ذلك ايضا في كلام العرب العرباء بل في عبارات
بعض العلماء اي في كلام المصنفين فكأنهم جعلوه بمعنى المغاير وهو اي غير هنا
منصوب على الحالية من الضمير في استصعبت **مدخر** بالدال المهملة المشددة
مجرور لاضافة الغير اليه وهو اسم فاعل من الافتعال اصله مدتخر قلبت التاء
دالا فصار مددخر ثم ادغم الدال المعجمة في الدال المهملة بعد قلبها مهملة فصار
مدخر بالدال وجاز فيه ايضا مذخر بالذال المنقوطة المشددة بادغام الدال
المهملة في المعجمة بعد قلبها معجمة وذلك لان الدال والذال كلاهما من المجهورة
فيجوز ذلك الادغام نظرا الى اتحادهما في المجهورية بجعل الدال ذالا والذال
دالا وجاز فيه ايضا مذدخر بالمعجمة قبل المهملة بفك الادغام وتعليله الى
عدم اتحادهما في الذات **النصح** منصوب على انه مفعول مدخر **النصيحة**
مجرورة لاضافة فضل اليها وانما عمل مدخر في فضل لانه اريد به الحال او
الاستقبال واعتمد على غير وهو في معنى النفي يعني ان عمل اسم الفاعل
مشروط عندنا بشرطين الاول كونه بمعنى الحال او الاستقبال اي عند تجرده
عن اللام اذ عند دخول اللام الموصول عليه ليس هو في الحقيقة اسم فاعل
حتى يشترط في عمله كونه بمعنى الحال او الاستقبال بل هو فعل في صورة الاسم

كما اشرنا نحو الضارب زيد امس اي الذي ضرب وانما اشترط ذلك ليتم
مشابهته لفظا ومعنى واما اذا كان بمعنى الماضي فيشبه الماضي معنى لا لفظا وشبه
المضارع لفظا لا معنى فلا يتم مشابهته لا للماضي ولا للمضارع فلا يعمل على احدهما
ومما يجب ان يعلم ان هذا الاشتراط انما هو في عمله في غير الفاعل والظرف
والمفعول المطلق فانه يعمل في الفاعل عندهم سواء كان بمعنى الماضي او الحال
او الاستقبال وسواء كان مضمرا او مظهرا سببيا او غير سببي نحو زيد
ضارب او ضارب ابوه او ضارب في داره عمرو امس لان ادنى المشابهة بالفعل
يكفي للرفع لشدة اختصاص الرفع بالعمل وكذلك يعمل في الظرف والجار و
المجرور مطلقا لان الظرف يكفيه رائحة الفعل لاتساع وكذلك يعمل في المفعول
المطلق من غير هذا الشرط لانه ليس باجنبي عنه والشرط الثاني اعتماده
على احد الاشياء الستة وانما اشترط في عمله الاعتماد وعلى احدها لان
صلبه المحمول على خلاف وضعه لانه انما وضعه الواضع للذات المتصفة بالمصدر
وهي من حيث هي لا تقتضي فاعلا ولا مفعولا وانما اقتضاها باعتبار تضمنه
لمعنى المصدر فاشترط في عمله ان يكون واقعا عند العمل موقعا هو بالفعل اولى
منه بالاسم وذلك اما بكونه مسندا كما اذا اعتمد على الاربعة الاخيرة التي
سيذكرها فانه لا يجوز ان يكون مخبرا عنه فصار كالفعل اذ الاسناد من لوازم
الفعل او بوقوعه بعدها هو بالفعل اولى كما اذا اعتمد على الاستفهام والنفي

فان نفي

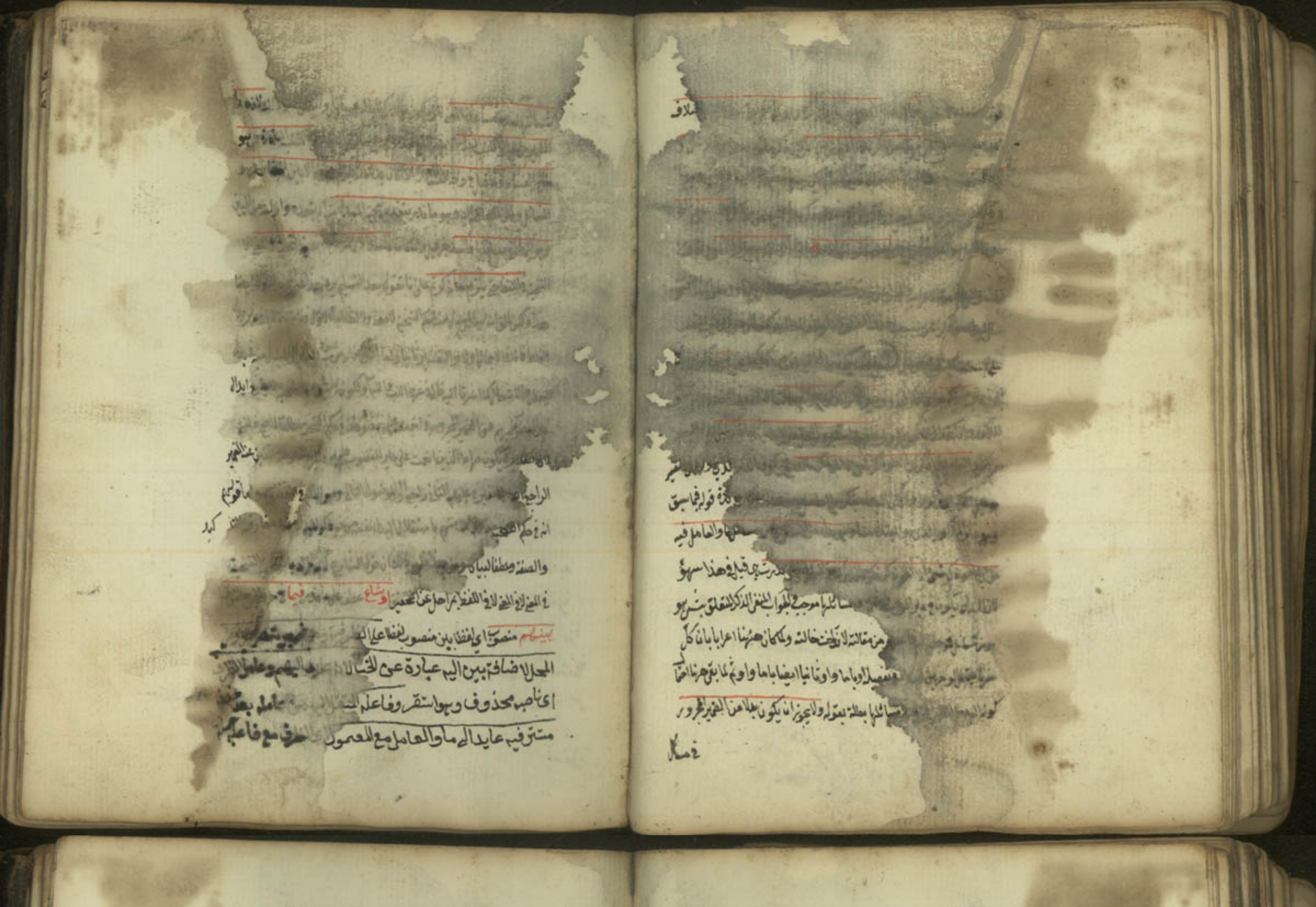
وان النفي انما يتعلق [illegible] دون الذوات و[illegible] الاحكام و
العوارض دون الذات ولهذا جاز نحو [illegible] زيدا [illegible] حرف تقوم منه اسم وفعل
في معناه نحو كخبر وليس مثال الاسم كما في قول الشاعر وان امرأ لم يعن الا بصالح الغير حظه من نف
النصب لاعتماده على غير ومثال الفعل نحو ليس قائم الزايدين قوله وان امرأ في مختار
الصحاح المرء الرجل تقول هذا امرء صالح وهذه مرأة صالحة وهذه مرة صالحة فاذا
ادخلت الف الوصل في المذكر قلت امرء فلك لغتان فتح الراء في كل حال واعرابها في كل حال واعرابها
فيكون في اللغة الثانية معربا من مكانين انتهى في قوله لم يعن على ورنه يوم اعواد ولخبر
بالكلام الابتدائية المفتوحة مرفوع على انه خبر ان ومهان على وزن مجيب اسم فاعل من اهان
يهين اهانة والمطامع جمع مطمع الطمع يعني ان الرجل الذي لم يهتم الا بصلاح باعانة القبائل
لا يليق نفسه باطراد الطمع في كل موضع له والثاني من تلك الاشياء الستة حرف الاستفهام ملفوظا
نحو اقائم زيد او مقدرا كقوله ليت شعري مقيم العذر قوم مرفوع تقديرا على انه فاعل
مقيم والعذر منصوب على انه مفعول له مقدما اي اقيم يعني يقبلون عذري قوله شعر بكرة الشباب
والرابع [illegible] على ما يسأل عنه بهذا الشرط فيه هو الاعتماد على الاستفهام سواء كان
مستفادا موخرا او من اسم نحو ابن جالس صاحبك جالس صاحبك وكيف مصبح ابناك وكم
ماكث صديقك والثالث من تلك الاشياء الستة المبتدا صريحا نحو قائم ابوه او منويا
كقوله وكم مالي عينه من شيء غيره فان مالي نصب عينه لاعتماده على كم الخبرية التي
ليست بمبتدا صريحا لكونه في الفاكرة غير محضة بل المبتدا منويا فانه مختص معنى

معنى الا يرى انك تقول كم رجل الصبيه بمعنى [illegible] الرجال ومن هذا عرف تخصيص المبتدا
النكرة بالصفة على تلك [illegible] الاسم ما بالصفة لفظا او [illegible] وما بالصفة تقديرا نحو قولهم شجة
في الارنب اي شجة واحد وشجة مثلا اللبن او بالصفة معنى وتبنيه كما في كم الجرية فان الوصف ههنا
من تمام معناه وليس [illegible] راجع لفظا الا ظهر رفع لفظ شجة [illegible] لا يوصف اصلا كذا قالوا
فاعلم ذلك والرابع من تلك الاشيا الستة الموصوف نحو مررت برجل عالم ابوه ولا الاربع
ذو الحال بان يكون اسم الفاعل حالا نحو جاني زيد راكبا غلامه ويجوز فيها اي الحال الاعني في مواضع
اعتماد اسم الفاعل فيها عارد في الحال الاعتماد تقديرا ايضا بان يحذف ذو الحال لفظا والسالم منها
الموصول نحو الضارب ابوه قال السيد ركن الدين العلوي المحققين في كبيره اسم شرح الكافية والرابع
الموصول حرف قال وقوله غفل عنه النحو معقول وزاد بعضهم على وجوه الاعتماد يعتمد على حرف
النداء نحو يا طالعا جبلا حيث نصب طالعا جبلا حتى انه مفعول له لاعتماده على يا لكن المحققين
قالوا الموصوف اعم من ان يكون ملفوظا كما ذكرا ومقدرا نحو يا طالعا جبلا اي كوكبا طالعا
على الجبل وزاد بعضهم ان يعتمد على ان قائما الزيدان ومما ينبغي ان يعلم في هذا المقام
انه كما ان الاسماء المشتقة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة تعمل باعتماد وكذلك
يعمل به ما يجري مجراها كالمنسوب والاستعارة مثل اتميمي ابوك واسد الزايدان فاستعير
الاسد بمعنى الجري فعمل عمله وكذا عملها تميمي في ابوك لكونه في قوة اسم الفاعل بمعنى منسوب
وهذا الاشتراط اي اشتراط الاعتماد وعند البصريين واما عند الكوفيين والاخفش
مثلا فلا اشتراط بالاعتماد وعدمه فعلى هذا لو كان قائم فيما في قولنا هذا
قائم ابوه
عند

عند البصريين خبر مقدم على المبتدا الا غير وعند الكوفيين والاخفش يحتمل الامرين صحة ان يكون
قائم مبتدا واما [illegible] الرجلان مرفوعا على انه فاعله سادة مسد الخبر والثاني ان يكون خبرا مقدما
وزيد مبتدا واما قائم الزيدان او الزيدون فيمتنع عند البصريين لامتناع ان يكون قائم خبرا عن
الزيدان او عن [illegible]
الزيدون لكونه اي كون قائم مفردا والزيدان او الزيدون ليس كذلك والمطابقة للمبتدا
شرط في الخبر المشتق افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا ليصح ارجاع الضمير منه
الى المبتدا وجائز عند الكوفيين اي قائم الزيدان والزيدون جائز عندهم وعند الاخفش
على تقدير ان يكون مبتدا وما بعده فاعله ساد مسد الخبر وهذا الخلاف بعينه عن على نحو
جار بينهم في عمل الظرف في اعتماده وعدمه يعني ان الظرف المستقر انما يعمل في الاسم الظاهر بعده
عند البصريين بشرط اعتماده على احد الاشيا الستة واما اذا لم يعتمد الظرف على شي
منها فالاسم الواقع بعده مبتدا مصدر كان او غيره والظرف المقدم خبره عاملا في الضمير
المستكن فيه المنتقل من عامله خبره اذ لا فرق عند الخليل بين الحالات وغيرها في اشتراط
الاعتماد واما عند سيبويه فان كان ذلك الاسم حدثا فارتفاعه بالفاعلية وان لم يعتمد
الظرف عليه لانه كان ادل شي على الفعل لانه من حيث هو حدث نحو الفعل وان كان غير
حدث فهو مرفوع على الابتداء كما هو عند الخليل واما عند الكوفيين والاخفش لا يشترط
الاعتماد في اعمال الظرف مطلقا كما لا يشترط في اعمال اسم الفاعل والمفعول في
حرف جر عليك مجرور به متعلق بما آخر وهو مصدر مضاف الى مفعول
وهو عبارات جمع عبارة من العبود اما من المعنى الى اللفظ بالنسبة الى المتكلم

[illegible]
او بالعكس بالنسبة الى المخاطب [illegible] في علم عبارة عن التعبير
[illegible] المفرد [illegible] الاضافة [illegible] اليه عايد الى الاسم البحث [illegible] الحاصل
من تنافر الحروف نحو الربع ومن غرابة نحو كاكاكاتم وافرنقعو ومن مخالفة القياس نحو
الحمد لله العلي الاجلل [illegible] غلام زيد [illegible] قبل الذكر
فحا في الكلام كقوله وهو ليس قرب قبر حرب قبر والتعقيد نحو قولي [illegible] اطلب بعد الدار
عنكم لتقربوا على ما فصل كل في موضعه مجرور صفة الحكم [illegible] كما يوصف
بها العبارة المفردة نحو كلمة فصيحة والمركبة مثل ما يقال كلام فصيح وفي الشرح قصيدة
فصيحة في النظم ولم يتبع الفصيح مع ان الموصوف جمع [illegible] كما مر في المقرط وغيرها
علم ولم من الحروف الجوازم للفعل المضارع وهي تجعله نحو لم تضرب وتسمى بالجحد المطلق
في عرف الصرفيين لانها موضوعة لمطلق الانتفاء فيجوز ان ينقطع في زمان الاخبار و
لما نحو لا يضرب وتسمى بالجحد المستغرق لوجوب اتصال نفيها بالحال وذلك لان
ما نفي لقد ضرب و قد ضرب اخبار عن المعنى المتصل بالحال فكذلك نفيه ولم ليس كذلك
لقلة حروف من لما وهذا من جملة مصداق ما يقال زيادة الحروف تدل على زيادة المعنى
وان الشرطية ان تضرب اضرب ولام الامر اللام الموضوعة للامر سواء كان امر الفاعل
الغايب والمفعول الغايب او الفاعل المتكلم والمفعول المخاطب وهي مكسورة والفتح ايضا
لغة ولا الناهية اي الموضوعة للنهي مطلقا فانها تجي للمخاطب والغايب على السوى
بخلاف اللام فانها لا تدخل على الفعل الفاعل المخاطب في الاغلب وقد يدخل ليفيد التاء
المخاطب

[illegible] حلو غاليا [illegible]
في قبل ذلك [illegible] خففوا ان [illegible] صيغة المتكلم [illegible]
والنهي [illegible] ان المتكلم في [illegible]
من الامر والنهي قلنا [illegible]
[illegible] وغير ذلك [illegible]
فسر الشريف رحمه في حواشي المشكاة فتغيرها بقوله اي اذا كان السابق في التعيار الخبر والطلب [illegible]
تغيرها اشارة الى ان صيغة المتكلم ليس على حقيقته بل المراد بها الاخبار عن وجوب التعيين [illegible]
هو بصدد المذكور [illegible] فانه تعين اطلو فعل مضارع مجزوم بلم سقط الياء علامة
الجزم لان اصله اطوي بالياء [illegible] في موضعه حرف العلة في اخر الفعل [illegible]
لحرف الصحيح في اخر الفعل [illegible] اللام [illegible] فاعله مستتر فيه [illegible] والجملة معطوفة
على جملة استقصيت ذكر منصوب لانه مفعول اطلو شيء مجرور [illegible] اليه من حرف جر
مجرور بها [illegible] المسائل التي [illegible] والجار والمجرور
متعلق باطلو ذكره حرف من حروف الاستثناء [illegible] الا [illegible] على بعض ما
تستثنى في الكلام سواء كان حرفا او اسما او فعلا الا وحاشا وعدا وغير وسوى
وليس ولا يكون ولا سيما وبيد وبيد بمعنى غير [illegible] في مثل قوله تعالى عليها [illegible] حفظ ما موصوفة
[illegible] ما هو مع فاعله جملة فعلية صلة وفاعله مستتر فيه عائد الى ما او هو مع صلته منصوب
المحل اما على الاستثناء المنقطع [illegible] ذكر [illegible] لان المستثنى ليس من جنس المستثنى منه
الذي هو ذكر والعامل اي عامل النصب في المنصوب [illegible] الموصول مع صلته الا



جملة ... الموصول مع صلته ... متعلق ... وثم محذوف على ... وعلى تقدير
... [illegible] ... لالتقاء الساكنين
... الساكنين ... والدال فيه ... [illegible]
... [illegible] ... هل من الافعال ... [illegible]
... [illegible] ... [illegible]
... [illegible] ... بالزيادة ثم ... [illegible]
شيئا والحاصل ... [illegible] ... من ... [illegible]
... [illegible] ... ان كانت
... [illegible] ... ذكرنا في هذه
... [illegible] ... مسئلة ... [illegible] ... ذكرنا
لا منع ... [illegible] ... من ... والنحو ... تلك المسئلة
الكلفة ... عشرة دراهم ... عشرون مرفوع مبتدأ ... خبر ... متعلق
بالخبر ... التسعة الا الثمانية الا السبعة الا الستة الا الخمسة الا الاربعة الا الاثنين الا الواحد
لو قال له علي عشرة ... الا واحدا الا الاثنين الا الثلثة الا الاربعة الا الخمسة الا الستة الا السبعة
الا الثمانية الا التسعة فاللازم في الاول خمسة وفي الثاني واحد لا يليق ذكر وجه التسعة من العشرة
التخريج هنا ولعلنا انه تنبيه فنقول اما ان اللازم في الاول خمسة فلانا لو اخرجنا التسعة من العشرة
بقي واحد واذا دخلنا معه ثمانية صارت تسعة واخرجنا منها سبعة بقي اثنان اذا دخلنا معها ستة صار
ثمانية اخرجنا منها خمسة بقي ثلثة ادخلنا معها اربعة صارت سبعة اخرجنا منها واحدا بقي خمسة فكان ...

اثنين صح

وتقع هنا خلل ... موجب ... في المرض وفي التعليل ... المسئلة
انه يجمع المثبت على حدة ويجمع المنفي على حدة ثم ينقص المنفي عن المثبت فما بقي هو المقر به فالمثبت
عشرة وثمانية وستة واربعة واثنان والمجموع ثلثون والمنفي تسعة وسبعة وخمسة وثلثة وواحد
والمجموع خمسة وعشرون فاذا ينقص الاقل من الاكثر بقي خمسة واما ان اللازم في الثاني واحد
فان ... [illegible] ... اثنين ... ما استثنى ... تلك العشرة ... [illegible]
... استثناء من ... [illegible] ... الا ... الاكثر من الاقل لا يصح وهكذا الاستثناء
من العشرة ... الباقية ... العشرة فقوله الا سبعة ... تسعة من العشرة فهو واحد وعلم
... هذا الباب هكذا ولو ذكرت ... المستثنى الثاني بعدما يصح دخوله فيه كان من النفي
اثباتا ومن الاثبات نفيا نحو له علي عشرة الا تسعة الا ثمانية ... فاللازم ...
ولو ذكرت بعده الا اثنين الا ثلثة وهكذا الى التسعة بان تقول له علي عشرة الا تسعة الا ثمانية
الا سبعة الا ستة الا خمسة الا اربعة الا ثلثة الا اثنين الا واحدا الا اثنين الا ثلثة الا اربعة
الى الا تسعة فاللازم واحد لانك اذا قلت الا اثنين بعد الا واحدا صار اللازم عشرة ثم
اذا قلت الا تسعة فلم يبق اللازم واحد واعلم ان استثناء المساوي غير جائز وان اتفق
مثلا لا يصح الا اذا انضم اليها ما يخرج عن المساواة وههنا كذلك انتهى اذا عرفت هذا فلعل
الشارح انما قال له علي عشرة الا اثنين الا ثلثة الى بدون التعرض الى الواحد بناء على صحة
العبارة لكن لا يذهب عليك ان الفرق الظاهر ما في الكتاب مسئلة وما ذكره ههنا
في الكتاب مسئلة وما ذكره ههنا في الكتاب مسئلة اخرى ... لا ينبغي ان يترك فيما
الا واحد كما لا يخفى على المدرك الماهر فلهذا احترزنا في وجه تخريج المسئلة الثانية
ماذكرناه وعليك بالتدبر فانه مبحث يليق بالتدبر واعلم ان في تخريج المسئلة

الاو [illegible] علي ما ذكره الافعل
ثم وجد في بعض المرضي عند بعض المحققين من شراح اللباب وهو الذي حققه بقوله واعلم
ان هذا المثال يكون الثالث من المستثنى مستثنى من الاول ويكون في المعنى الاول الذي
يستثنى منه ان كان منفيا كان الثاني مثبتا وان كان مثبتا كان الثاني منفيا ونقول وجه
الطبطا ههنا امران الاول ان يجعل كل وتركا للتسعة والسبعة والخمسة والثلثة و
الاثنين مثبتا والثاني ان يسقط المستثنى من المستثنى منه ثم يضاف ما بقي من هذه المستثنى
منه الى المستثنى الثاني حافظا مبلغه ثم سقط من هذا المجموع المستثنى الثالث وهلم جرا الى
ان يبلغ الواحد مثلا اذا اخرجت التسعة من العشرة بقي منها الواحد وهذا الواحد
اذا ضم الى الثمانية مثلا صارت تسعة فاذا اخرجت من هذه الثمانية الخمسة بقي ثلثة واذا
ضم هذه الثلثة الى الاربعة صارت سبعة واذا اخرجت من هذه الستة واحد بقي خمسة
هذا وههنا فوايد اخرى مهمة لا ينبغي ان تهمل وان طال الكلام منها ان الفعل الواقع
بعد الا لا يقع الا مفردا غالبا ولنا لا يقع الا بعد النفي فان وقع بعد المضارع لا يشترط
ان يكون قبلها فعل بل وجد النفي كان نحو ما زيد الا يفعل فيا الا بما زيد فاعل فيكون
خبر المبتدا وان وقع بعدها فعل مضارع ماض بشرط ان يكون قبلها فعل منفي
كقوله تع وما يأتيهم من رسول الا كانوا او في معنى النفي في القسم انشدت الا فعلت
فان معناه ما اسألك الا فعل فهو مستثنى مفرغ ومنها وقوع الجملة الاسمية بعد الا
كقولك ما جاءني الا زيد خير منه فاذا وقعت الجملة بعد النكرة فهي صفة والاجود ان يكون
حالا عند من جوز الحال من النكرة ويجوز دخول الواو معها فتقول ما رايت احدا الا زيد
خير منه فلا يجوز ان يكون بدلا من احد لان الجملة لا تبدل من المفرد ومنها ان حذف المستثنى يجوز

تحقيقا

[illegible] تحقيقا عند قيام قرينة قال ابو حنيفة [illegible]
دون غير صاحبي [illegible] ادوات الاستثناء وحرفا الا كما يكون مظهرا يجوز اضماره نحو
قوله تع شهد الله انه لا اله الا هو ومنها ان الاستثناء الواقع عقيب الجمل كقول القائل
من قذف زيدا فاجلده ثمانين بفسقه ومرد شهادته الا الذي يتوب فعند الشافعي يرجع الى
الى الكل وعند ابي حنيفة رح يختص بالجملة الاخيرة وذهب بعضهم الى التوقف والبحث
عنه خارج عن الفن فان قيل فما تجعل في قولنا لا حول ولا قوة الا بالله فان الاستثناء
الواقع بعد الجملتين لان معناه لا حول عن معصية الله الا بالله ولا قوة على طاعة
الا بالله قلنا ان الاستثناء المذكور راجع الى الثانية ويقدر في الجملة الاولى استثناء
آخر لدلالة الثاني عليه او نقول ان الحول والقوة لما كانا بمعنى واحد صح رجوع الاستثناء
اليهما لتنزلهما منزلة شيء واحد و**ترجمة** على وزن دحرجة اي تسميته الواو للعطف
ترجمة فعل فاعل ومفعوله والضمير البارز راجع الى المختصر والجملة معطوفة اما
على جملة استصفيت او على جملة لما ارد والاول اولى من جهة المعنى وان كان بعيد
من جهة اللفظ ووجه الاولوية لا يخفى على الذوق السليم **بكتاب** مجرور بالباء
متعلق بترجمت **المصباح** لا يخفى ان ليس اسم بعد المركب المجموع فلعل ذكر الكتاب يكون
تعظيما لشانه مجرورة باضافة الكتاب من اضافة العام الى الخاص كخاتم فضة
ليستضيء اي ليستنير يعني انما ترجمته بالمصباح لاستضاءة بانواره على ما خرجت
عن الحرج بتدبر واللام جارة وان المصدرية مقدرة بعدها لانه لا تدخل الفعل
الا بعد تقرير ان يكون الفعل في قوة الاسم لكونه في تاويل المصدر كما مر في وارجعه يتعلق وليستضيء
فعل المضارع منصوب بها اي بان المصدرية وفاعله الضمير المستكن فيه اي في ليستضيء هو

عا [illegible] المولد **بانواره** متعلق [illegible] الى [illegible] الاضافة الانوار الضمير راجع
الى هذا المختصر والمراد بانواره مسائله اللطيفة ومباحثه الشريفة وفي هذا الكلام استعارة
بالكناية لان المص شبه المختصر بالمصباح في ازالة الظلم بجامع ظلمة كالجهل والجملة اما الازالة اي
الظلمة في المصباح فظا واما الازالة في المختصر فلانه مزيل الظلمة الجهل بالممارسة متعلق بمزيل
والاشتغال به عطف تفسير وهي في الحقيقة تمثل اشد الظلام ثم اثبت له ما هو من لوازم المصباح بقوله
بانواره والتشبيه المذكور اي تشبيه المص المختصر بالمصباح في ضميره استعارة مكنية وهذا الاثبات
استعارة تخييلية قوله قرينة لها اما مرفوع على انه خبر بعد خبر او صفة لتخييلية واما
منصوب على الحالية فتدبر **ويستضيء** اي يغتنم معطوف على يستضيء والضمير المستتر عائد
الى الولد **مغانم** منصوب على انه ليستضيء وهو جمع الغنائم جمع غنيمة واضافه الى **انواره**
اضافة العام الى الخاص اي مغانم من انواره فيكون اضافته بمعنى من كخاتم فضة لان المغانم المرادة
ههنا الانوار الحاصلة من المختصر كما ان الخاتم هو الفضة فيصح كون الاضافة بمعنى من لان خاصتها
وهي كون المضاف محمولا موجودة ههنا والمراد بها اي بتلك الانوار الحاصلة من المختصر مسائله
الشريفة التي فوق كل نعمة والضمير البارز مجرور لاضافة الانوار اليه راجع الى المختصر **وكررت** فعل
فاعل ومفعول وهو اي المفعول الضمير البارز المتصل وهو عائد الى المختصر والجملة معطوفة
على جملة ترجمته في معنى كسرته طويته وهو ضد النشر على كسر عبد القاهر لان السابق المفسول
اذا نشرت طويته على كسر القصاب كان المختصر شبه هذا المختصر بالثوب المطوي وجعلته مشتملا
منصوب على انه حال او مفعول ثان **على** حرف جر **خمسة** مجرورة بها متعلق بكسرته **ابواب**
مجرورة لاضافة الخمسة اليها **الباب** في الاصل ما يتوصل اليه ثم استعمل في ما يتوصل به الى المقصود الا بعد
المجاوزة عن باب اعطم تبويب ليل ابواب مرفوع على الابتداء **الاول** صفة الباب هو نقيض الاخر

اصل

[illegible] اوله على [illegible] الموصوف على خلاف ما عليه [illegible] وادوات [illegible]
الاول [illegible] جمع على او اهل واوالي وفي قيل اهل وولعل وزنه فوعل فقلبت الواو والاولي
همزة لتناسب قوة المتكلم في الابتداء ولم يجمع على اوائل لاستثقال في الصحاح اذا جعلت
اول صفة صرفته تقول لقيته عاما اولا ومعناه في الاول اول من هذا العام وفي الثاني قبل
هذا العلم وتانيث الاول وجمعا اول مثل اخرى والاخرى **في الاصطلاح** جمع اصطلاح وهو
اتفاق جماعة على تخصيص شيء بشيء والجار مع المجرور في محل الرفع على انه خبر للمبتدا النحوية
مجرورة صفة الاصطلاحات وانما لم يقل النحويات موافقا الاصطلاحات لانها اي النحوية
اسندت الى ضمير الجمع وهو الاصطلاحات فيجوز الوجهان كما مر غير مرة فان قيل النحوية ليس بفعل
ولا بمعناه ما يشتق من الفعل فاين الاسناد قوله متعلق لما يفهم من الكلام السابق اعني الاستقرار
الانكاري او الاسناد فيه لانه لا وجه لها ان الاستثناء الا فيما او في الفعل وفيما في معناه ولهذا
تسمعهم يقولون ان الخبر لابد وان يكون فعلا او معنى فعل ما او لين مثل قولنا زيد اخوك عمرو
وغلامه لمثل مواخيه ومملوكه قلنا ان الياء فيهما في النحوية ياء النسبة فيكون في معنى الفعل اذ التقدير
في الاصطلاحات المنسوبة الى النحو فان النحو اسم محض كما تقول بصرة فلا يجيء الوصف منه واذا انسب
وقلت نحوها شيء وبصري باعرابه في سلك الصفات يقول رجل الهندي الغلام على انه فاعله فوله
رجل هندي غلامه فلا اشكال فهي اي اصطلاحات جمع المصطلحات ولهذا اي لكونها جمع المصطلحات جمعت الا
انه جيء بصفة جمع المذكر جمع اي الاصطلاح انه مصدر الفظ والمصدر لا يثنى ولا يجمع وهو اذكر
المصدر واراد اسم المفعول كثيرا كالمفهوم وغيره كالقول بمعنى المقول والعطف بمعنى المعطوف والخلق
بمعنى المخلوق ونحو ذلك وهي اي الاصطلاحات هو بمعنى المصطلحات عبارة عن الالفاظ المتعددة كالكلمة
وانواعها من الاسم والفعل والحرف والكلام وانواعه اي انواع الكلام من الجمل الاربع الاسمية والفعلية
والشرطية والظرفية واعلم ان الاصل ان يكون الجملة اثنين اسمية وفعلية لان المركب المشتمل على

اي فعل اصطلاحي

مصطلحات

كالكلمة

المسند اليه يأتي الاسمي ... نحو زيد قائم وزيد ابوه قائم وازيد
اقائم وهل زيد قائم وما زيد قائم ونحو هيهات العقيق وشتان زيد وعمرو واقائم الزيدان وما قائم
الزيدان عند الجمهور خلافا لصاحب اللباب فان مثل هيهات الامر وما بعده من الجملة الفعلية دون الجملة
الاسمية وان بدئت بفعل سمي فعلية كما مر زيد وهل قام زيد وزيدا ضربته ويا عبد الله لان
التقدير ضربت زيدا ضربته وادعوا عبد الله وبه اخذ ابن الحاجب وصاحب اللب وابن مالك لكن
الزمخشري وصاحب اللباب خالفاها اعتبارين اخرين وجعلاهما قسمين اخرين من الجملة بيانه ان الجملة
الفعلية ان تجرد فعلها من الشرط ولزوم الاضمار فهي قسم من اقسامها يسمونه بذلك الاسم الاصلي
اعني الفعلية والا فان تضمن الشرط سموها شرطية سواء كانت مركبة من فعليتين نحو ان يكرمني اكرمه
او من شرطين معنى نحو ان كان حتى زيد يكتب فهو يحرك يده فحين لم يحرك يده لم يكتب وان لزم الاضمار فسمى
تلك الجملة ظرفية سواء كان في ملفوظا في الظرف او مقدرا فان الجار والمجرور يسمى ظرفا اصطلاحا كالشرط
اليه نحو ما في الدار زيد وما قدامك زيد هذا وقولنا في الشرطية معنى قيد زاده صاحب اللباب في شرح اللباب
وقوله معنى اشارة الى ان الشرط لا يجوز ان يكون جملة شرطية لفظا لانهم لا يولون الا ما يلي حرف الشرط
فاذا اراد ذلك ادخلوا الكان واسندوه الى ضمير الشان وجعلوا الشرطية
خبره فيكون الجملة فعلية لفظا وشرطية معنى انتهى وقوله التي يتوقف
معرفة الالفاظ عليها اي على تلك الالفاظ المتعددة المباحث الاتية فلهذا
اي فلتوقف المباحث الاتية عليها قدم المص هذا الباب الكاين في الاصطلاحات
على سائر الابواب هذا اطرد اي عقيبه بقوله الباب رفع اي مرفوع بالابتداء
الثاني مرفوع بتقدير اعلى انه صفة الباب في العوامل الجار والمجرور متعلق بمحذوف
لكونه مرفوع المحل على الخبرية اللفظية مجرورة على انها صفة العوامل القياسية مجرورة

مجرورة صفة بعد صفة كما للمعنوية ... اي قدمه هذا الباب على الباب الثالث لان العوامل
المذكورة في الباب الثاني قياسية وفي الباب الثالث سماعية والقياسية مطردة مثلا قولنا
الافعال اللازمة ترفع الاسم الواحد على الفاعلية وتنصب اسما اخر على المفعولية و
هذا قياس مطرد ولو ترك قوله فلهذا قياس مطرد ولو ترك قوله فلهذا قياس
لكان اظهر في جميع الافعال فلك ان تجري انت هذا الحكم في كل فعل سواء سمع من العرب
اولا والسماعية غير مطردة مثلا قولنا ان الباء تجر على وزن تمد صفة ولم لفظ لم
تجزم بفتح الميم سماعي وليس لك ان تتجاوزه انت عما سمعته من العرب ولا شك
خبر لقوله قولنا وقوله منحصرة فيما يسمع من العرب صفة كاشفة للسماعي
ان المطرد يستحق التقديم على غير المطرد لان ما لا يطرد في كلامهم جرى مجرى
الشاذ النادر عن القياس الخارج عن الاصل كذا قال في الضوء قوله النادر اي
الساقط وقوله الخارج صفة بعد صفة للشاذ والنادر المطرد ليس كذلك
فهو اولى بالتقديم فلذلك قدمه عليه ثم قال **الباب الثالث في العوامل**
اللفظية السماعية واعرابه كاعراب السابق لكن قدمه على الرابع لشرفه لان
اللفظية الا السماعية اقوى لانها تعرف بالحس البصري فيه بحث لان العوامل
اللفظية هي الالفاظ التي هي اصوات مخصوصة وهي ليست محسوسة بالبصر
بل بالسمع فلو قال اي فبحس السمع والقلب معا لكان اولى والمعنوية بالقلب
فقط لانه اي العامل المعنوي اما الابتداء الرافع للمبتدا والخبر او وقوع موقع
المضارع موقع جنس الاسم الرافع للمضارع او كون الصفة صفة لمرفوع او

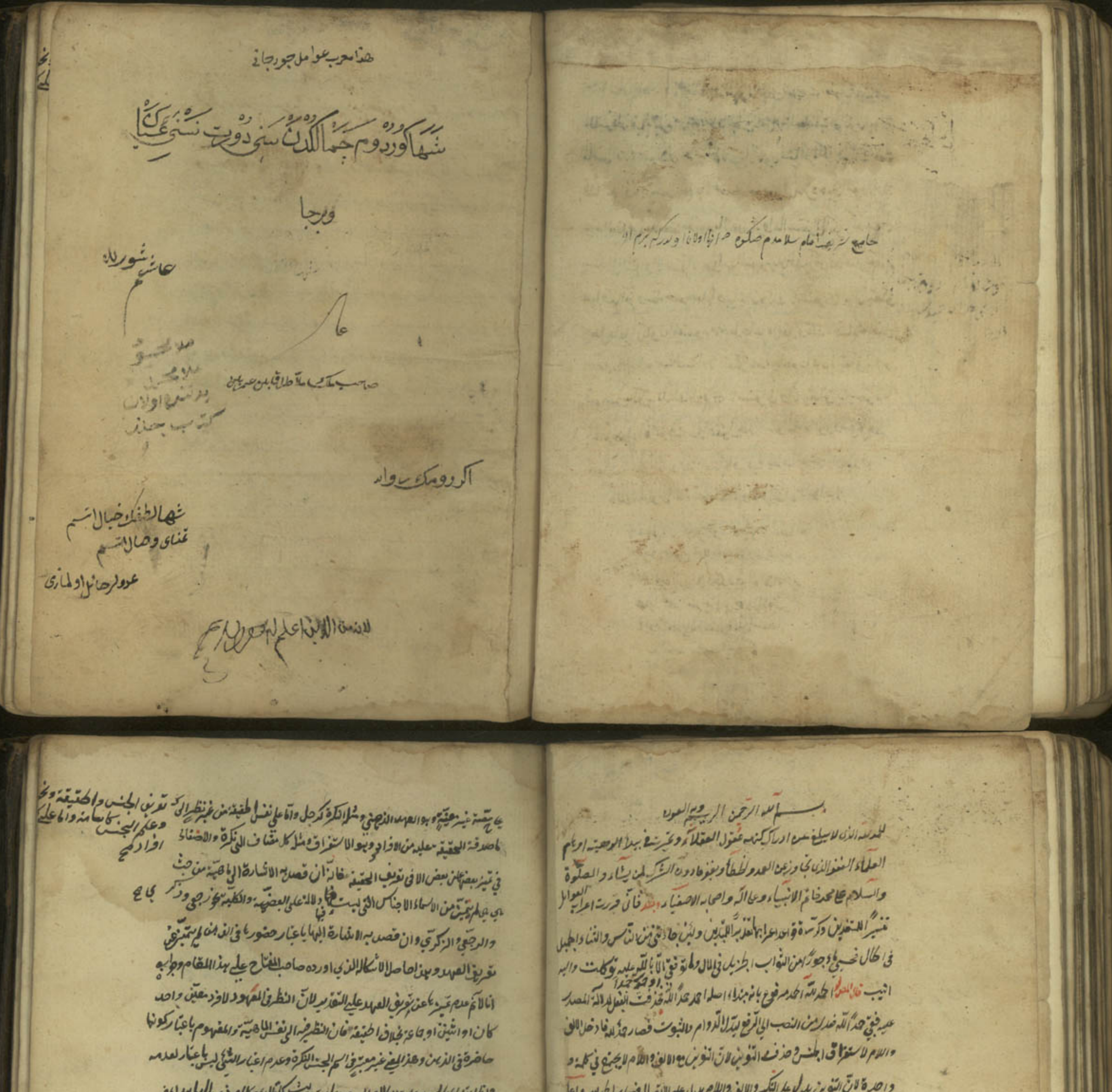
اوكون صفة لمرفوع صفة لمرفوع او منصوب او مجرور الا العامل في الصفة عند الاخفش على
ما سيجيء في اخر الكتاب في الباب الرابع ولا شك في مزية ما يعرف بالشيئين على ما يعرف بالشيء
الواحد المزية بمعنى الفضيلة فضيلة لا فعيل لها في الاساس تمزبت عليه اي فضلت وجمعها
المزايا ثم قدم المص الباب الرابع في العوامل المعنوية على الباب الخامس في فصول من العربية فانه
البحث فيه من التعريف والتنكير والتذكير والتانيث وغيرهما فانها من مهمات الفن
وليست بمقصود من هذا الفن وان كانت مقصودة في هذه الفن والفرق بين المقصود
من هذا الفن وبين المقصود في هذا الفن مقدم على المقصود في هذا الفن فلهذا قدم
الرابع على الخامس وافراد الصفات في الابواب في قوله من العوامل اللفظية حيث
قال اللفظية ولم يقل اللفظيات بالجمع وغيره مع ان موصوفها جمع وهي العوامل
يعلم مما ذكرنا في الكتب المضبوطة اي في قوله مختصرات المضبوطة ولعل المضبوطة
وقع تصحيفا من المبسوط لكن لا بد ههنا ان يذكر وجه الحصر ابواب الكتاب في
او حصره
الخمسة بان يقال المبحوث عنه في هذا الكتاب لا يخلو من ان يكون البحث موقوفا عليه
للمباحث الاتية او لا فالاول هو الباب الاول وان كان الثاني وهو ما لم يتوقف
المباحث الاتية فلا يخلو من ان يكون البحث فيه من جهة العاملية ولا فان
كان الاول فلا يخلو من ان يكون العامل قياسيا او سماعيا او معنويا فا
فالاول اي ما يكون فيه قياسيا هو الباب الثاني والثاني اي ما يكون العامل
فيه سماعيا هو الباب الثالث والثالث اي ما يكون العامل فيه معنويا هو

ولا شك في ان الكل واحد منهما معنى مختص بالمعرف الا بالقلب ع

هذا هو وجه تسمية الثاني المقصود الاصلي وغيره بخلاف الاول والمقصود من هذا الفن ع

الباب

هو الباب الرابع وان كان الثاني وهو ان يكون البحث لا من جهة العاملية فهو الباب
الخامس فان قيل لا يلزم من عدم كون البحث لا من جهة العاملية ان يكون هو الباب
الخامس الذي في فصول من العربية قلنا لا يجوز ان يكون شيئا اخر لم يكن فيه تلك الفصول
قلنا اعلم اولا ان الحصر اي الحكم بالانحصار اما عقلي اي متردد بين النفي والاثبات
يجزم العقل بمجرد ملاحظة مفهومه بالانحصار واما استقرائي لا يكون كذلك بل
يستند الى التتبع والاستقراء هذا هو المشهور بين الجمهور لكن قد اعتبر بعضهم
ههنا قسما اخر وسماه حصرا جعليا وبيانه ان ذلك الاستقرائي اما ان يتعلق
بجعل جاعل اي يكون المقسوم مما جعله جاعل على مقدار تلك الاقسام كالصحاح
المحصول على الابواب الخمسة او لا يتعلق بجعل جاعل فان لم يتعلق به فهو
قسم منه يسمونه بذلك الاسم اعني الاستغراق وان يتعلق به فيسمونه
بالحصر الجعلي اذا عرفت هذا فنقول هذا السؤال عام الورود في كل حصر
جعلي فيه لا عقلي لان بديهة العقل كافية فيه لا يتطرق اليه شبهة لكن يدفع
ذلك السؤال العام بالاستقراء والاخر الكتاب وابوابه لا
بالفعل لان الفعل يجوز ان يكون شيئا اخر
غير الخامس تم شرح هذه الاوراق بعون
الله الملك الرزاق وقد وقع الفراغ من تحرير
هذه النسخة الشريفة في اوائل جمادى الاول
في يوم احد بين الصلوة ... سنة



بسم الله الرحمن الرحيم وبه العون

الحمد لله الذي لا يبلغ سر ادراك كنهه عقول العقلاء وعجز عن بيان الوهيته اوهام
العلماء النحو الذي نجا وزعم العدو لطفا وبحفوها دون الشكر لمن يشاء والصلوة
والسلام على محمد خاتم الانبياء وعلى آله واصحابه الاصفياء وبعد فاني قررت اعراب العوامل
تنبيها للمتعلمين وكرسة قواعد اعرابها تقرب المبتدئين ولئن جاء بي من الناس والثناء والجميل
في الحال فحسبي اجوره من الثواب الجزيل في المآل وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه
انيب قال المصنف الحمد لله الحمد مرفوع بانه مبتدأ اصله احمد حمدا لله فحذف الفعل لدلالة المصدر
عليه فبقي حمدا لله فعدل من النصب الى الرفع ليدل على الدوام والثبوت فصار حمد لله فادخل الالف
واللام لاستغراق الجنس وحذف التنوين لان التنوين مع الالف واللام لا يجتمع في كلمة
واحدة لان التنوين يدل على التنكير والالف واللام يدل على الاتصال فصار الحمد لله واعلم
ان الالف واللام في كلام العرب قد يأتي للاشارة المذكور المتقدم كما تقول جاءني رجل
فاكرمت الرجل وعليه قوله تعالى كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول وقد يأتي
للاشارة الى واحد من الافراد باعتبار عهديته في الذهن كقولك ادخل السوق حيث لا عهد
في الخارج وقد يأتي للاشارة الى الحقيقة كما تقول الرجل خير من المرأة والفرس خير من الحمار وقد
يأتي بمعنى الكل كقوله تعالى والعصر ان الانسان لفي خسر والاول يسمى لام العهد الخارجي والثاني
يسمى لام العهد الذهني والثالث يسمى لام الحقيقة والرابع يسمى لام الاستغراق والظاهر ان التعريف
باللام اما ان يطلق على نفس الحقيقة من غير نظر الى ما صدقت الحقيقة من الافراد وهو
تعريف الجنس والحقيقة ونحوه علم الجنس كاسامة واما على حصة غير معينة وهو العهد الذهني من
الحقيقة واحدا كان او اثنين او جماعة وهو العهد الخارجي ونحوه علم الشخص كزيد وا
او ثنين صح

بحصة غير معينة وهو العهد الذهني ومثل النكرة كرجل واما على نفس الحقيقة من غير نظر الى
ما صدقت الحقيقة عليه من الافراد وهو الاستغراق ومثله كل مضاف الى النكرة والاضافة
في تمييز بعضها عن بعض الا في تعريف الحقيقة فانه ان قصد به الاشارة الى الماهية من حيث
هي هي بلا تمييز من الاسماء الاجناس التي يثبت فيها دلالة على البعضية والكلية يجوز جي وذكر صح
والرجعي الذكري وان قصد به الاشارة اليها باعتبار حضورها في الذهن لم يتميز عن
تعريف العهد وهذا حاصل الاشكال الذي اورده صاحب المفتاح على هذا المقام وجوابه
انا لا نسلم عدم تميزها عن تعريف العهد على التقدير لان النظر في المعهود الى فرد معين واحد
كان او اثنين او جماعة بخلاف الحقيقة فان النظر فيه الى نفس الماهية والمفهوم باعتبار كونها
حاضرة في الذهن وهذا المعنى غير معتبر في اسم الجنس النكرة وعدم اعتبار الشيء ليس باعتبار لعدمه
وانما ابتداء بالحمد رعاية الكلام المجيد ورعاية للحديث كما قال كل امر ذي بال لم يبدأ فيه
بحمد الله فهو ابتر او اجذم اعلم ان الحمد باعتبار الآلة خاص لانه لا يكون الا باللسان وباعتبار
المورد متعلق عام لانه يكون بالنعمة وغيرها على النعمة وغيرها كما يقال حمدت زيدا على شجاعته
وحمدته على طول قامته وحمدت على انعامه وان الشكر باعتبار الآلة عام لانه يكون با
للسان وغيره كما في قول الشاعر افادتكم النعماء مني ثلثة يدي ولساني والضمير
المحجبا باعتبار المورد خاص لانه لا يكون الا بالنعمة وان المدح لا يكون الا قبل النعمة ولهذا
لا يجوز ان يقال مدحت الله اذ لا يتصور تقدم وصف الانسان على نعم الله بوجه
من الوجوه لان الحمد ونعمه من الله تعالى وان الشكر اعم من هذه الثلاثة واللام
في لله حرف من حروف الجارة ولفظ الله مجرور بها والجار مع المجرور متعلق بثابت
مرفوع المحل بانه خبر المبتدأ وانما قال لله باسم الله دون غيره من الاسماء لكونه اسم الذات

تعريف الجنس والحقيقة ونحوه وعلم الجنس كاسامة واما على افراد صح

المستجمع بجميع الصفات فيختص جميع المحامد به لا بجميع الصفات المستجمع لا يوجد عليها بخلاف غيره
من الاسماء فانه لا يدل الا مفهومه للمطابقي وان الله عند الخليل وابن كيسان انه اسم غير مشتق
تفرد به الباري جل جلاله والاكثرون على انه مشتق واصله آله من الاله اي عبد عبادة
واله من الاسماء الاجناس كالرجل والفرس اسم يقع على كل معبود بحق وباطل ثم غلب على المعبود
بحق كما ان النجم اسم لكل كوكب ثم غلب على الثريا واما الله بحذف الهمزة بالحق لم يطلق
على غيره رب مجرور على انه صفة الله الرب هو المالك ويجوز ان يكون بمعنى التربية وهي الاصلاح
فيكون من قبيل وصف الشيء بالمصدر للمبالغة نحو رجل عدل العالمين مجرور بانه مضاف اليه الرب
والعالم اسم لكل موجود سوى الله تعالى اصله بمعنى العلامة لكونه دالا على الحدوث ووجود
المحدث الغير المحدث فاشبع فتحته فصار عالما وجمع مع انه اسم جنس لانه اريد به الانواع
ولا افراد وجمع بالواو والنون او بالياء والنون وان كان مختصا بالعقلاء وغيره
للتغليب والتغليب معتبر اذا كان الغالب اصلا ههنا كذلك والصلوة الواو عاطفة
والصلوة مرفوع بانها عطف على الحمد وهي من الله الرحمة ومن المؤمنين الدعاء و
من الملائكة الاستغفار فان قلت ليس للصلوة الا معنيان لغوي وهو الدعاء وشرعي وهو
الاركان المعلومة والافعال المخصوصة فمن اين جاز ان يكون الصلوة من الله تعالى
بمعنى الرحمة قلت لما كان معناه للصلوة حقيقة وهو الدعاء والاركان المعلومة والافعال
المخصوصة وغايته هي الرحمة ولما كان الحقيقي غير متصور من الله لانه يدل على الاحتياج
والله منزه عنه حمل على غايته وهي الرحمة كذا ذكر في شرح الديباجة لكن فيه مساهلة لان
الصلوة في اللغة ليست مختصة بالدعاء بل مشترك بين الصلوة الثلثة وهي الرحمة
والاستغفار والدعاء بقوله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي يا ايها الذين

امنوا

امنوا صلوا عليه الاية على حرف جر من حروف الجارة محمد مجرور بها والجار مع المجرور متعلق
ومتعلقه ثابت مرفوع محلا بانه عطف على الله وفيه وجه اخر وهو ان للصلوة مرفوع بانها
مبتداء على محمد مرفوع المحل على انه خبر المبتداء والمبتداء مع خبره جملة اسمية معطوف
على الجملة المتقدمة وهي الحمد لله ولا تشريك بينهما في عامل في الجملة الاولى المعنى الموصوف
لمحمد اولا هو المعنى في كونه محمودا انه يجوز ان يكون سببا في تسمية النبي صلعم بمحمد
هذا المعنى في ذاته لانه محمود الله تعالى واعتبار التناسب تسمية لترجيح الاسم على غيره شيء باسم
يغاير اعتبار المعنى في وصف شيء بشيء لتسمية انسان له احمر باحمر في وصفه باحمر فان اعتبار
التناسب في تسمية لترجيح الاسم على غيره حال صفته بالمعنى وبيان انه اولى بذلك من غيره
في الوصف لصحة اطلاقه ولهذا شرط بقاء المعنى في الوصف دون التسمية وعند زوال
الحمرة لا يصح تسميته بذلك وآله الواو عاطفة آله مجرور بانه عطف على محمد والهاء ضمير بارز
مجرور محلا بانه مضاف اليه لان راجع الى محمد فالآل لا يستعمل الا في الاشرف والاهل يستعمل في الاشرف
وغيره كما يقال اهل بيت رسول الله ويقال اهل الحجام ولا يقال آل الحجام فان قيل كيف قال الله
تعالى ادخلوا آل فرعون اشد العذاب والاشراف لا يتصور في الكفار قلنا الاشراف متصور
في الكفار باعتبار الدنيا لا باعتبار الآخرة ولكنه اختلف العلماء في الاصل آل قال بعضهم اصله اهل
بهمزتين قلبت الهمزة الثانية الفا لسكونها وانفتاح ما قبلها كما في آدم اصله ادم بهمزتين
وقال بعضهم اصله اهل لان تصغيره اهيل قلبت الهاء همزة لتقارب مخرجهما كما قلبت الهمزة
هاء في قوله هراق اصله اراق ثم قلبت الهمزة الفا وعن الكسائي سمعت اعرابيا فصيحا يقول
يقول اهل اهيل وآل اويل فتصغيره اويل لا اهيل وهو يطلق بالاشتراك اللفظي على ثلثة معان احدها
الجند وهو الاتباع في آل فرعون والثاني النفس نحو آل موسى وآل هارون بمعنى نفسهما والثالث

لانه عالم ح

وصونا حقيقة وبعج م

بمعنى اهل البيت فانهم نحو آل محمد وانما وجب ذكر آله بعد ذكره لانه تابع معنوي ايضا في الصلوة
معه لقوله صلعم اذا صليتم علي فعمموا او اراد بالتعميم على آله ثم على الآل اجمعين مجرور بانه تاكيد معنوي
لآله وبعد الواو ابتدائية لوقوعها في ابتداء الكلام وبعد ظرف من ظروف المكان من قبيل الجهات
الستة لكن اشتهرت بالزمان لكونها لمضافة الى الزمان فبني على الضم وانما بني على الحركة فرقا بين البناء
الاصلي والعارض على الضم جبرا للمحذوف منها باقوى الحركة منصوب محلا بانها مفعول فيه للفعل
المقدر اذ تقديره بعد زمان الفراق من حمد الله فاقول ان دخلة الفاء بعد الظرفية اما قيل بعد او كونها
مقدرت قبل بعد ان حرف من حروف المشبهة بالفعل تنصب الاسم وترفع الخبر العوامل منصوب بانها
اسم ان وهي جمع عامل وهو في اللغة الفاعل وفي اصطلاح النحاة ما اوجب كون اخر الكلمة على وجه مخصوص
من الاعراب في حرف جر النحو مجرور بها الجار مع المجرور متعلق بالكائنة منصوب محلا بانه صفة
العوامل او متعلق بمحذوف منصوب محلا بانه حال من العوامل والنحو وهي في اللغة يجيء على معان احدها
القصد يقال نحوت نحوك اي قصدت قصدك والثاني بمعنى المثل نحو مررت برجل نحوك اي مثلك و
والثالث بمعنى الجهة نحو توجهت الى نحو البيت والرابع بمعنى المقدار نحو لك عندي نحو الف اي مقدار الف
مقدار ذلك وفي الصناعة علم باصول يعرف بها احوال التراكيب العربية من حيث الاعراب والبناء و
والانصراف وعدمه ووجه التسمية ان ابا الاسود الدؤلي سمع قاريا يقرأ ان الله بريء من المشركين
ورسوله بجر رسوله فذهب الى امير المؤمنين بهذا واخبره ذلك فقال علي رضي الله عنه الفاعل مرفوع وما سواه
فرع عليه والمفعول منصوب وما سواه فرع عليه والمضاف اليه مجرور وما سواه فرع عليه وقال بعد
هذا المقال لابي الاسود الدؤلي اي اقصد واحفظ هذا فلذلك سمي هذا العلم نحوا على حرف جر ما موصولة
لا بد لها من صلة مشتملة على ضمير عائد الى الموصول لان الموصول مع صلته تنزل منزلة اسم
الواحد فلا بد من شيء يصل بينهما الف فعل ماض والهاء ضمير بارز منصوب محلا بانه مفعول به الف ج

الى الموصول

الى الموصول الشيخ مرفوع بانه فاعل الف والف مع ما عمل فيه جملة فعلية صلة للموصول والموصول
مع صلته مجرور المحل بعلى والجار مع المجرور متعلق ومتعلقه مقدرة منصوب محلا
على انه حال من العوامل الامام مرفوع صفة عبد مرفوع بانه عطف بيان للشيخ والقاهر
مجرور بانه مضاف اليه بعد بن مرفوع لكونه صفة عبد القاهر سقطت الهمزة من ابن لوقوعه
بين العلمين عبد مجرور بانه مضاف اليه لابن الرحمن مجرور على انه مضاف اليه الجرجاني
مرفوع بانه صفة ثانية للشيخ لان المرفوع اذا وصف ... رحمة مرفوع بانه مبتداء لفظة
الله مجرور بانه مضاف اليه رحمة عليه على حرف جر والهاء مجرور بها الجار مع المجرور متعلق
بثابت مرفوع المحل بانه خبر المبتداء مائة مرفوع بانها خبر ان عامل مجرور بانه مضاف اليه
مائة وانما قال على مائة الشيخ مائة عامل لان كون العوامل مائة عامل ليس باتفاقي بل
اختلفوا بعضها وقال بنو تميم ان ما ولا لا يعملان لانهما يدخلان الاسم والفعل وكل ما
ما يدخل على القبيلين لا يعمل وعند اهل الحجاز يعملان وبه ورد القرآن كقوله تعالى ما هذا بشرا
وقال الاكثرون ان العامل ليس هو الواو في المفعول معه بواسطة الواو وجعل صاحب
المصباح المفعول معه في موضع من الموضع الفعل في موضع اخر الواو عاملا لكنه
جل بقول علي ذكره في المائة والشيخ عبد القاهر عد الواو عاملا في المائة مع انه ذهب
الى ان العامل هو الفعل بواسطة الواو في مضافته لما ان الفعل لا يعمل الا عند وجودها
فكانه هو الذي اوصل الفعل الا حقيقة الواو عاملا على ضرب من التوسع والى ذلك
فالعمل للفعل على الحقيقة وهي الواو حالية هي ضمير مرفوع منفصل مرفوع المحل على الابتداء
راجع الى العوامل تنقسم فعل المضارع فاعل ضمير مستتر فيه راجع الى المبتداء والفعل مع
فاعل جملة فعلية مرفوع المحل على انه خبر المبتداء والمبتداء مع خبره جملة اسمية منصوب

فحينئذ يكون محلا لكونه حالا من العوامل اذ تقديره اعلم حال كونها منقسمة الى قسمين الى حرف جر وقسمين مجرور بها والجار مع المجرور متعلق بمتعلقه تنقسم منصوب محلا بانه مفعول به صريح لتنقسم لفظية مرفوعة بانها خبر مبتدا محذوف تقديره احدهما لفظية ويجوز فيها النصب بانه مفعول به لفعل محذوف تقديره اعني لفظية ويجوز الجر بانه بدل من القسمين وهي منسوبة الى اللفظ وهو في اللغة الرمي تقول لفظت الرحى الدقيق اي رمته وفي الاصطلاح صوت بالقوة او بالفعل يعتمد به مخرج حرف فصاعدا او معنوية اعرابها لفظية كاعراب لفظية وهي منسوبة الى المعنى وهي في اللغة الارادة وفي الاصطلاح ما يستفاد من اللفظ لا يقال ان اللفظية هي المنسوبة الى اللفظ فلا يجوز ان يكون لفظا واللوازم انتساب شيء الى نفسه وهو ممنوع كذلك المعنوية لانهم قالوا ان هذه النسبة ليست بالقوة حتى يلزم ذلك انما هي اصطلاحية فلا يرد منه ما قد يرد الصحيح فالمغايرة حاصلة قال المحقق في جواب ان العامل اللفظي لفظ بمعنى ملفوظ والمنسوب اليه يراد معناه المصدري فالمغايرة حاصلة بين المنسوب والمنسوب اليه الا في المعنوية فالمنسوب العام فلا يلزم انتساب الشيء الى نفسه فاللفظية الفاء جزائية واللفظية مرفوع بانها مبتدا منها من حرف جر والهاء ضمير بارز مجرور المحل راجع الى العوامل والجار مع المجرور متعلق بكائنة منصوب المحل على انه حال من المبتدا وتنقسم فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه راجع الى المبتدا والفعل مع فاعله جملة فعلية مرفوع المحل بانه خبر المبتدا والمبتدا مع خبره جملة اسمية مجزوم المحل على انه جزاء الشرط المحذوف تقديره ان قسمت العوامل الى لفظية ومعنوية تنقسم اللفظية ايضا الى سماعية وقياسية يعني ان اعتبر الجملة الى قسمين الى حرف جر وقسمين مجرور بها والجار مع المجرور متعلق بتنقسم منصوب المحل بانه مفعول به

خصاله صح

غير

غير صحيح لتنقسم سماعية وقياسية يجوز فيها ثلثة اوجه كما ذكرنا في اللفظية والمعنوية وهما في اللغة منسوبتان الى السماع والقياس والسماعية في الاصطلاح ما يوجد في تراكيب كلام العرب ولم يتركب فيها قاعدة كلية مشتملة على جزئياتها بخلاف القياس مثلا المتعدي عامل قياسي وفيه قاعدة كلية يشتمل على جزئياتها وهي ان كل فعل متعد يرفع وينصب والعلة فيه كونه متعديا فاذا عرفت هذه العلة امكنك تعدية هذا الحكم الى عمل الرفع والنصب الى كل ما وجدت فيه تلك العلة مثلا فرح يرفع وينصب وكذلك ضرب ونصر وغير ذلك وكذا الفعل اللازم عامل قياسي والقاعدة فيه اي كل فعل اللازم يرفع فقط والعلة كونه لازما غير متعد فهذا الحكم اي عمل الرفع الى كل ما وجدت فيه تلك العلة مثلا ذهب يرفع فقط لانه فعل لازم يرفع فقط فهذا ايضا قياس واسم الفاعل عامل قياسي وفيه قاعدة كلية يشتمل على جزئياته وهي ان كل اسم الفاعل يعمل عمل فعله والعلة فيه كونه مشابها للفعل المضارع والشرط الاعتماد وكونه بمعنى الحال او الاستقبال فضارب يعمل عمل فعله لوجود زيد ضارب غلامه عمرا الآن لانه مشابه للفعل بمعنى الحال او الاستقبال وكل اسم فاعل يعمل عمل فعله لوجود العلة والشرط فهذا يعمل عمل فعله لوجود العلة والشرط وكذلك المصدر عامل قياسي وفيه قاعدة كلية يشتمل على جزئياته وهي ان كل مصدر نكرة يعمل عمل فعله والعلة فيه كونه نكرة فضرب يعمل عمل فعله في عجبت من ضرب زيد عمرو الانه مصدر نكرة وكل مصدر نكرة يعمل عمل فعله وكذا الصفة المشبهة عامل قياسي والعلة كونها مشابهة باسم الفاعل نحو مررت برجل حسن وجهه يعمل كاسم الفاعل لانه صفة مشبهة وكل صفة مشبهة يعمل كاسم الفاعل فهذه كاسم الفاعل وكذلك اسم الفاعل عامل قياسي والعلة كونها مشابهة بالاسم الفاعل المنون في كونه مقتضيا تمييزا كاقتضائه مفعوله

فراقود ذي عندي راقود خلا يعمل النصب كاسم الفاعل المنون لانه اسم تام يعمل النصب كاسم الفاعل المنون اما السماعية فليست فيها قاعدة كلية يقاس ويقدر عليها مثلا الباء يعمل الجر وليس فيه علة حتى يمكن تقديره بهذا الحكم اي عمل الجر الى كل ما وجد فيه تلك العلة فان قلت ان حروف الجر مشبهة بالفعل يعمل بها كاسم الفاعل وغيره فكيف جعل اسم الفاعل قياسيا والحروف المشبهة بالفعل سماعية قلنا هذا اندفع بما قررنا قبيل هذا لكن يفيده تسهيلا للمتبدين وهو قولنا ان اسم الفاعل قياسي وفيه امر كلي يشتمل على جزئياته فليس فيه امر كلي يشتمل على جزئياتها ما لم تقدر على ان يقول حرف ينصب ويرفع لمشابهة الفعل بل يتوقف على السماع من العرب ان الحروف الستة تنصب وترفع لمشابهتها الفعل وكذلك حروف الجر وغيرها والقياس مصدر وردا استعماله من الثلاثي المجرد والمنشعبة يقول قاس يقيس قيسا وقايس يقايس مقايسة وقياسا وهو في اللغة التقدير يقال قاس الجراحة بالميل اذا قدرت عمقها به ولهذا سمي الميل مقياسا وهو في الاصطلاح المنطقيين قول مؤلف من قضايا اذا سلمت لزم عنها لذاتها قول اخر كقولنا ضرب فعل متعد وكل فعل متعد يرفع وينصب فانه قول مؤلف من قضيتين اذا سلمتا لزم عنها لذاتها ان ضرب يرفع وينصب وفي اصطلاح الفقهاء ابانة حكم احد المذكورين بمثل علته في الآخر كقولنا السماء مؤلف كالبيت والبيت حادث لانه مؤلف وهذه العلة موجودة في السماء فيكون حادثا وهو التمثيل في عرف المنطقيين وقياس في عرف الفقهاء فالسماعية الفاء جزائية والسماعية مرفوعة بانها مبتدا منها من حرف جر والهاء ضمير بارز مجرور المحل راجع الى اللفظية الجار مع المجرور متعلق بكائنة مقدر منصوب المحل بانه حال من المبتدا احد مرفوع بانه خبر المبتدا

والمبتدا

والمبتدا مع خبره جملة اسمية مجزوم المحل بانه جزاء الشرط المحذوف تقديره ان علمت انقسام اللفظية الى سماعية وقياسية فاعلم ان السماعية منها احد وتسعون مرفوع بانه عطف على احد عاملا منصوب على التمييز والقياسية الواو عاطفة مرفوع على احد بانها مبتدا منها من حرف جر والهاء ضمير بارز مجرور محلا عن راجع الى اللفظية والجار مع المجرور متعلق بكائنة منصوب المحل بانه حال من المبتدا سبعة مرفوع بانه خبر المبتدا او المبتدا مع خبره مجزوم المحل بانه عطف على الجملة الاولى عوامل مجرور بانها مضاف اليه سبعة مفتوحة بانها غير منصرف فيكون بالفتحة حالة الجر والمعنوية مرفوعة بانها مبتدا منها من حرف جر والهاء ضمير بارز مجرور المحل عن راجع الى العوامل والجار مع المجرور متعلق بكائنة منصوب المحل بانه حال من المبتدا وهو تثنية يكون بالالف حالة الرفع وبالياء حالة النصب والجر وههنا حالة الرفع فيكون بالالف حالة والمبتدا مع خبره جملة اسمية مجزوم المحل بانه عطف على الجملة المتقدمة وهي فاللفظية منها تنقسم فالجملة الجزائية الجملة مرفوعة بانها مبتدا ائة مرفوعة بانه خبر المبتدا والمبتدا مع خبره جملة اسمية مجزوم المحل بانه جزاء الشرط المحذوف ان علمت انقسام كل واحد منها الى عدد معلوم مفصلا فاعلم ان الجملة مائة عامل مجرور بانه مضاف اليه لمائة والسماعية الواو للعطف السماعية مرفوع بانه مبتدا منها من حرف جر والهاء ضمير بارز مجرور المحل عن راجع الى اللفظية والجار مع المجرور متعلق بكائنة مقدر منصوب المحل بانه حال من المبتدا تتنوع فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه راجع الى المبتدا وهو مع فاعله جملة فعلية مرفوع المحل بانه خبر المبتدا والمبتدا مع خبره جملة اسمية مجزوم المحل على انه عطف على المتقدمة

فاسمي عينه منها احد وتسعون عاملا على حرف جر تلثة مبني على الفتح لكونه بمنزلة الجزء الاول من الاسم المفرد بني على الحركة فرقا بين البناء الاصلي والعارض وعلى الفتح لخفة عشر مبني على الفتح لكونه متضمنا الحرف تلثة عشر تركيب تعدادي مجرور المحل بعلي والجار مع المجرور متعلق بتنوع منصوب محلا بانه مفعول به غير صريح لتنوع تنوع فعل مضارع منصوب بانه تميز الثلثة عشر واعلم ان التركيب ستة احدها تعدادي نحو ثلثة عشر والثاني اسنادي نحو زيد قايم والثالث اضافي نحو غلام زيد والرابع مزجي نحو بعلبك والخامس توصيفي نحو الحيوان الناطق يسمى ايضا تقييديا والسادس صوتي نحو سيبويه والمفعول خمسة احدها مفعول مطلق نحو ضربا في ضربت ضربا والثاني مفعول به مثل زيدا في ضربت زيدا والثالث مفعول فيه نحو يوما في ضربت يوم الجمعة والرابع مفعول له نحو تاديبا في ضربت زيدا تاديبا له وهذه الثلثة الاخيرة يكون صريحا وغير صريح والمفعول المطلق لا يكون الا صريحا والخامس مفعول معه نحو الخشبة في استوى الماء والخشبة وهو لا يكون الا غير صريح النوع مرفوع بانه مبتداء الاول مرفوع بانه صفة حرفي مرفوع بانه خبر المبتداء يجر فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه راجع الى حروف الاسم منصوب بانه مفعول به ونفس الفعل مع فاعله جملة مرفوع المحل بانه صفة لها فقط الفاء جوابية فقط اسم من الاسماء الافعال مبني لوقوعه موقع المبني وكونه بمعنى تقديره اذا جررت الاسم فقط اي فاسه يرفع الاسم ونصبها وعن جر الفعل والحروف لان الفعل لا يقبل الجر والحروف لا يقبل الاعراب وهي الواو ابتدائية هي ضمير مرفوع منفصل مرفوع المحل بانه مبتداء وحرفا منصوب على انه تميز ~~تسعة عشر تركيب تعدادي مرفوع المحل بانه خبر المبتداء حرفا~~

النوع الاول

راجع الى حروف سبعة عشر تركيب تعدادي مرفوع المحل بانه خبر المبتداء حرفا منصوب على انه تميز سبعة عشر احدها مرفوع لكونه مبتداء والهاء ضمير مجرور لكونه مضافا اليه لا حد راجع الى السبعة عشر الباء مرفوع على انه خبر المبتداء من حرف جر حروف مجرور بها والجار مع المجرور متعلق بكاينا منصوب المحل بانه حال من المبتداء الجر مجرور بانه مضاف اليه حروف والحرف في اللغة ظرف وسميت حرفا لانها لم يدل على معنى الا بالانضمام في شبهت الحروف الشي فان قلت لم سميته حرف الجر قلنا وضعها لتعليق الافعال الى ما يليه فسميته حروف الجر باعتبار معمولها فان قلت لم علمت الباء واخواته الخفض قلنا انما عملها لانها لا معنى لها الا في الاسماء فعلمه الاعراب الذي لا يكون الا في الافعال وهو الجزم وهي الباء وابتدائيه واللام حرف جر والهاء مجرور محلا باللام راجع الى الباء والجار مع المجرور متعلق بعدوده مرفوع المحل بانه خبر المبتدا موخر معاني مرفوع تقديرا بانه مبتداء خبره مقدم والفرق بين الاعراب التقديري والمحلي ان التقديري انما يستعمل حيث لم يستحق الكلمة الاعراب لكنه لا يظهر فيها لمانع والمحلي انما يستعمل حيث لم يستحق الكلمة الاعراب فالمانع من الاعراب في المحلي بجوهر الكلمة بناؤه بخلاف المانع في التقديري فانه حرف اخره الاول مرفوع بانه مبتداء اي المعنى الاول الالصاق مرفوع على انه خبر مبتداء نحو مرفوع بانه خبر المبتدا المحذوف تقديره مثاله نحو مررت بزيد ويجوز فيه النصب على انه مفعول لفعل محذوف تقديره امثله نحو مررت فعل وفاعل بزيد الباء حرف جر زيد مجرور بها والجار مع المجرور متعلق ومتعلقه مررت مجازا والتصق حقيقة لان مدلوله للالصاق فيكون متعلقه التصق كقولنا خرجت من البصرة اي ابتداء خروجي من البصرة فان متعلقه خرجت مجازا والابتداء حقيقة وتمام هذا البحث سيجي في المعنى الثالث

٢ باللام

كما ان حرف لا معنى لها الا في الافعال فعلمت الاعراب الذي لا يكون الا في الافعال

لاجل بنائها على معنى انها وقعت في محل الوقوع ومنعها لظهور فيه الاعراب

اذن الله تعالى حذف التصق واقيم مررت مقامه قصدا للاختصار لدلالة الباء عليها ومنصوب المحل بانه مفعول به غير صريح لمررت مجازا لان الصاق المرور في الحقيقة بموضع لا بذاته بل زيد فاعل يقرب حذف واقيم زيد مقام القيام قرينة والفعل مع فاعله فيه مجرور المحل على انه مضاف اليه نحو اي حرف من حروف التعدية التصق فعل ماضي مرفوع او مرفوع تقديرا بانه فاعل التصق بموضع الباء حرف جر موضع مجرور بها والجار مع المجرور متعلق بالتصق منصوب المحل بانه مفعول به غير صريح التصق يقرب فعل مضارع منه من حرف جر والهاء مجرور المحل عن راجع الى الموضع والجار مع المجرور متعلق بيقرب منصوب محلا بانه مفعول به غير صريح ليقرب زيد مرفوع على انه فاعل يقرب والتصق مع ما عمل فيه مجرور المحل على انه وقع تفسير المررت بزيد والثاني الواو للعطف الثاني مرفوع على انه عطف على الاول الاستعانة مرفوعة بانها معطوفة على الالصاق وفيه وجه ان الثاني مرفوع بانه مبتداء والاستعانة مرفوع بها خبره والمبتداء مع خبره جملة اسمية معطوفة على الجملة الاولى نحو مرفوع بانه خبر مبتداء محذوف كتبت فعل وفاعل بالقلم الباء حرف جر القلم مجرور بها والجار مع المجرور متعلق بكتبت منصوب المحل على انه مفعول به غير صريح لكتبت وكتبت مع ما عمل فيه مجرور المحل بانه مضاف اليه نحو اه حرف تفسير استعنت فعل فاعل في حرف جر الكتابة مجرور بها والجار مع المجرور متعلق باستعنت منصوب المحل بانه مفعول فيه غير صريح لها وكذلك بالقلم لكنه مفعول به غير صريح لها واستعنت مع ما عمل فيه مجرور محلا لوقوعه تفسيرا لكتبت بالقلم والثالث الواو عاطفة الثالث مرفوع بانه مبتداء المصاحبة مرفوعة بانها خبر المبتداء والمبتداء مع خبره جملة اسمية معطوفة على الجملة المتقدمة نحو مرفوع بانها

خبر مبتداء محذوف اي مثاله نحو خرج زيد بعشيرته اعرابه ظاهر اي حرف تفسير خرج فعل ماضي زيد مرفوع بانه فاعل بصحبة عشيرته الباء حرف جر صحبة مجرورة بها الجار مع المجرور متعلق بخرج منصوب المحل لانه مفعول به غير صريح بخرج عشيرته مجرورة بانها مضاف اليه لصحبة الهاء ضمير بارز مجرور المحل بانه مضاف اليه عشيرته اليه راجع الى زيد خرج مع ما عمل فيه مجرور المحل بانه تفسير خرج بعشيرته وفيه نظر ووجه النظر انه جعل متعلق في التفسير خرج مع ان المتعلق في الحقيقة مدلول الحرف كان المتعلق في خرجت من البصرة الابتداء فان قلت لا نم ان التعلق في الحقيقة هو الابتداء بل حاصلا او حصل لانهم فروا بهذا المثال بقولنا ابتداء خروجي من البصرة فكان حاصلا او حاصل قلنا لا نم انهم فروا بهذا القول بل بقولنا ابتداء في الخروج من البصرة ولئن سلمنا انهم فروا بهذا القول بعينه لكن لا نم ان لا يكون المتعلق هو الابتداء لان الحصول منسوب الى الابتداء فكان المتعلق هو الابتداء معنى فان الحاصل عبارة عن الابتداء في الخارج تامل تدبر والرابع المقابلة اي مقارضة وهذه الجملة عطف على الجملة متقدمة وهي الاول الالصاق او والثالث المصاحبة وباقي اعرابها ظاهر نحو مرفوع بانه خبر مبتداء محذوف بعت فعل فاعل بهذا او منصوب المحل بانه مفعول به صريح لبعت بهذا الباء حرف جر هذ مجرور بها محلا والجار مع المجرور متعلق لبعت منصوب المحل لكونه مفعول به غير صريح لبعت وهو مع ما عمل فيه مجرور المحل بانه مضاف اليه لنحو والخامس التعدية نحو مرفوع بانه خبر المبتداء المحذوف ذهبت فعل فاعل بزيد الباء حرف جر من حروف الجارة زيد مجرور بها والجار مع المجرور متعلق بذهب مجازا او متعلقه في الحقيقة عديت ذهابي زيدا او حروف جر لا تغير معنى الفعل الا الباء في بعض المواضع نحو مررت بزيد وجلست بالمسجد فان معنى الفعل مرور

الكلام وجلوس المتكلم في جميع الاحوال نفي المواضع الذي تنسبر فيه معنى الفعل وجب ان يكون
بمعنى مع عند المبرد نحو ذهبت بزيد اي مع زيد معناه الاول ذهاب المتكلم فتبيّنت الباء
وجعله مشتركا بين المتكلم وزيد وعند سيبويه لم يجب ان يكون بمعنى مع بل يجوز ان يكون
بمعنى الهمزة وبمعنى مع فمعناه الاول ذهاب المتكلم ومعناه الثاني اذهاب زيدا والاول
باب المشترك بينهما والسادس الظرفية نحو جلسته فعل فاعل بالمجد يتعلق بجلسته
وهو في الحقيقة يتعلق الظرف اي ظرفه بجلوس في المجد والسابع اي سابع المعاني
الباء زائدة فان قلت المعنى السابع الفاصحة او التاكيد او تحسين اللفظ فلم قال زائدة
قلنا اذا كان الحرف زائدا كان المعنى ايضا زائدا فاعراب زايدة اما الرفع بانها صفة
لفصاحة مقدرة تقديره والسابع فصاحة زائدة واما النصب بانها حال الشيء المبتدا
اي وال بع فصاحة حال كونها زائدة وانما حذف الخبر لئلا يتوهم الاختصاص شيء دون
شيء لمذهب نحو التبع اي تحو مذهب بحكمك نحو هل حرف من حروف الاستفهامية زيد مر
فوع بانه مبتدا بقائم الباء حرف جر قائم مجرور بها والجار مع المجرور غير متعلق بشيء مرفوع المحل
بانه خبر المبتدا وهي زايدة لانه ان حذفه يستقيم المعنى انما زائدة للتاكيد او الفصاحة
او التحسين اللفظ بحسب اقتضاء المقام والثامن التفدية نحو بابي وامي الباء حرف جر الي مجرور
بها تقديرا متعلق بفداك اي فداك فدا فعل ماضي الكاف ضمير الخطاب منصوب المحل
بانه مفعول به للفدي ابي مرفوع تقديرا على انه فاعل الفدي وامي مرفوع تقديرا بانه عطف
على ابي ويجوز ان يكون المتعلق فداك بشرط الدال اي فداك الله ابي وامي وقد يقع ههنا سؤال
وجواب لابد من ذكرهما وذلك ان القائل ان يقول ان الباء على تقدير ان زائدة اما
على تقدير ان يكون المتعلق من الثلاثي المجرد فلان كل فعل يرفع نفسه ولا يحتاج الى

الواسطة كما في قوله تعالى وكفى بالله شهيدا واما على تقدير كون المتعلق ثلاثيا مزيدا فيه فلانه
متعدد لم يوجد حرف جر انصب بالفعل المتعدي الاول ولم يزيايتها ولا يمكن بناؤها زائدة
كونه غير مذكور وهي ان حذفه لم يستقم المعنى وعن الثاني انما حرف الجر هي في الكلام على
حد من اذا كان الاستغراق الجنس نحو ما رأيت من رجل في انها مفيدة للاستغراق ان
لم يكن قد وصله فعلا الى الاسم لا يري ان الفعل ما قبلها يتناول الاسم بنفسه للتاكيد
ارد بها افادة معنى آخر غير التعدي وهو الاستغراق الجنس كذلك الباء بد خرج الكلام
وان كان الفعل الذي قبلها متعديا لقصدك الى الالة عليه حال كونه غير مذكور والحذف
اذا ذكر الفعل لم يحتج الى ذكر وكذلك لم يحتج الى من في نحو ما رأيت من رجل اذا ذكر
المتعلق الحقيقي نحو استغرق عدم رؤيتي جميع الرجال وهذا شبه واضح والثاني مرفوع تقديرا
بانه مبتدا او من مرفوع محلا على انه خبر المبتدا ولها معان اعرابها ظاهر ايضا منصوب بانه
مفعول مطلقا للعامل المحذوف تقديره ايضا اي احملها في الحكم حملا على سبق احدها الابتداء
الغاية المراد بالغاية جميع المسافة اطلاق اسم الجزء على الكل اذ الغاية هي النهاية ليس لها الابتداء
والانتهاء نحو سرت من البصرة يعني فعل نفس فاعله ضمير مستتر فيه راجع الى الغايب وهو المتكلم الابتداء
مرفوع بانه مبتدا السير مجرور تقديرا على انه مضاف اليه للابتدا من البصرة جار ومجرور
متعلق على حده مرفوع المحل بانه خبر المبتدا وهو مع خبره منصوب المحل بانه مفعول به ليعني
والفعل مع فاعله فيه جملة فعلية تفسيره مجرور المحل بانه تفسيرية لجملة المتقدمة فهنا سؤال
وجوابه مذكور من قبل فلا نعيده لئلا يطول الكتاب ويعرف الواو ابتدائية الكلام
يعرف فعل مضارع مبني للمفعول والضمير المستتر فيه قائم مقام فاعله راجع المعنى الاول
بصحة وجار ومجرور يتعلق بوضع يعرف منصوب المحل بانه مفعول به غير صريح

يعرف وضع مجرور بانه مضاف اليه لصحة الابتداء مجرور بانه مضاف اليه لوضع في حرف جر
موضعه مجرور بها والجار مع المجرور يتعلق لوضع منصوب المحل بانه مفعول غير صريح له والهاء
ضمير بارز مجرور المحل بانه مضاف اليه بموضوع راجع الى من والمراد من الوضع في موضعه اكر
الابتداء او ما يدل على الابتداء في الكلام الذي ذكر فيه من سواء حذفه بعد ذكر مدلوله او
لم يحذف مبتدا السير البصرة او ابتدا السير من البصرة والثاني مرفوع تقديرا بانه
مبتدا والتبيين مرفوع بانه خبر المبتدا او الجنس مجرور لكونه مضاف اليه لتبيين كقوله تعالى الكاف
بمعنى المثل مرفوع المحل بانه خبر المبتدا المحذوف تقديره مثاله مثل قوله تعالى قول فعل فاعله
ضمير مستتر فيه راجع الى المبتدا المحذوف اي هو تعالى عن جنس المقال ويحتمل ان يرجع الى
الله تعالى فتقديره عند القراء والنثر فاجتنبوا فعل فاعل امر الحاضرين الرجس منصوب بانه
مفعول به له من الاوثان الجار مع المجرور متعلق بالكائن او كائنا منصوب المحل
بانه حال من الرجس او صفة فاجتنبوا مع فاعله فيه منصوب المحل بانه مفعول
القول لكونه صفة يفهم من تفسير الرجس بالذي لان الذي وضع وصلت الى وصف المعارف
بالجمل لان الجمل لا يكون الا نكرة لانه خبر شايع كالفعل اي جائز في الاستعمال في كل موضع
صدق معناها فان قام مثلا دال على قيام صادر عن شخص اي شخص كان كذلك الجملة
نسبة القيام الى الذات في اي مادة كانت فلا يجوز ان يوصف المعارف بها لان الموصوف لا بد
صفة بالنكرة وما كان كذلك وقد سهم اجادة الى ان يوصف المعارف بالجمل يتوصلوا
بالذي الى وصفها بالجمل كما توصلوا الى الوصف بالاجناس بذو و لما لم يمكن لهم ان
يقولوا مررت برجل فرس مثلا قالوا مررت برجل ذي فرس اما عند المجهول فمن
البيانات فمنها ظاهر صفة لما قبلها ان كان قبلها نكرة نحو رأيت رجلا من قبيلة قريش

وحال ان كان لان الفعل يجب ان يكون معلوما عند المخاطب فيجوز ان
يخصص الاسم الذي هو الموصول والرجس في قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من
الاوثان حال من الرجس فان قيل ان الحال قيد العامل وانتفاء القيد يستلزم
انتفاء القيد فلم يوجد الامر بالاجتناب في غير الاوثان قلنا ان من ههنا لا تخرج من معنا
الابتداء اذا جعل مبتدا او اجتناب الرجس هو الاوثان اي الذي موصول مرفوع
المحل بانه مبتدا او راجع الى الموصول الاوثان مرفوع بانه خبر المبتدا وهو مع خبره صلة
للموصول وهو مع صلته منصوب المحل بانه تفسير من الاوثان او حرف من حروف
العاطفة للشك من المتكلم او للتشكيك من المخاطب نحو جاءني زيد او عمرو وللابهام نحو
وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين او الاباحة وللتخيير نحو ليدخل الدار زيد او عمرو
والفرق بينهما ان التخيير يقيد ثبوت الحكم لاحدهما فقط بخلاف الاباحة فانه يجوز فيها الجمع
ايضا فمنها للاباحة قائم مرفوع بانه مبتدا وخبره محذوف وهو عندي فالمبتدا مع خبره
جملة اسمية منصوب المحل بانه مفعول القول محذوف التقدير او عندي فاتم
من فضة جار مجرور يتعلق بكائن مرفوع المحل بانه صفة المبتدا او ويعرف اي المعنى الثاني
بصحة جار مجرور يتعلق بيعرف منصوب المحل بانه مفعول به غير صريح ليعرف وضع مجرور
لكونه مضاف اليه لصحة الذي مجرور المحل بانه مضاف اليه لوضع مكانه منصوب بانه
مفعول فيه لوضع والهاء ضمير بارز مجرور المحل بانه مضاف اليه لمكان راجع الى من و
والثالث للتبعيض نحو شربت من الماء اي بعض الماء بعض منصوب بانه تفسير للماء
تابع لمحله فان قلت ان تابع المعرب تابع للفظه وتابع المبني لمحله فكيف قلت انه تابع
المعرب تابع للمحل قلت يجوز اذا اعتبر اعراب محله اعراب لفظه نحو ما زيد بقايم

وقاعدا ابا النصب والجر او نقول انه تابع المبني لان محل الكل محل الجملة والجملة من حيث
هي هي مبنية وافادت من الدراهم اي بعض الدراهم والرابع مرفوع بانه خبر مبتدأ
بمعنى الباء حرف جر ومعنى مجرور بها تقديره او الجار مع المجرور متعلق بكائن مرفوع
المحل بانه خبر المبتدأ في مجرور محلا بانه مضاف اليه بمعنى كقوله تعالى اذا نودي للصلوة
من يوم الجمعة اذا ظرف من الظروف المبنية وهي تضاف للزمان المستقبل سواء دخل
الماضي او غيره وفيه معنى الشرط وبني لاحتياجه الى الغير وهو المضاف اليه منصوب المحل
وعامله جوابه وهو فاسعوا ولا يجوز ان يعمل فيه الفعل الذي فيما قبله ولا يلزم ان يعمل
شيء في نفسه فان قلت لم لم يجز ان يكون بمعنى متى نحو متى تخرج اخرج فانه مشتمل
على جميع الازمنة قلنا انها لم تصلح للمجازاة لانها قد لزمتها الاضافة منافي معنى المجازاة لا
قتضاء الابهام الاضافة تنافي وكذلك حيث واذا ما نحو حيث ما تذهب اذهب واذا ما
تخرج اخرج نودي فعل ماض مبني للمفعول بمعنى اذن فالقائم مقام الفاعل الوقت
ويجوز ان يكون في معناه ثم يكون بعض المؤمنين قائم مقام الفاعل فان قلت
النداء لكل المؤمنين فكيف يكون بعض المؤمنين قائما مقام الفاعل قلنا ان
المريض والاعمى والعبد والمرأة ليس بمنادى لان الجمعة ليست بواجبة عليهم
ونودي مع ما عمل فيه مجرور المحل بانه مضاف اليه لاذا للصلوة متعلق بنودي
منصوب المحل بانه مفعول غير صريح لنودي اي في يوم الجمعة منصوب المحل بانه
تفسير لمن يوم الجمعة والخامس زائدة اي معناه زائدة نحو ما جاءني من
احد ما نافية جاء في فعل مفعول بمعنى جاء من حرف جر احد مجرور بها والجار مع
المجرور غير متعلق بشيء مرفوع المحل بانه فاعل ما جاءني وهو مع ما عمل فيه

مجرور

مجرور المحل بانه مضاف اليه لنحو اي ما جاءني من احد جملة تفسيرية مجرور المحل
لوقوعها تفسير الجملة ما جاءني من احد ويعرف مبني للمفعول والضمير المستتر فيه قائم مقام
فاعله راجع الى الخامس بانها لو اسقطت لم يختل المعنى الباء حرف جر وان حرف من حروف
المشبهة بالفعل لابد لها من اسم منصوب وخبر مرفوع والهاء منصوب المحل بانه اسم ان
راجع الى من لو حرف من حروف الشرط اسقطت فعل الشرط والضمير المستتر قائم مقام
فاعله راجع الى من ولم حرف من حروف الجازمة تجزم جزاء الشرط يختل مجزوم بلم والمعنى مرفوع تقديرا بانه
قائم مقام فاعله وفعل الشرط وجزاء الشرط مجموعهما مرفوع المحل بانه خبر ان وان مع اسمه
وخبره مجرور المحل بالباء والجار مع المجرور متعلق بيعرف منصوب المحل بانه مفعول به غير
صريح ليعرف والى مرفوع المحل بانه خبر مبتدأ محذوف اي والثالث الى والمبتدأ مع خبره
عطف على الجملة المتقدمة وهي احدها الباء او على الجملة التي هي الثاني من ولها معنيان
الواو ابتدائية لوقوعها في ابتداء الكلام معنيان مرفوع بانه مبتدأ مؤخر والجار
مع المجرور متعلق بعد وان مرفوع المحل بانه خبر المبتدأ احدهما انتهاء الغاية نحو سرت من البصرة
الى الكوفة والثاني بمعنى الباء زائدة في معنى مع ظرف من ظروف المكانية المبهمة مشابه
لعند من حيث انه يتناول جوانب الشيء منصوب على الحكاية ومجرور تقديرا بانه مضاف
اليه بمعنى واعراب البواقي غني عن الشرح وهو خبر اي بمعنى الثاني قبلا اي بمعنى الثاني
قيل كقوله تعالى الكاف بمعنى المثل مرفوع المحل بانه خبر مبتدأ محذوف اي مثاله مثل قوله تعالى
ويزدكم قوة الى قوتكم الواو عاطفة يزد فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه راجع الى ربكم مجزوم
لفظا بانه عطف على الجملة جزاء الجمع هي يرسل السماء عليكم مدرارا وضمير المخاطب منصوب
المحل بانه مفعول به ليزد وقوة منصوب بانها تمييز عن الجملة اعلم ان التمييز ما يرفع الابهام

المستقر في الاسناد والاسناد والتعلق واحد طرفيه فالتمييز الاول يسمى تمييز الجملة ويجيء بعد
تمام الكلام وهو اما ان يكون بمعنى الفاعل نحو طاب زيد نفسا تقديره طاب نفس زيد او
بمعنى المفعول نحو فجرنا الارض عيونا اي عيون الارض فالتمييز فيما نحن بصدده من
قبيل الثاني وتقديره ويزد قوتكم في الابهام ههنا في تعلق الزيادة بالضمير لا في الزيادة
على الافراد والتمييز في الثاني اي الابهام الذي يكون في احد طرفيه يسمى تمييزا عن المفرد
ويجيء بعد تمام الاسم نحو عندي راقود خلا فالابهام ههنا في الراقود لا التمييز فارتفع بقولكم فلا
الى حرف جر قوتكم مجرورة بها والضمير مجرورة المحل بانه مضاف اليه والجار مع المجرور
يتعلق بيزد منصوب المحل بانه مفعول غير صريح ليزد ويزد مع ما عمل فيه منصوب
المحل بانه مقول القول اي مع قوتكم منصوب لوقوعه تفسيرا الى قبله تابعا لمحله قوة مجرور
بانها مضاف اليه مع والضمير مجرور ابانه مضاف اليه كقوله تعالى الواو للعطف والكاف بمعنى
المثل مرفوع المحل بانه عطف على الكاف التي هي بمعنى المثل ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم
الواو عاطفة لا تاكلوا نهي حاضر اموالهم منصوبة بانها مفعول بها للا تاكلوا والضمير
للجمع الغائبين مجرور المحل بانه مضاف اليه لاموال راجع الى اليتامى الى حرف جر اموالكم
مجرور بها والضمير مجرور المحل بانه مضاف اليه لاموال والجار مع المجرور يتعلق بلا تاكلوا
منصوب المحل بانه مفعول به غير صريح للا تاكلوا والمتعلق في الحقيقة محذوف لانها للمصاحبة
فتقديره لا تضموا اموالكم فان قلت ان مدلوله الى للمصاحبة ثم جملة متعلقة لا تضموا
قلنا الانضمام والاجتماع والانضمام والمصاحبة مناسب لمعنى التوفق فجاز استعمال احدهما
في موضع الآخر ولا تاكلوا مع ما عمل فيه جملة فعلية انشائية معطوف على الجملة فعلية انشائية
وهي لا تتبدلوا الخبيث بالطيب وهي مع ما عمل فيه منصوبة المحل بانه مقول القول اي

مع

مع اموالكم وما اشبه ذلك الواو عاطفة ما موصولة لابد له من صلة فيها ضمير عائد
الى الموصول اشبه فعل ماض فاعله ضمير مستتر فيه راجع الى ما وهو فاعل جملة فعلية صلة
للموصول ذلك منصوب المحل بانه مفعول به لا شبه اشارة الى قوله تعالى والموصول
مع صلته منصوب المحل بانه عطف على الجملة المتقدمة وفي مرفوع محلا بانه خبر مبتدأ
محذوف تقديره والرابع في ولها معنيان احدهما الظرفية وهو حلول الشيء في غيره
حقيقة او مجازا منصوب بانه على التمييز من حلول الشيء ويرفعان لابهام المستقر
في نسبة في اضافة لان نسبة في الحقيقة اليهما وهي اضافة المصدر الى فاعله
فكان في المعنى فاعلين على انه حال من حلول الشيء او مجازا منصوب بانه عطف
على حقيقة والحقيقة في الاصل بمعنى فاعل من الشيء او بمعنى مفعول من حقيقة
الشيء اذا اثبته نقل الى الكلمة الثابتة او المثبتة في مكانها الاصلي والتاء فيها
للنقل من الوصفية الى الاسمية والمجاز في الاصل مفعل من الجواز المكاني نحو
اذا تعداه نقل الى الكلمة الجائزة اي المتعدية مكانها الاصلي او الكلمة المجوز
بها على معنى انهم جازوا بها مكانها الاصلي كذا في المطول مثال الاول مرفوع بانه مبتدأ
الحقيقي مجرور بانه مضاف اليه لمثال نحو مرفوع بانه خبر المبتدأ الماء مرفوع لكونه
مبتدأ في الكوز متعلق بحاصل مرفوع محلا بانه خبر المبتدأ وهو مع خبره جملة اسمية
مجرور المحل لكونها مضاف اليه لنحو والمال الواو عاطفة والمال مرفوع بانه عطف
على الماء في الكيس جار مع المجرور يتعلق بداخل مرفوع المحل عطف على في الكوز
وفيه وجه آخر وهو ان المال مرفوع مبتدأ في الكيس مرفوع محلا بانه خبر المبتدأ وهو
مع خبره جملة اسمية معطوفة على الجملة المتقدمة في بستر في عامل الجملة وهو

نحو فكان محل الجملة الثانية مجرور المحل الجملة الاولى اما في الوجه الاول فمشترك في عامل
المؤول لان المال مشترك في عامل المال في الكيس في عامل الكوز ومثال المجازي نحو انجاني
في الصدق لان النجي في الحقيقة من عند الله والاعراب بهذه الجملة كالاعراب
الذي تقرر قبيل هذا واعلم ان المجاز عقلي ولغوي والعقلي هو اسناد الفعل او معناه
الى ملابس له غير ما هو له نحو انبت الربيع البقل فان انبت والربيع استعمل كل واحد
منها في المعنى الموضوع له لكن انبت اسند الى الربيع مجازا لان الانبات في الحقيقة
مسند الى الله تعالى وانما سمي هذا الاسناد مجازا عقليا لان الحاكم بهذا بل هو العقل
دون الوضع والمجاز اللغوي هو الكلمة المستعملة في غير ما وضع له كالاسد اذا
استعمل في الرجل الشجاع وانما هذا مجاز اللغوي لان الحاكم بذلك هو الوضع دون
العقل والمجاز فيما نحن بصدده من العقلي دون اللغوي لان النجاة والصدق
استعمل كل واحد منهما في المعنى الموضوع له لكن اسند النجاة الى الصدق وفي الحقيقة
مسندة الى الله تعالى واعلم من هذه التقرير الحقيقة العقلية واللغوية فافهم كما الكاف
بمعنى المثل مرفوع المحل بانه خبر المبتدا المحذوف ما موصول بمعنى شيء اي هو مثل
شيء ان الهلاك في الكذب ان حرف من حروف المشبهة بالفعل لابد له من اسم
منصوب وخبر مرفوع الهلاك منصوب بانه اسمها في الكذب مرفوع المحل بانه خبرها
وهي مع اسمه وخبره مجرور المحل بانها صفة لما موصوفه والثاني بمعنى على وهو قليل
كقوله تعالى الكاف بمعنى المثل مرفوع المحل بانه المبتدا المحذوف اي مثاله مثل
قوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل الواو عاطفة واللام حالية اصلبن فعل
فاعل نفس متكلم وحده مبني على الفتح لكونه بمنزلة الصدر من المركب والضمير

الفعل منصوب المحل بانه مفعول به لاصلبن والجار مع المجرور متعلق ومتعلقه ولاصلبن
منصوب المحل بانه مفعول به غير صريح لاصلبن وهو مع ما عمل فيه منصوب المحل بانه
مفعول مقول القول والخامس اللام ولها معان احدها التمليك نحو المال لزيد والثاني
التخصيص نحو الجل للفرس والثالث التعليل نحو ضربت زيدا للتاديب والرابع بمعنى عن اذا
استعمل مع القول كقوله تعالى قال الذين كفروا للذين امنوا قال فعل ماضي الذي اسم موصول
كفروا صلته وهو فعل ماضي فاعل ضمير بارز عايد الى الموصول وهو مع صلته مرفوع المحل
على انه فاعل لقال واللام في للذين حرف جر والذين اسم موصول امنوا صلته مجرور المحل
باللام والجار مع المجرور متعلق بقال منصوب بانه مفعول به غير صريح لقال وقال مع ما عمل
فيه منصوب المحل بانه مقول القول اي عن الذين امنوا اي تفسيره عن حرف جر والذي
اسم الموصول مع صلته مجرور المحل بعن والجار مع المجرور منصوب المحل بانه تفسير لما قبله
وليس معنى الآية ان الكافرين خاطبوا المؤمنين لانه لو كان كذلك لوجب ان يقولوا
لو كان خيرا ما سبقتمونا اليه نعم ان معناه قال الذين كفروا عن الذين امنوا لو كان خيرا
ما سبقتمونا اليه وفيه نظر لانه ذكر في الكشاف وغيره في التفاسير ان هذا كلام الكفار فانهم
قالوا للذين امنوا لو كان ما اتى به محمد خيرا فقال ما سبقنا هو ولا المؤمنين ولا يقال لو كان
كذلك لقال ما سبقونا لانا نقول لا يلزم ذلك لجواز انهم خاطبوا بعض المؤمنين كما هم مثلا
وارادوا بقولهم ما سبقونا البعض الاخر فعلم ان معناه قال الذين كفروا عن الذين
امنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه كما قال منهم كذا في الوافية في شرح الكافية اقول
اقوال انهم بعض الكفار خاطبوا بعضهم واخبر عن المؤمنين بانه ما اتى به محمد لو كان
خيرا ما سبقونا المؤمنين لان الخطاب لو كان للمؤمنين لما احتيج الى الاخبار عنهم

والحادي عشر معان فصاعدا زائدة كقوله تعالى فلكم والسادس رب وهي كائنة للتقليل
ولها صدر الكلام فلا يقال جاءني رب رجل وذلك لانها للتقليل والتقليل والنفي من وادي
واحد الا ترى انهم يقولون قل رجل يقول ذلك الا زيدا بمعنى ما رجل والنفي له صدر الكلام
وانما يختص النفي والاستفهام والشرط بصدر الكلام لانها معان يدخل على الجملة فيغير
معناها فوجب ان ينصرف الغاية الى ذكرها اولا ويكون ما معمولة في الكلام وتختص
باسم نكرة موصوفة لانها لما كانت موضوعة للتقليل والنكرة دالة على الشياع والكثرة
وجب اختصاصها ليصح من التقليل فيها موصوفة وانما لزم الوصف لانه اذهب
في باب التقليل لان رجلا عالما اقل من رجل وحده والنكرة اسم موضوع لشيء لا بعينه بخلاف
المعرفة نحو رب رجل كريم لقيته نحو مرفوع بانه مبتدا محذوف اي مثاله نحو رب حرف جر رجل
مجرور بها كريم مجرور بانه صفة لرجل والجار مع المجرور متعلق بلقيت منصوب المحل
بانه مفعول به غير صريح للقيت وقد بقي هنا سؤال وجواب جمهم مما ذكرنا في بحث التقليل
فلا نعيد لئلا يطول الكتاب والسابع على وهي كائنة للاستعلاء نحو زيد على السطح وعليه
دين والثامن عن وهي كائنة للبعد والمجاوزة نحو رميت السهم عن القوس وابعدها
الواو ابتدائية منصوب بانه مفعول مطلق اذا قلت بلغني عن زيد حديث اذا ظرف
من الظروف الزمانية قلت فعل فاعل وبلغني فعل مفعول عن حرف جر زيد مجرور بها
حديث مرفوع بانه فاعل لبلغني وبلغني مع ما عمل فيه منصوب المحل بانه مقول القول وقلت
مع ما عمل فيه مجرور المحل بانه مضاف اليه لاذا واذا منصوب محلا بانه مفعول فيه بمعنى لانه
جوابه فمعناه تجاوز عنه حديث الفاء جوابيه معناه مرفوع تقديرا مبتداء والهاء
مجرور المحل بانه مضاف اليه بمعنى راجع الى ما قبله باعتبار القول او اعتبار المثال تجاوز

بمعنى

فعل ماضي والجار مع المجرور متعلق بتجاوز منصوب المحل بانه مفعول به غير صريح لتجاوز
حديث مرفوع لانه فاعل لتجاوز وهو مع ما عمل فيه جملة مرفوع المحل بانه خبر المبتداء والمبتداء
مع خبره جملة اسمية وقع جواب لاذا والفرق بين الجواب والجزاء ان الجواب
يستعمل فيما يتحقق ويجزم وقوعه بخلاف الجزاء فانه يستعمل فيما لا يجزم وقوعه وعدم
وقوعه فاعلم ان الاصل ان عدم الجزم بوقوع الشرط في اعتقاد المتكلم واصل اذا الجزم
بوقوعه فلهذا لا يقال ان لي ان عمر الباس وقد يستعمل ان في مقام الجزم بوقوع الشرط
لجهله لاقتضاء المقام الى جهله كما اذا سئل العبد من سيده نحو الدار وهو يعلم انه فيها
يقول ان كان فيها اخبرك فتجاهل خوفا من السيد والتاسع الكاف ولها معنيان
احدهما التشبيه نحو زيد كالاسد تشبيها مجازيا بالمثل عنه لا حقيقيا تشبيها منصوب بانه
مفعول مطلق وعامله محذوف تقديره اشبه تشبيها مجازيا منصوب بانه مفعول صفة
تشبيه له شجاعته متعلق لاشبه منصوب المحل بانه مفعول له غير صريح له لا تحقيقا منصوب
بانه عطف على مجازيا التشبيه في اللغة الدلالة على مشاركة امر لآخر في معنى فالامر الاول هو المشبه
والثاني هو المشبه به والمعنى هو وجه التشبيه في اصطلاح العلماء البيان هو الدلالة على مشاركة
امر لآخر في معنى بحيث لا يكون على وجه الاستعارة الحقيقية ولا على وجه الاستعارة بالكناية
ولا على وجه التجريد مثال الاول رايت الاسد في الحمام مثال الثاني ان نشبت المنية اظفارها
مثال الثالث لقيت بزيد الاسد ولقيني منه الاسد ووجه التشبيه هو المعنى الذي قصد اشتراك
الطرفين فيه تحقيقا او تخييلا ان لا يوجد ذلك في احد طرفين او كليهما الا على سبيل (التاويل والمراد بالتخاجيج)
التخييل والتاويل نحو ما في قوله وكان النجوم بين دجاها سنن لاح بينهن ابتداع
فان وجه التشبيه في هذا البيت هو الهيئة الحاصلة من حصول اشياء مشرقة بيض

لبيت

فى جوانب شئ منظم اسود وہى غير موجودة فى المشبہ بہ الاعلى طريق

التخييل

التخييل وذلك انہ لما كان البدعة وكل ما ہو جہل تجعل صاحبہا كمن فى الظلمة فلا يہتدى للمفظ للطريق ولا يامن من ان ينال مكروہا شبہت البدعة وكل ما ہو جہل بالظلمة ولزم بطريق العكس ان شبہ السنة وكل ما ہو علم بالعرف واعلم ان قولہ سنن لاح بينہن ابتداع من باب القلب والمعنى ابتداع لاح بينہ سنة وكان النقطة فيہ بيان كثرة السنن حتى كان البدعة ہى التى تابع من بينہا فلہ اجتماعہما دالہ بقولہ تشبيہا اى زيادة لا حقيقيا واعلم ان الاشتراك والاتحاد بين الشيئين ان كان بالنوع سمى مماثلة كالاشتراك انسان زيد وعمرو فى الانسانية وان كان بالجنس سمى مجانسة كالاشتراك انسان وفرس بالحيوانية وان كان بالعرض ان كان فى الكم سمى مساواة كالاشتراك ذراع من ثوب فى الطول وان كان فى الكيف سمى مشابہة كالاشتراك اللون والجوہر فى السواد وان كان بالمضاف سمى مناسبة كاشتراك زيد وعمرو فى بنوة بكر وان بالشكل سمى مشاكلة كاشتراك الارض والہواء فى الكرية وان كان بالوضع المخصوص سمى موازنة وہو ان يختلف العبد بينہما كخط كلا ذلك وان بالاطراف سمى مطابقة كالاشتراك الاجانبين فى الاطراف والثانى فصاحة او تاكيد او تحسين اللفظ زائدة كقولہ تعالى ليس كمثلہ شئ ليس فعل من افعال الناقصة والجار مع المجرور متعلق بكائنا منصوب المحل بانہ خبر ليس او الكاف بمعنى المثل منصوب المحل بانہ خبر و المثل مجرور بانہ مضاف اليہ للكاف والہاء ضمير بارز مجرور محلا بانہ مضاف اليہ للمثل راجع الى اللہ تعالى شئ مرفوع لكونہ اسم ليس والكاف زائدة لان المقصود نفى ان يكون شئ مثلہ فنفى لا لنفى ان يكون شئ مثل مثلہ والاحسن ان لا يجعل

الكاف زائدة ويكون من باب الكناية وفيہ وجہان احدہما انہ نفى للشئ بنفى لازمہ لان نفى اللازم الملزوم كما يقال ليس لاخ زيد اخ فاخو زيد ملزوم والاخ لازمہ ابدا لاخ زيد من اخ ہو زيد فنفيت ہذا اللازم والمراد نفى ملزومہ اى ليس لزيد اخ اذ لو كان لہ اخ لكان ذلك الاخ ہو فكذا نفيت ان يكون المثل اللہ تعالى مثل والمراد نفى مثلہ تعالى اذ لو كان لہ مثل لكان ہو مثل مثلہ اذ التقدير انہ موجود و والثانى ما ذكر صاحب الكشاف وہو انہم قد قالوا مثلك لا يبخل فنفوا البخل عن مثلہ والغرض نفيہ عن ذاتہ فسلكوا طريق الكناية قصدا الى المبالغة لانہم اذا نفوہ عن مماثلہ وعن يكون على اخص اوصافہ فقد نفوہ عنہ فلا فرق بين قولہ ليس كالہ بشئ وقولہ ليس كمثلہ شئ الا يعطيہ الكناية من فائدة خا بوتہا كذا فى المطول والعاشر منذ واطاى عشر منذ مرفوع محلا بانہ خبر مبتدا محذوف تقديرہ مثلا نحو ما رايتہ ما نافيہ رايت فعل فاعل مفعول بہا والہاء ضمير الغايب منصوب المحل بانہ مفعول للرويت راجع الى الغايب منذ ومنذ حرف جر يوم مجرور بہا الجمعة مجرورة بانہ مضاف اليہ ليوم والجار مع المجرور متعلق بما رايت منصوب محلا بانہ مفعول بہ غير صريح لما رايت مع ما عمل فيہ جملة فعلية مجرور المحل بانہ مضاف اليہ ليہا اى ابتداء مرفوع بانہ مبتداء عدم مجرور لكونہ مضاف اليہ لابتداء رہ ومبنى مجرور وتقديرا بانہ مضاف اليہ لعدم او مبنى على الكسر على القولين والاصح اولہ والياء للمتكلم مجرور المحل بانہ مضاف اليہ لرويتہ منذ ومنذ حرف جر يوم مجرور بہا الجمعة مجرورة بانہا مضاف اليہ ليوم والجار مع المجرور يتعلق بحاصل مرفوع محلا بانہ خبر المبتدا والمبتداء مع خبرہ جملة

السمية مجرورة المحل لكونہ تفسير المافبلہ والثانى عشر حتى ولہا معنيان احدہما انتہاء الغاية نحو اكلت السمكة حتى راسہا اى انتہاء الكلى حتى راسہا والثانى بمعنى مع وہو اكثر نحو جاءنى الحاج حتى المشاة واعلم ان حتى والى بمعنى واحد الا ان حتى مفارقة من وجوہ من جملتہا ان مجرور حتى اما ان يكون آخر جزء من الشئ نحو اكلت السمكة حتى راسہا ما يلاقى آخر جزء او اول جزء من الشئ او ولطة جزء من الشئ فلہذا جاز الى نصفہا او ثلثہا ولم يجز حتى نصفہا وثلثہا ومن اراد مونة الوجوہ فليطالع فى المطولات ثم اختلف النحاة فى ان ما بعدہا يدخل فيما قبلہا ام لا فقال عبد القاہر ان حتى ظاہر ان ما بعدہا يدخل فيما قبلہا كلہا كلہا الا الراس وبتم الصباح فى المثالين المذكورين وكذا عند ابن الحاجب وجار اللہ الا ان لا يتصور كونہا لانتہاء الغاية على ہذا المذہب وعند اكثر النحات لا يدخل بكذا عند ابن جنى والى نفر يكون لانتہاء الغاية فقط والصواب ان يقال ان كان المذكور بعدہا بعضا للمذكور قبلہا يدخل كالراس مثلا والا فلا يدخل كالصباح وعلى الشاد فى الكلا البرادى المقصد وابن الدراك فى التقصور مظہر خطاء النص فى التمثل لانتہاء الغاية نحو اكلت السمكت حتى راسہا والثالث عشر واو القسم واللہ لافعلن الواو حرف جر تالبد لہ والتاية لفظة اللہ مجرور بہا والجار مع المجرور منصوب المحل بانہ مفعول بہ غير صريح لفعل مقدر وہو اقسمت جوابہ لافعلن وباؤہ نحو باللہ لافعلن لقايل ان يقول ان ذكر الباء ہہنا لا طايل تحتہ لانہ ذكر من قبل فان قلت بان المقصود ذكر معناہ وہو القسم قلنا حقيقتہا الصاق معنى القسم

باسم القسم فلہذا لم يذكر فى سلك المعانى الباء وكان ذكرہا مستدركا وكثيرا ما يحذف الفعل ترجيا للاختصاص ورفع الالتباس اذ لو قلنا اقسمت باللہ جاز ان يكون مخبر اللامقسم تا وہ نحو تاللہ لافعلن وحاشا وخلا وعدا للاستثناء اى ہذہ الثلثة فيہا معنى الاستثناء اذا جرت ما بعدہا تكون حرفا واذ انصبت ما بعدہا تكون افعالا لابطالہا مضمر والاستثناء فى اللغة الحرف فسمى استثناء فى الان الاسم المستثنى مصروف عنہ غير المستثنى او التثنيعى فسمى استثناء لان المستثنى ما منہ شفع من المستثنى فانہم قالوا استثنيہ اجلا اذا شفعوا او ضموا احد طرفيہ الى طرفہ الآخر ومعنى الاستثناء فى الاصطلاح ہو اخراج الثانى عما دخل فيہ الاول عن حرف جرہا موصولة لا بدلہا من صلة فيہا ضمير عايد اليہا دخل فعل ماضى فيہ جار مجرور منصوب محلا بانہ مفعول فيہ لدخل الاول مرفوع بانہ فاعلہ والفعل مع ما عمل فيہ صلة للموصول والموصول مع صلتہ مجرور المحل بعن والجار مع المجرور يتعلق باخراج منصوب المحل بانہ مفعول بہ غير صريح لہ فان قلت ان المستثنى لم يدخل فى الحكم فكيف اخراج قلنا المراد بالاخراج حرف الحكم عنہ والنص عليہ والنص عليہ نحو ما جاءنى القوم حاشا زيد الجار مع المجرور يتعلق بما جاءنى مرفوع المحل على انہ بدل من القوم بدل البعض من الكل ويجوز ان يكون منصوب المحل على الاستثناء والعامل فيہ الفعل السابق بواسطة حرف جر وحرف الجر على اختلاف المذہبين فان قلت يلزم ح عمل الجر والنصب فى حالة واحدة وہو ممتنع قلنا انہ جائز بالاعتبارين اى يعمل الجر باعتبار انہ حرف الجر ويعمل النصب للاستثناء كما اذا قلنا اعجبنى ضرب ہذا الرجل عمرو فان الضرب يعمل الجر فى محل ہذا باعتبار انہ مضاف اليہ ويعمل الرفع باعتبار انہ فاعلہ اذا قلنا عجبت من ضرب

مع كثرة الاستعمال ورو

فاعلہا ح

زيد عمرو فان الضرب بعد الا تعلقا وبعمل النصب تقديرا واما حاشا فهي للتنزيه
وهي حرف جر عند سيبويه ويدل عليه قوله ان عمرا حاشا ابي ثوبان ان به
ضنا عن الملحاة والشتم ومذهب المبرد انها فعل ماض بمعنى جانب جاءني
القوم حاشا زيدا اي جانب بعضهم زيدا وعدا ان يرد وهو بمعنى جاوز وخلا زيد
وهو تنظير عدي ونقيض صاحب فيهما للاستثناء ويكونان ظرفين تارة
وفعلين اخرى نحو جاءني القوم خلا زيدا اي عدا بعضهم زيدا وعدا زيدا اي جاوز
بعضهم زيدا النوع الثاني من ثلثة عشر نوعا الجار مع المجرور يتعلق بكائنا منصوب
المحل بانه حال من المبتدا او حروف نصب الاسم ورفع الخبر وهي ستة احرف ان مرفوع
المحل على البدلية من ستة بدل البعض من الكل ان وان مرفوع المحل على انه عطف
على ان للتحقيق نحو ان زيدا والجار مع المجرور يتعلق بكائنا مرفوع المحل بانه خبر مبتدا
محذوف اي هما للتحقيق نحو ان زيدا منصوب بانه اسم ان قائم مرفوع بانه خبر ان ه
وبمعنى ان زيدا قائم بمعنى فعل مفعول ان حرف من حروف المشبهة بالفعل لابد له من
اسم منصوب وخبر مرفوع زيدا منصوب بانه اسم ان وقائم مرفوع على انه خبر ان و
وان مع خبره في تاويل المفرد مرفوع المحل بانه فاعل بلغني مع ما عمل فيه مجرور المحل بانه
عطف على الجملة ان و وكان للتشبيه نحو كان زيدا الاسد وهي مركبة من كاف التشبيه وان
اذ الاصل في قولك كان زيدا الاسد ان زيدا كالاسد فلما قدمت الكاف فتحت الهمزة
ان يكون داخلا على المفرد لفظا ومعنى والمعنى على الكسر بدليل جواز السكوت عنه والافادة
وانما عدل المصنف الكلام عن تسمية الاول ليكون الكلام مبنيا من الاول الامر
على التنبيه الابري انك اذا قلت كان عمرا الاسد فقد نبهت كلامك على التشبيه

بخلاف

بخلاف قولك ان زيدا كالاسد اذ التشبيه انما يكون بعد مضي صدره على الاثبات ولكن
للاستدراك وهو في اللغة طلب تدارك السابق وفي الاصطلاح رفع توهم تولد
عن كلام سابق كما اذا كان بين زيد وعمرو وملازمة في المجيء وعدمه وقلت ما جاءني
زيد يذهب قلبك اليه ان عمروا ايضا لم يجئ لما كان بينهما من ما يتيك الملازمة ه
السابقة فرفع عنه ذلك الوهم بقولك لكن عمرا جاءني عمرو لكن زيدا حاضر وهي
تخفف بلغني كاخواتها ويجوز ذكر الواو معها بعد تخفيف كقوله تعالى وما كفر سليمان
ولكن الشياطين كفروا بالتخفيف لكن رفع الشياطين في بعض القراءات السبع
فرقا بينها وبين لكن الذي هو حرف العطف وقال بعضهم انه لا يجوز معها ذكر
الواو لانها اذا خففت كانت حرف العطف فلم يجز معها ذكر الواو لامتناع
دخول حرف العطف على مثله وانما يلغي عملها بالتخفيف لزوال المشابهة بالفعل
والحاصل ان هذه الحروف كما يبطل عملها عند لحوق ما الكافة كذلك يبطل عملها
ما خلا ليت ولعل بالتخفيف فما للدخول على الفعليتين الا ان المكسورة اذا
خففت لزمتها اللام فرقا بينها وبين ان النافية واذا دخلت على الفعل فيدخل
على الافعال الداخلة على المبتدا والخبر مثل كان وكاد وحسب واخواتها لئلا يلزم
العدول عن الاصل من كل وجه والمفتوحة اذا خففت بعوض عما ذهب
منها عند دخولها على الفعل احد الحروف الاربعة السين وسوف وقد وحرف
النفي فرقا بينها وبين ان الناصبة لانها لا يجامع ان الناصبة لكونها للاستقبال
وهذه الحروف ايضا اما للاستقبال او للحال وذلك نحو ان زيدا قائم وكان
زيد قائم واعلم ان زيدا منطلق وعلمت ان سيخرج وان سوف يخرج وان

لايخرج

وان قد خرج وما جاءني زيد لكن عمرو حاضر وكان ثريا حقا ان للاستدراك
وهو ان يتوسط بين كلامين متغايرين والنفي والاثبات مرفوع بانه مبتدا
ثان ويتوسط فعل مضارع فاعله ضمير بارز مستتر فيه راجع الى المبتدا وهو مع فاعله
مرفوع المحل على انه خبر المبتدا والمبتدا الثاني مع خبره مرفوع المحل على انه خبر المبتدا
والمبتدا الثاني مع خبره مرفوع على انه خبر المبتدا الاول وانما قال يتوسط لان الاستدراك
مدلول لكن وهو يتوسط فلزم توسط الاستدراك بين منصوب بانه مفعول
فيه ليتوسط كلامين مجرور بانه مضاف اليه لبين متغايرين مجرور بانه صفة
الكلامين بالنفي جار ومجرور يتعلق بمتغايرين منصوب المحل بانه مفعول
به غير صريح لتغايرين والاثبات عطف على النفي وليت للتمني نحو ليت
زيدا منطلق ومعنى التمني طلب حصول الشيء سواء مرفوع بانه خبر مبتدا محذوف
كان فعل من افعال الناقصة اسمه ضمير مستتر فيه راجع الى المبتدا ممكنا منصوب
بانه خبره او ممتنعا عطف على ممكنا وعلى هذا بمعنى الواو في الجمع المطلق لا للتشكيك والله
وغيرهما وكان مع اسمه وخبره منصوب المحل بانه حال من المبتدا باضمار قد اي هو
سواء في طلب حال كونه ممكنا او ممتنعا فالممكن الفاء جزائية اي ان علمت استعمال
في الممكن والممتنع فاعلم مثالهما الممكن مرفوع بانه مبتدا اي زال لان المبتدا في الحقيقة
المضاف تقديره فمثال الممكن نحو مرفوع بانه خبر المبتدا والمبتدا مع خبره مجزوم المحل
على انه جزاء للشرط المحذوف ليت زيدا قائما الى حرف من حروف المشبهة
بالفعل لابد له من اسم منصوب وخبره مرفوع زيدا المنصوب بانه اسمه
وقائم مرفوع بانه خبره وليت مع اسمه وخبره مجرور المحل على انها مضاف اليه

نحو

نحو والممتنع نحو هذه الجملة مجرور المحل بانه عطف على الجملة المتقدمة ليت زيد
طائر ليت مع اسمه وخبره مجرور المحل بانه مضاف اليه نحو ولعل مرفوع المحل على انه
عطف على ان وليت للترجي قائم والترجي يستعمل في الممكن كقوله تعالى لعل الله
يحدث بعد ذلك امرا وسميت مبني للمفعول يتعدى الى المفعولين هذه مرفوع
المحل بانه مفعول به اول لسميت قائم مقام فاعله الحروف مرفوعا بانه صفة لهذه
ابدا منه تابع لمحله المشبهة اسم مفعول والضمير المستتر فيه قائم مقام فاعله راجع الى الحروف
منصوب بانه مفعول ثان لسميت بالفعل جار مع المجرور يتعلق بالمشبهة منصوب
المحل بانه غير صريح لها لكونها بطل لسميت ومتعلق له منصوب المحل بانه مفعول غير صريح
له على ثلثة احرف على حرف جر ثلثة مجرور بها والجار مع المجرور متعلق بكونها منصوب
المحل بانه خبر لكون فصاعدا منصوب بانه حال وذو الحال وعامله محذوف تقديره
فلم ذهب عدد منصوب الحروف فيها صاعدا فالفاء عاطفة مفيدة للتعقيب
لانه لا اعتبار للصنف الذي حصل الثلثة لو جوده في غير هذه الحروف نحو من وعن
واعلم ان الحال في اللغة التغير والتحويل يقال حال الشيء اذا تغير وتحول
وفي الاصطلاح ما يبين هيئة الفاعل والمفعول به ان للحال اصلا ونهجا في الاستعمال
اما الاصل فهو ان يكون صفة متعلقة ودالة على الحدوث والتجدد واما النهج في
الاستعمال وهو ان الشيء ان يتنا لفظا ولا يكاد يقال جاءني زيد الا راكبا عند
الفصحاء واصل الحال المتنقلة ان يكون بغير واو لانها وان كانت في اللفظ
فضلة يتم الكلام بدونها في المعنى حكم على صاحبها كالخبر بالنسبة الى المبتدا الا ان
الفرق انك حكمت بها لزيد معنى في اخبارك لم تقصد ابتداء اثبات المعنى ه

للجمع عنه بل الشبه على سبيل التبع بخلاف الخبر فانك تثبته به المقصد المعنى الابتداء وقصد اوو كشف له كالنعت بالنسبة الى المنعوت الا انك لتقصد في الحال ان صاحبها كان على هذه الوصف حال مباشرته الفعل فهو قيد للفعل وبيان الكيفية وقوعه بخلاف النعت فان المقصود بيان حصول هذه الوصف لذات المنعوت عن غير نظر الى كونه مقارنا للفعل او غير مباشر فالاصل في الحال ان يكون بغير واو كالخبر والصفة لكن خولف هذا الاصل اذا كانت جملة لانها من حيث جملة مستقلة بالافادة تحتاج الى رابطة وكل من الضمير والواو صالح رابطة والاصل الضمير بدليل الاقتصار عليه في الحال المفردة والخبر والنعت فالجملة حالا ان دخلت عن ضمير صاحبها وجب الواو فلا يجوز خرجت زيد على الباب وكل جملة خالية عن ضمير صاحبها يصح ان يقع تلك الجملة حالا عنه بالواو والمصدرة بالمضارع المثبت نحو جاءني زيد ويتكلم عمرو لما سيأتي من ان رابط مثله يجب ان يكون بالضمير فقط لانها سبقت ما هذه الاصل من النهج جرت مجرى المفرد في استغنائها عن الواو فان قلت قولك كل جملة الى اخره شامل الجملة الانشائية وهو لا يصلح ان يقع حالا سواء كانت مع الواو وبدونها قلت المراد كل جملة يصلح وقوعها حالا في الجملة فان قلت هل يقع الجملة الشرطية حالا ام قلت قد منعوا ذلك وزعموا انه اذا اريد ذلك لزم ان يجعل الشرطية خبرا من ضمير صاحبها نحو جاءني زيد وهو ان تسأل يعطك ليكون الواقع موقع الحال هو الاسمية دون الشرطية لتصدرها بالحرف المقتضي لصدر الكلام لا يكاد ترتبط بشيء قبلها الا ان يكون له فضل قوة وتزيد

اقتضاء

اقتضاء وبذلك كاف في الخبر والنون فان المبتدأ بعدم استغنائه عن الخبر يعرف الذهن ما وقع بعده فانه او في صلوح لذلك وكذا النعت لما بينه المنعوت من الاتحاد المعنوي حتى كانهما بشيء واحد بخلاف الحال فانها قطعية منقطع عن صاحبها فان قلت ان اردت بالمعنى مفهومها لا نم اتحادهما في المفهوم وان اردت ما صدقا في الخارج كذلك ذو الحال مع الحال متحد فيما صدقا عليه في الخارج قلنا ان مرادنا بالاتحاد المعنوي ان الصفة قائمة بالغير ومتصلة له غير منفكة عنه وان لفظ الصفة منقطعا عن لفظ الموصوف بخلاف فانها ينقطع عن صاحبها لفظا واما شرط المدلول على جوابه بما قبله من الكلام وذلك اذا كان خبر الشرط المذكور او دليل اللزوم كذلك الكلام السابق الذي هو كالعوض عن الجزاء من ذلك الشرط كقولك اكرمه وان تشتمني فذهب صاحب الكشاف الى انها للحال والعامل فيها ما تقدمه من الكلام وعليه الجمهور وقال الجزري انها للعطف على محذوف هو ضد الشرط المذكور اي اكرمه ان لم تشتمني وان يشتمني وان لم تخل الجملة التي تقع حالا عن ضمير صاحبها فان كانت فعلية والفعل المضارع مثبت امتنع دخول الواو نحو قوله تعالى ولا تمنن تستكثر لان الاصل في الحال هي الحال المفردة وهي يدل على حصول صفة غير ثابتة مقارنة لما جعلت قيدا له لان الحصول لما جعلت الحال قيدا له وهو كذلك يدل على حصول صفة غير ثابتة مقارن لما جعلت قيدا له كالمفردة اما دلالته على حصول صفة غير ثابتة فلكونه فعلا مثبتا واما المقارنة فلكونه مضارعا والمضارع كما يصلح للاستقبال

بصلح للحال ايضا وان كان منفيا فالامر ان القراءة ابن ذكوان فاستقيما ولا تتبعان بتخفيف النون فان لا حينئذ للنفي دون النهي لثبوت النون التي هي علامة الرفع فيكون اخبار افلا يصلح عطفه على الامر قبله فتعين كون الواو للحال واما مجيئه بغير الواو نحو وما لنا لا نؤمن بالله وانما جاز الامران لدلالته على المقارنة لكونه مضارعا دون الحصول لكونه منفيا وكذا يجوز الامران ان كان الفعل في الجملة ماضيا لفظا كقوله اني يكون لي غلام وقد بلغني الكبر بالواو وقوله او جاؤكم حصرت صدورهم بدون الواو وكان ماضيا معنى كقوله تعالى اني يكون لي غلام ولم يمسسني بشر بالواو وقوله فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء بدون الواو واما المثبت فلدلالته على الحصول لكونه فعلا مثبتا دون المقارنة لكونه ماضيا ولهذا اشترط ان يكون مع قد ظاهرة او مقدرة فاندفع اعتراض المعترض بهذا التقرير ورد على التقرير بعض النحاة فانه قال ان كان ماضيا يسوغ الامران الاثبات لا جزائها عن نحوها اذ لا بد فيه من قد ظاهرة او مقدرة مثبتا بنحو عن نحوها لان نهج الحال في الاستقبال هو ان يستعمل مثبتا لفظا وان كان منفي معنى نحو جاءني زيد غير راكب وقد ركب واما النفي فلدلالته على المقارنة دون الحال فلان الحرف النفي من حرف الانتفاء الى خبر النفي لسحو زيد زيد ولما يفعله التقدم اي عدم النفي متصلا بحال المتكلم واما عدم دلالته على الحصول فلكونه منفيا وان كانت الجملة اسمية فالمشهور جواز تركها بعكس ما مر في الماضي المثبت اي لدلالة الاسمية على المقارنة لكونها مستمرة لا على

صول

حصول صفة غير ثابتة لدلالتها على الدوام والثبات لكلية فوت الحرف والشهور ايضا دخول الواو اولى من تركه لعدم دلالتها على عدم الثبوت مع ظهور الاستئناف فيها فحسن زيادة رابطة نحو قوله تعالى فلا تجعلوا لله اندادا وانتم تعلمون وان كانت الجملة ظرفية فالظرف فيها لا يخلو من ان يكون عاملا في ضمير صاحب المستكن فيه او في اسم ظاهر بعده اما الاول فبغير الواو البتة لانخراطها في سلك المفرد بل هو مفرد عند بعضهم نحو جاءني زيد على فرس واما الثاني فيسوغ الواو وتركه لكن كثر فيها تركها قوله بشار اذا انكرتني بلدة وكلنها قد فرحت مع الباري على سواء وفتح مجرور بانه عطف على مجرور اللام اخرها ووجود معنى الفعل في كل واحد منها هي في ان وان معنى التحقيق وفي كان معنى التشبيه وكذا في غيرها كما ان الفعل يرفع وينصب الكاف حرف جر ما بمعنى شيء مجرور المحل بالكاف والجار مع المجرور يتعلق تنصب الاسم وترفع الخبر منصوب محلا بانه مفعول به غير صريح تنصب وان مع اسمه وخبره مجرور المحل بانه صفة لما فكذلك الفاء جزائية والجار مع المجرور يتعلق بترفع وتنصب منصوب محلا بانه مفعول مقدما بترفع وتنصب هي مرفوع محلا بانه مبتدأ او راجع الى الحروف ترفع فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه راجع الى المبتدأ او هو مع فاعله فيه مرفوع المحل بانه خبر للمبتدأ وهو مع خبره مجزوم المحل بانه جزاء شرط محذوف اي علة مشابهة هذه الحروف بالفعل فاعلم انها ترفع وتنصب كالفعل لمشابهتها الفعل من هذه الوجوه النوع الثالث من ثلثة عشر نوعا حروف ترفع الاسم وتنصب الخبر احديهما والاخر للنفي ما زيد قائما ما حرف من حروف النافية

لابد له من اسم مرفوع وخبر منصوب فزيد مرفوع بانه اسم وقائما
منصوب بانه خبر وكذلك لا رجل حاضر اثناثها ليس من حيث
انه من الظروف المكانية انما بني لمشابهته الحروف من حيث احتياجه ظرف
الى جملة موضحة وبني على الحركة والاصل في البناء السكون للهرب من
التقاء الساكنين ولم يبني على الفتح كما بني اين وكيف على الفتح لخفتها لان الاتباع
نهاية الغاية حركة الظرف المعرب اي النفي منصوب المحل بانه اسم ان
واي مع المجرور مرفوع المحل بانه خبر ان وان مع اسمه وخبره مجرور
المحل بانه مضاف اليه بحث ونفي الجار والدخول على المعارف والنكرة
والمبتدا والخبر ودخول الباء على خبره كما ان الكاف حرف جر ما هو
صوفة يعني شيء مجرور المحل بالكاف والجار مع المجرور يتعلق بالدخول
منصوب المحل بانه مفعول به غير صريح للدخول ان ليس منصوب
المحل بانه اسم ان كذلك جار مع المجرور مرفوع المحل بانه خبر ان اشارة المذكورة اي م
وان مع اسمه وخبره مجرور المحل بانها صفة لما وان لا انما بني للنفي والدخول
على المعارف ودخول عن خبرانها ودخول الباء في خبرها فلا جل هذا كان
عملا بمعنى ليس شاذ وقد جاء في الشعر من صدعن نيرانها وان ابن قيس
لا براح اي ليس براح النوع السابع من ثلثة عشر نوعا حروف تنصب
الاسم المفرد فقط هي سبعة احرف الواو بمعنى مع السوي الماء والخشبة المفعول
مرفوع بانه مبتدا اه معه منصوب على الظرفية وعامله محذوف والهاء ضمير
بارز مجرور لكونه مضاف اليه يعني راجع الى المفعول تقديره المفعول

اي حاصل مع الفعل المذكور هو المذكور جملة اسمية مرفوعة المحل بانها خبر المبتداء
الاول بعد الواو والكاينة بمعنى مع لمصاحبة الجار مجرور يتعلق بالمذكور
منصوب المحل بانه مفعول به غير صريح للمذكور معموله فعل والامر فوع
المحل وفي ارتفاعها وجهان احدهما انها عطف على الواو عطف المفرد على المفرد
وع العامل الابتداء الا الواو بدل من سبعة احرف والعامل في البدل
هو العامل في المبدل منه فكان مشتركا في العامل بالعطف والثاني
انها مرفوع المحل بانها خبر المبتدا المحذوف اي الثاني الا والمبتداء مع
خبره جملة اسمية عطف على الجملة المتقدمة وهو الاول الواو ونحو لا تشريك
في العامل لانه عامل في الجملة الاولى للاستثناء مرفوع المحل بانه خبر مبتداء
محذوف اي هي كائنة للاستثناء نحو جاءني القوم الا زيدا ويا نحو يا رجل
يا حرف من حروف النداء رجل منادى مفرد نكرة منصوب بالفعل المضمر
عند الاكثر من اي حرف نداء عند بعض الآخر لنيابته مناب الفعل في النداء
مع معموله مجرور المحل بانه مضاف اليه نحو وايا نحو ايا رجل وهيا نحو هيا
نحو هيا رجلا واي نحو اي رجلا والهمزة نحو ا رجلا وهذه الخمسة للنداء اي
ومعنى النداء هو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعو لفظا
نحو يا زيد فان يا قائم مقام ادعو لفظا لان اصل يا زيد ادعو وانما
حذف الفعل واقيم مقامه للتخفيف وليدل على الانشاء او تقديرا نحو يوسف
اعرض اي يوسف اعرض وانما وجب حذف هنا لان حرف النداء
قائم مقام الفعل ونائب منابه فلم يظهر لجمع بين النائب والمنوب

ولم يظهر ايضا ذكر الفعل عند حذف حرف النداء لئلا يلتبس بالاخبار
وبالخص بان ينادي بها القريب والبعيد والمتوسط دون منصوب
بانه مفعول فيه لاختصه اخواتها مجرور بانها مضاف اليه لدون
والهاء ضمير بارز مجرور المحل بانه مضاف اليه لاخواتها راجع الى يا
وايا وهيا وضعنا ايا مرفوع المحل بانه مبتداء وهيا مرفوع المحل بانه عطف
على ايا الواو بمعنى مع وضعنا جملة فعلية مرفوعة المحل بانها خبر مبتداء
وهو مع خبره جملة اسمية معطوف على الجملة المتقدمة وهي ايا
احقت للمنادي البعيد واي والهمزة للمنادي القريب لكن الهمزة
للاقرب واي للمنادي المتوسط النوع الخامس من ثلثة عشر
نوعا حروف تنصب الفعل المضارع وهي اربعة احرف ان مرفوع
المحل على انه بدل من اربعة او انه خبر مبتدا المحذوف اي الاول ان
اعلم ان الاصل في نواصب المضارع هو ان المصدرية قالوا انما
عملت لمشابهتها ان الناصبة المشددة صورة لان الجملة بعدها في
تاويل المفرد في قولك احب ان تقوم اي قيامك كما يقال بلغني ان زيدا
قائم في تاويل بلغني قيامه واما اخواته فقد حملت عليها في العمل لانها لا
ستقبال كما ان ان للاستقبال ولن وكي واذن نحو مثال ان احب
ان تقوم ولن لتاكيد النفي نحو لن يضرب زيد ولن حرف للنفي
نحو لا ولن ولكن ابلغ لتاكيد النفي في المستقبل وقال بعضهم لن
نفيا ابديا قال فعل ماض بعضهم مرفوع بانه فاعله والهاء ضمير

بانها مضاف اليه لبعض راجع الى النحاة ولن مرفوع المحل بانه مبتداء وخبره محذوف
وهو ينفي والمبتداء مع خبره جملة اسمية منصوب المحل بانه مفعول القول نفيا
منصوب بانه مفعول المطلق تقديره لن ينفي نفيا اولانه منصوب بنزع
الى فنزاي لن لنفي ابدا اي ابدا منصوب بانه صفة لنفيا وهم المعتزلة
وهو ليس بثبت والا لما جاز تقديره الفعل بعده نحو لن افعل اليوم كذا
وقد جاء ابدا ليس قوله تعالى لن ابرح الارض حتى يأذن لي ابي وكي للتعليل معناه كاه
ما قبلها سببا لما بعده معناه مرفوع تقديرا بانه مبتداء والهاء ضمير بارز مجرور المحل بانه
مضاف اليه يعني راجع الى كي ما مصدرية كان فعل من افعال الناقص في تاويل
المصدر بها او لموصوفة بمعنى شيء مرفوع محلا بانه اسم كان قبله منصوب
بانه مفعول فيه لفعل مقدر وهو وجد ومرفوع محلا بانه صفة لما سببا
منصوب بانه خبر كان وهو مع اسمه وخبره مرفوع المحل بانه خبر المبتداء فكانه
المعنى معناه كون الشيء هو جد قبله سببا لما بعده وفيه وجه اخر وهو ان يكون
ما التابعة موصوله فح كان المعنى معناه كون الذي هو جد قبله سببا لما بعده
اي معناه السببية لما بعده يتعلق بسببا منصوب محلا بانه مفعول له غير صريح
للسببية لا استتباعها منه نحو اسلمت كي ادخل الجنة فيكون الاسلام سببا لدخول
الجنة اذن للجواب والجزاء لا يقال لن الجواب يستعمل فيها يجزم بوقوعه والجزم
الجزاء فيما لا يجزم بوقوعه وعدم وقوعه فيلزم اجتماع النقيضين لانا نقول
انه للجواب باعتبار اللفظ اي انه جواب الاخبار مقطوعة به غير مشكوك
فيه فلا دلالة على الشرط الذي هو الشك وعلى ظن ان يكون وان لا يكون

فلهذا لا يجزم لفظا ومحلا لكنه اذا اعتمد على الشرط يجزم نحو ان تكرمني اذن اكرمك
لانك لو نصبت لبطل حكم الشرط وذلك فاسد لان الشرط بدون الجزاء
لا يتصور واذن يصح له معنى من غير نصب وانه للجزاء باعتبار المعنى اي ان اتيتني
يوجد الاكرام والا فلو نحو انا اتيك اذن اكرمك النوع السادس من ثلثة عشر
نوعا حروف تجزم الفعل المضارع وهي خمسة احرف ان مرفوع المحل بانه خبر
مبتداء محذوف اي اولها للشرط والجزاء مثاله ان تكرمني اكرمك ان
حرف من حروف الشرط تقتضي جملتين احديهما شرط والاخر جزاء تكرمني مجزوم
بانه جزاء شرط لان واكرمك مجزوم بانه جزاء لان وحرف الشرط
وفعل الشرط وجزاء الشرط جملة شرطية مجرورة المحل بانها مضاف اليه
لنحو وانما وجب ان يعمل الجزم لانها لما كانت مقتضية للجملتين وجب ان
يكون عاطفة فاختير لها عمل الجزم لطول ما يقتضيه لانه حذف و
تخفيف والثاني لم مثاله نحو لم ينصر وتقلب معنى المضارع الواو عاطفة
نقلة مع ما عمل فيه جملة فعلية معطوفة على جملة محذوف يدل عليها ما قبلها
اي جزمة الفعل المضارع وتقلب معنى المضارع ماضيا وتنفيه وانما عملت
لم لانها لم يدخل على فعليين كما يدخل حرف العطف وانما يعمل الجزم لانها
شبهت بان من حيث انها يدخل على الفعل المضارع فينقل معناه الى الماضي
كما ان ان يدخل على الفعل فينقل الى المستقبل سواء كان ماضيا او مضا
رعا ولما بمنزلة لم في هذه الفعل داخلة عليها والفرق بينهما ان لم ينفي
فعل ولما لم ينفي قد فعل ولا في النفي بمنزلة قد في الاثبات وفي قد معنى

التوقع فكذا في لما يقال قد ركب الامير لقوم ينتظرون وكذا لما
يركب والثالث لما كذلك الجار مع المجرور مرفوع المحل بانه خبر مبتداء
محذوف اي هي كانه كذلك مثاله نحو لما يضرب والرابع لام الامر
مثاله نحو ليضرب الامر لطلب الفعل انما عملت لام الطلب الجزم لمشابهتها
ان في لزومها المضارع ونقل معناه من الاخبار الى الامر كما ان
ان ينقل الفعل من كونه مجزوما به الى كونه مشكوكا فيه والخامس لا التي
كائنة للنهي مثاله نحو لا تضرب والنهي طلب ترك الفعل انما عملت
لا هذه الجزم كما ذكرنا في لام الامر النوع السابع من ثلثة عشر نوعا
اسماء تجزم الافعال على معنى ان على حرف جر بمعنى مجرور بها والى
مع المجرور متعلق بمتضمنة منصوب المحل بانه حال من فاعل تجزم
بمعنى فعل تعبيرية للشرط متعلق بكائنة منصوب بانه لمعنى وهو مع ما
عمل فيه منصوب المحل بانه تعبيري لما قبله والجزاء مجرور بانه
عطف على الشرط وهي تسعة اسماء يقولون اسماء منقوصة
يقولون فعل مضارع فاعله ضمير بارز مرفوع المحل بانه فاعله راجع
الى النحاة اسماء مرفوع بانها خبر مبتداء محذوف اي هي اسماء
منقوصة مرفوعة بانها صفة لاسماء والمبتداء مع خبره منصوب المحل بانه
مقول القول والفعل مع ما عمل فيه مرفوع المحل بانه صفة لتسعة وانما قالوا
اسماء منقوصة لاحتياجها الى الشرط والجزاء والصفة والعلة اي
اعرابها ظاهر من مثاله نحو من يكرمني من مرفوع المحل بانه مبتداء وبني

لتضمنه معنى ان وعلى السكون لانه اصل في البناء يكرمني مرفوع مجزوم
بانه فعل الشرط فاعله ضمير مستتر فيه راجع الى من اكرمه مجزوم بانه جزاء
الشرط فاعله ضمير مستتر فيه راجع الى المتكلم والهاء ضمير بارز منصوب
بانه مفعول به لاكرم راجع الى من وفعل الشرط وجزاء الشرط مرفوع
المحل بانه خبر للمبتداء وهو مع خبره مجرور المحل بانه مضاف اليه لنحو واي مثاله
نحو ايهم يكرمني اكرمه اعرابه كاعراب من وهو معرب وحده من بين اخواتها
نهاية قيام الموجب للبناء للتنبيه على ان اصل اخواتها هو الاعراب ولما
اختصاصها للاعراب فلوجود الاضافة المنافية للبناء فيها وعدمها في اخواتها
وما مثالها نحو ما بمعنى شيء منصوب المحل بانه مفعول به مقدم لتصنع معناه
شيء ما تصنع مجزوم بانه جزاء الشرط ومفعوله محذوف اي اصنعه و
فعل الشرط وجزاء الشرط جملة شرطية مجزوم المحل بانه مضاف اليه لنحو
ومتى هي للزمان مثاله نحو متى منصوب المحل بانه مفعول فيه لتخرج معناه
زمان ما ان تخرج اخرج فيه ومهما وهو بمعنى شيء كما ان الميم الثانية
زائدة والهاء منقلبة من الالف تحسين اللفظ مثاله نحو مهما مرفوع المحل
بانه مبتداء تخرج مجزوم بانه فعل الشرط فاعله ضمير مستتر فيه راجع الى
مهما اخرج مجزوم بانه جزاء الشرط وفعل الشرط وجزاء الشرط جملة
شرطية مرفوعة المحل بانه خبر المبتداء والمبتداء مع خبره جملة اسمية مجرورة
المحل بانه مضاف اليه لنحو واين لظرف المكان نحو اين تمش امش وانى نحو
انى تاكل اكل وهي بمعنى كيف الا انها يجازى بها دون كيف نحو انى

تكن اكن وانما لم يجازى بكيف لانك اذا قلت كيف تكن اكن
فقد جعلت حكمة زيد مساوية في جميع احواله من الصحة والسقم والفقر
والفقر وذلك غير ممكن لا يقال ان معنى كيف فيلزم ذلك المحذور فيها
ايضا لانا نقول ان انى يستعمل تارة بمعنى كيف ويجب ان يكون
بعده فعل نحو قوله تعالى فاتوا حرثكم انى شئتم اي على اي حال من الاحوال
ارادتم بعد ان يكون المولى موضع الحرث وعلم لحران زيد بمعنى
كيف هو واخرى بمعنى اين نحو انى لك هذا اي من اين لك هذا الرزق
الاتي كل يوم واذا انتقش هذا على صحيفة خاطرك فاعلم ان المجازاة
في انى اذا كانت بمعنى اين دون بمعنى كيف ووجهه تظهر بادنى تامل فالاول
انها محتاج على الاستعمال وحيثما نحو حيثما تذهب اذهب واذ ما نحو اذ ما تفعل
النوع الثامن من ثلثة عشر نوعا اسماء تنصب على التمييز اسماء نكرات وهي
اربعة اسماء اولها عشرة اذا ركبت مع احد واثنين الى تسعة اذا ظرف
من الظروف المبنية منصوب محلا بانه مفعول فيه بجواب محذوف يدل عليه
ما قبله وهو تنصب على التمييز ركبت مبني للمفعول فيه والضمير المستتر فيه قائم
مقام فاعله راجع الى عشرة مع طرف من الظروف بيان المبهم مشابه لعند من حيث
انه مبهم شامل جميع جوانب الشيء لعند منصوب لفظا بانه مفعول فيه
لركبت احد مجرور لكونه مضاف اليه لمع واثنين عطف على احد والفعل
مع ما عمل فيه مجرور المحل بانه مضاف اليه لاذا والجار مع المجرور متعلق لركبت
منصوب محلا بانه مفعول فيه غير صريح لركبت نحو احد عشر درهما نحو

مرفوع بانه خبر المبتداء محذوف اي مثالهما احد عشر مجرور المحل بانه مضاف
اليه لنحو درهما منصوب بانه تمييز لاحد عشر واثنا عشر درهما الواو عاطفة
اثني عشر مجرور المحل بانه عطف على احد عشر درهما منصوب
على التمييز الى تسعة عشر الى حرف جر تسعة عشر مبنيا مجرور متعلق با
عدد منصوب المحل بانه مفعول به غير صريح له دينارا منصوب على
التمييز وفي المفرد المذكر واحد الواو ابتدائية والجار مع المجرور متعلق
بمستعمل او بجار مرفوع المحل بانه خبر المبتداء المؤخر واحد مرفوع بانه مبتداء
الخبر المقدم وفي المثنى المذكر واثنا وفي المفردة المؤنث واحدة
وفي المثناة اثنتان فهو جار على القياس المشهور الفاء جزائية
هو ضمير منفصل مرفوع محلا بانه مبتداء راجع الى واحد واثنان و
واحدة واثنتان على سبيل البدل او باعتبار ما دون الثلثة جار مرفوع
تقديرا بانه خبر المبتداء وهو مع خبره مجزوم بانه جزاء الشرط محذوف اي ان
علمت المسئلة فاعلم انه جار على القياس المشهور وما فوقهما الى
العشرة ما موصولة فوق ظرف من الظروف من الجهات الستة منصوب
بانه مفعول فيه لعامل محذوف وهو حصل وهو صلة ما والضمير المستكن
في فوقهما المنتقل من حصل بعد حذفه فاعل الظرف وعايد الى الموصول
والضمير البارز في فوقهما مجرور المحل راجع الى الواحد واثنان
والموصول مع صلته مرفوع المحل بانه مبتداء والجار مع المجرور
متعلق بالمستعمل مرفوع المحل بانه صفة للموصول خبر مرفوع بانه خبر المبتدا

جار

جار على القياس المشهور مثاله نحو ثلثة باشباة النساء الجار مع المجرور متعلق بنحو منصوب
المحل على انه حال من ثلثة لا يقال ان الحال ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به
ولم جاز وقوعه حالا من المضاف اليه لانا نقول ان المضاف اليه في المعنى
المضاف وهو ههنا فاعل في المعنى بتقدير تجري او انه مفعول بتقدير تجري
او يستعملونه في وقوعه حالا من المضاف اليه كما في قوله تعالى ايحب احدكم
ان ياكل لحم اخيه ميتا فميتا حال من قوله اخيه لان اللحم هو الاخ والاخ
هو اللحم وكذلك ههنا ان الثلثة المذكر اسمه هو المثال والمثال هو الثلثة فجاز
وقوعه حال كما في الآية او لانه مجرور المحل بانه صفة الثلثة للمذكر الجار
مع المجرور متعلق باشباة النساء منصوب المحل بانه مفعول له غير صريح للا
شباة الى العشرة الجار مع المجرور متعلق باشباة منصوب المحل بانه مفعول به
غير صريح للاشباة وهما ثلاث نسوة على انه عطف على ثلثة بحذف التاء ه
متعلق بمستعمل منصوب المحل بانه حال من ثلث او انه متعلق بمستعمل
مجرور المحل بانه صفة لثلاث للمؤنث متعلق بحذف التاء منصوب
المحل بانه مفعول له غير صريح لحذف الى العشر متعلق بحذف التاء منصوب
المحل بانه مفعول به غير صريح بحذف التاء كقوله تعالى الكاف بمعنى المثل
مرفوع المحل بانه خبر مبتداء محذوف تقديرها كقوله تعالى سخرها عليهم سبع
ليال الخ سخر ماض فاعله ضمير مستتر فيه هو الله وها ضمير بارز منصوب
محلا بانه مفعول به لسخر والجار مع المجرور متعلق بسخر منصوب المحل
بانه مفعول به غير صريح لسخر سبع منصوب لفظا بانه مفعول فيه لسخر

ليال مجرورة بانها مضاف اليه لسبع والفعل ههنا مع ما عمل فيه منصوب
المحل بانه مقول القول ع ثمانية ايام منصوب بانه عطف على سبع ليال
فذكر سبع ليال بغير التاء لان معدوده الجمع المؤنث لكونه جمع ليلة وهي
وهي مؤنث وذكر ثمانية بالتاء لانه معدوده الجمع المذكر لكونه جمع يوم
وهو مذكر وتركيب المذكر الواو ابتدائية بوقوعه في الابتداء الكلام تركيب
المرفوع بانه مبتداء احد عشر رجلا تركيب تعدادي منصوب محلا بانه حال
من المبتداء رجلا منصوب على تمييز من احد عشر واثنا عشر رجلا عطف على
احد عشر رجلا على القياس المشهور على حرف جر مجرور بها المشهور مجرور
بانه صفة للقياس والجار مع المجرور متعلق بجار مرفوع محلا بانه خبر للمبتداء
وتركيب المؤنث احدى عشرة امرأة واثنتا عشرة امرأة باثبات التاء الجار
مع المجرور متعلق مستعملتين منصوب محلا بانه صفة لاحد عشرة ويحتمل
ان يكون حالا من المبتداء او من الحال السابقة وان كان حالا من المبتداء
يكونان من الاحوال المترادفة لان صاحبهما احد وهو المبتداء وان كانا
حالين من الحال السابقة اي من الحال حدى عشرة واثنتا عشرة يكونان
من الاحوال المتداخلة لان الحال هيئة المبتداء والحال الثانية الحال السابقة
فكانه الهيئة متداخلة في الهيئة وان كان حالا من المبتداء كان متعلق الجار
والمجرور مستعملا وان كان من الحال السابقة كان المتعلق مستعملين على
القياس المشهور مرفوع المحل بانه خبر المبتداء وتقول ثلثة عشر رجلا واربعة
عشر رجلا الى عشرين الجار مع المجرور متعلق باعداد منصوب محلا

بانه

بانه مفعول به غير صريح له رجلا منصوب على التمييز وثلثة عشر منصوب
المحل بانه عطف على احد عشر رجلا باثبات التاء متعلق بمستعملات
منصوب المحل بانه صفة ثلثة عشر رجلا واربعة عشر رجلا الى عشرين
ويحتمل ان يكون حالا كما ذكرنا الآن في المذكر متعلق باثبات منصوب
المحل لكونه مفعولا فيه غير صريح باعتبار انه عطف على القياس المشهور
وانه خبر مبتداء محذوف تقديره وتركيب المذكر ثلثة عشر رجلا واربعة
عشر رجلا الى عشرين على القياس المشهور والمبتداء مع خبره عطف على
الجملة المقدمة وهي تركيب المذكر احد عشر رجلا وثلثة عشر امرأة
واربعة عشرة امرأة الى عشرين بحذف التاء في المؤنث على غير
القياس المشهور اعرابه كاعراب ما قبله وهذه الثلثة الى العشرة الجار
مع المجرور متعلق بمميز منصوب محلا بانه مفعول به غير صريح لمميز
مخفوض مرفوع بانه خبر للمبتداء مجموع مرفوع لكونه خبرا بعد خبر
خالية نحو ثلثة مرفوعة بانها فاعل لفعل محذوف تقديره جاءني ثلثة
رجال حال وانه مبتداء وخبره محذوف تقديره عندي ثلثة رجال و
يجوز غير المرفوع حسب اقتضاء العامل الجملة الفعلية او الاسمية
مجرور المحل على انه مضاف اليه لنحو رجال مجرور بانها مضاف اليه لثلثة
وانما جيء مميز الى العشرة ليوافق العدد والمعدود ولكونه اياه في
المعنى الا في ثلثمائة الى تسعمائة وكان القياس ان يضاف الى
مئين والى مئات وانما جوز اضافتها الى لفظ المائة لوجود الكثرة
فيهما فاشبهت الجمع وميزا عشر الى ستة وتسعين

منصوب مؤذ نحو احد عشر رجلا واثنى عشر رجلا الى تسعة عشر رجلا وتسعين رجلا اما نصبه فلتمام الاسم فبلا بتقدير التنوين من احد عشر الى تسعة عشر لان كل تنوين حذف بغير اللام والاضافة فهو فى تقدير الثبوت واما افراده فلئلا يلزم زيادة الثقل واما بنى الجزء الاول من احد عشر الى تسعة عشر الا الجزء الاول من اثنى عشر معرب وجود العلة لتشبيههم اياه بالمضاف فى حذف التنوين منه فلا يؤذن بالاضافة فشبهه بهم الفاً فى الاعراب لكونه فكما لفظا مثل حذف النون ومميز مائة والف وتثنيتها وجمعه مخفوض لاضافتها اليه مؤذ ولحصول الغرض به مع كونه اخف من الجمع وانما لم تقع جمعها لعدم الاستواء جمع مائة رجل نحو مائة رجل ومائتا رجل وثلث مائة رجل ثلث مرفوع بانه مبتدأ او خبره محذوف تقديره عندي ثلث مائة رجل او انه فاعل الفعل المحذوف ويجوز النصب بانه مفعول لفعل محذوف والجملة الاسمية والفعلية مجرورة المحل على انها عطف على الجملة التقدير او انه مرفوع بانه عطف عليه مائة مجروره بانها مضاف اليه لثلث رجل مجرور بانه مضاف اليه لمائة والف رجل والفاعل والالف رجل اعرابها كاعراب ما قبله والثانى فى كم اعلم ان كم اسم موضوع للكناية عن الاعداد وتستعمل على وجهين فى الاستفهام نحو واطمئنل الاستفهام نحو كم مرفوع المحل بانه مبتدأ او ربما منصوب بانه تمييز لكم فالكم مرفوع على انه خبر المبتدأ وانما نصب تمييزها لان التنوين مقدر فيها لكونها اسما والاسم يستحق التنوين وقد سقطت للبناء ومثال الخبرية نحو

كم

كم رجل وكم رجال عندي بمعنى كثير من الرجال والفاخر تمييزها فرقا بينهما والجزء الاولى بالخبرية من النصب لانها نقيضة رب فجر ما بعدها حملا على رب وجر ما بعد شبوتها فى حال التشبيه مما يقابله وانما بنيت لانها استفهامية تتضمن معنى الحرف وخبرية تشبه الحرف اعني رب وعلى السكون لان الاصل فى البناء والثالث كاي مثالها نحو كاي رجلا عندي كاي كلمة مركبة من الكاف التشبيه واي جملة فى معنى كم الخبرية مجرور على الحكاية على حاله ومرفوعة تقديرا بانه مبتدأ مع خبره جملة اسمية مجرور المحل بانه مضاف اليه لنحو وانما نصب تمييزها لانها تمت بالتنوين فاستغنيت عن الاضافة والرابع كذا وهي كناية عن العدد لكم وهي مركبة من الكاف التشبيه وذا التي فى وذلك هذا الا انهما لما ركبت تغير حكم الكاف دخلها فيها معنى التشبيه كما فى اي وذا ايضا حكمها ولذلك استوي فيها الذكر والانثى لا يقال كذا كلا لا كما يقال هذا هذا امثالها نحو عندي كذا او ربما مرفوع المحل بانه خبر المبتدأ مقدما كذا مرفوع المحل بانه مبتدأ او ربما منصوب بانه تمييز كذا منصوب غالبا لكونه اذا بمنزلة المضاف اليه فى مثال هذه علا لكونه قد يكون مجرورا باضافة كذا اليه لكونه بمنزلة ثلثة او مائة وقد يكون مرفوعا بانه مبتدأ او ما قبله خبر نحو عندي كذا او ربما فربما مرفوع مبتدأ ولم مقدم عليه مرفوع المحل بانه خبر المبتدأ وعندي مرفوع المحل بانه خبر بعد خبر وكذا منصوب محلا بانه حال من المبتدأ وفيه وجه آخر وهو ان كذا مبتدأ او ربما بدل او عطف بيان وله خبر وعندي ظرف له الكلام

قالوا وفيه نظر لان المعنى لا بد عدد الاول عندي ظرف فالحاصل ان كذا مبتدأ او درهم بدل او عطف بيان وله متعلق بثبوت مرفوع المحل بانه خبر المبتدأ وعندي بحاصل مرفوع المحل بانه خبر بعد خبر النوع التاسع من ثلث عشر نوعا كلمات تسمى اسماء الافعال بعضها ترفع وبعضها تنصب اي تسمية كلمات الناصبة منها ستة كلمات رويد اعرابه من قبل فلا نعيده لئلا يطول الكتاب وهو مصدر ارود فى الوصل الا انه صغر تصغير الترخيم بانه حذف منه الزوائد وسمي به الفعل وجعل هذا الظرف والتصغير دليلا على انه خلع معنى المصدرية وهي كان فعل الامر لا يؤتى بهذا الاسماء الضرب من الايجاز لانه يستوي فيه الواحد والاثنان والجمع المذكر والمؤنث فرقا بينها وبين الفعل او لانها فى الاصل مصدر لا يثنى ولا يجمع والنوع من المبالغة والتاكيد لا يكون فى لفظ الفعل على ما ستاتي تفصيله مثال الاول نحو رويد زيدا اي امهله رويد اسم من اسماء الافعال بمعنى الامر زيدا منصوب بانه مفعول به لرويد وهو مع ما عمل فيه جملة فعلية مجرورة المحل بانه مضاف اليه لنحو لا يقال ان تعريف الجملة الفعلية هو ان يكون الجزء الاول فعلا وهنا ليس بفعل بل اسم لانا نقول لا نسلم ان تعريف الجملة الفعلية هكذا بل تعريف الجملة الفعلية هو ان لا يكون المسند مؤخرا ولم يسند حتى المسند ظرف او ما جرى مجراه ولئن سلمنا ان تعريف الجملة الفعلية هو ان يكون الجزء الاول فعلا لكن لا نسلم انه ليس بفعل لان رويد زيدا على تقدير امهل زيدا او هيهات زيدا على تقدير بعد زيد فصدق التعريف عليها لان المقدر كالملفوظ فتفهم من هذا التقرير

ان

ان اقائم الزيدان جملة فعلية لانه على تقدير القوم الذاهب افلهذا ذكر فى الضوء فى سلك امثلة الجملة الفعلية وفيه نظر لان الاسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة لان لان الجملة يطلق على يطلق عليه الكلام بالترادف والكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد الذي يفيد المخاطب فايده يصح السكت عليها والاسم الفاعل مع فاعله ليس كذلك وان الجملة لا يتغير فى الاحوال الثلثة نحو جاءني رجل قام ابوه ورايت رجلا قام ابوه ومررت برجل قام ابوه والاسم الفاعل مع فاعله ليس كذلك نحو جاءني قائم ابوه ورايت رجلا قائما ابوه ومررت برجل قائم ابوه ولئن سلمنا انه جملة لكن لا نسلم انه جملة فعلية بل جملة اسمية لان اقائم مبتدأ ولا بد له من خبر فكانت جملة اسمية ويجاب عنه بان اقائم مبتدأ فى اللفظ والزيدان خبره فبهذا الاعتبار جملة اسمية وخبر فى المعنى والزيدان فاعله والزيدان خبره فبهذا الاعتبار جملة فعلية فالحاصل انه جملة اسمية باعتبار اللفظ وفعلية باعتبار المعنى والتقدير وبله اسم لدع نحو بله زيدا اي دعه واتركه ودونك وهو اسم خذ نحو دونك اي خذ زيدا وها وهو اسم لالزم نحو عليك زيدا اي الزم زيدا وها زيدا اي خذ زيدا وحيهل الثريد اي ائت الثريد والرافعة منها ثلث كلمات هيهات وهو اسم لبعد نحو هيهات زيد وقيل اصله هيهية قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وجاز فيه الحركات الثلث وقراي بهن ويجوز التنوين على اللغات الثلث كما قال الشاعر وذكرن ايام مضين من صبا فهيهات هيهات اليك الرجوع وشتان وهو اسم لافترق نحو شتان زيد وعمرو بمعنى افترقا وسرعان وهو سرع نحو سرعان زيد اي سرع زيد وفي هذه الثلثة مبالغة ليست فى مسلميتها لانها وان تفسر هيهات ببعد فان فيه زيادة معنى ليست

سلمنا

هو وعليك صح

في بعد وهي ان المتكلم يخبر ان المقصود بانه يقبل لا ان يعلم الحي طب مكان ذلك الشيء يخب بل يظهر اعتقاده فيه واستبعاده له فكان بمنزلة ان يقال بعد جدا او ما بعد من جهة الفقه

وعلى هذا شتان وسرعان النوع العاشر من ثلثة عشر نوعا الافعال الناقصة التي ترفع الاسم وتنصب الخبر وهي ثلثة عشر فعلا اعرابها عن الشرح وانما سميت الافعال الناقصة لان ابتدائية ان حرف من الحروف المشبهة بالفعل كافة عن العمل وهي للدخول على الجملتين نحو انما زيد قائم وانما قام زيد المقصود على القيام وانما يقوم زيد بتربيته القيام مقصود على زيد فهي هنا القصر الحكم على الشيء اي التسمية مقصورة على ثلثة عشر فعلا حاصله ان ما الاثبات ما بعده ونفي ما سواه فمعناه ما سمي لشيء افعالا ناقصة الا ثلثة عشر فعلا في متضمنة معنى ما والا وسمية فعل ماض بني للمفعول والضمير المستتر فيه نائم مقام فاعله راجع الى ثلثة عشر فعلا الافعال منصوبة بانها مفعول ثانية لتسمية الناقصة منصوبة بانها صفة الافعال لانه لم يتم الكلام فلابد لها على اللام حرف جر لي ان حرف من الحروف المشبهة بالفعل والهاء ضمير الشان منصوب المحل بانه اسم ان قائم مقام الشان لم حرف جزم يتم فعل مضارع مجزوم بلم الكلام مرفوع بانه فاعل ليتم الجار مع المجرور يتعلق بلم يتم منصوب المحل مفعول به غير صريح له والفعل مع ما عمل فيه مرفوع المحل بانه خبر ان وهي مع اسمه وخبره مجرور المحل باللام التعليل والجار مع المجرور يتعلق بسميت منصوب المحل بانه مفعول له لسميت بل يحتاج الى خبر منصوب بل للاضراب منفيا كان او موجبا فقوله جاءني زيد بل عمرو واذا وقع الاخبار عن زيد غلطا وتقول ما جاءني زيد بل عمرو وهو يحتمل امرين احدهما ان يكون معناه بل ما جاءني فهي حرف للاضراب عن نفي مجيء زيد الى اثبات مجيء عمرو وثانيهما ان يكون معناه ما جاءني عمرو وهي حرف للبيان منفي نسبة اليه عنهم عدم المجيء فنفهم

منه هذا ان بل هنا غير واقع موقع اللام الا ان يقال انه للتعقيب لا للاضراب تامل تدبر يحتاج فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه راجع الى الكلام الى حرف جر خبر مجرور وهما متعلق ليحتاج منصوب المحل بانه مفعول به غير صريح ليحتاج منصوب مجرور بانه صفة خبر والفعل مع ما عمل فيه مرفوع المحل بانه عطف على الجملة المتقدمة التي هي خبر ان فلهذا سميت الافعال الناقصة بهذه الجملة مجزوم المحل بانها جزاء الشرط محذوف يدل عليه ما قبله كان مثلها نحو كان زيد قائما كان فعل من افعال الناقصة لابد لها من اسم مرفوع وخبر منصوب زيد مرفوع بانه اسمه وقائما منصوب بانها خبره وكان مع ما عمل فيه مجرور المحل بانه مضاف اليه لنحو ولها معان احدها بمعنى الاستمرار كقوله تعالى وكان الله عليما حكيما كان فعل من افعال الناقصة لفظة الله مرفوع بانه اسمه عليما منصوب بانه خبره حكيما منصوب على انه خبر بعد خبر والثاني بمعنى حدث ووجد ولا يحتاج الى خبر منصوب كقوله تعالى وان كان ذو عسرة اي وجد ذو عسرة كان هنا فعل من افعال الحقيقة التامة وذو مرفوع بانه فاعله وهو من الاسماء الستة المعتلة المضافة حالة الرفع بالواو وحالة النصب بالالف وحالة الجر بالياء نحو جاءني اخوك وابوك وحموك وفوك وهنوك وذو مال ورايت اخاك واباك وحماك وفاك وهناك وذا مال ومررت بابيك واخيك وفيك وهنيك وذي مال انما اذا كانت هذه الاسماء مفردة او مصغرة فاعرابها بالحركة نحو جاءني اب واخ ورايت اباك واخاك ومررت باب واخيك واخ

مضافة الى ياء المتكلم كانت مبنية او معربة اعرابها تقديري على اختلاف المذهبين نحو جاءني ابي ورايت ابي ومررت بابي واعلم انهم اختلفوا في هذه الحروف انها حرف الاعراب ام نفس الاعراب ام دليل الاعراب والصحيح ذهب اليه سيبويه وهو انها حروف الاعراب وقال الاخفش والمازني والمبرد انها دليل الاعراب وقال قطرب والفراء انها نفس الاعراب هكذا ابن الحاجب لان الضمة والفتحة والكسرة نفس الاعراب عنده هكذا هذه الحروف لانها قائمة مقامها وهذا ظاهر الفساد لان سقوط الاعراب لا يخل بناء الكلمة وسقوط هذه الحروف من التثنية والجمع يخل ببناء الكلمة ولانها ثابتة قبل العوامل قال سيبويه انها حروف الاعراب كالدال في زيد فان الاعراب في جاءني زيد هو اختلاف هيئة اخره وحرف الاعراب الدال ودال الاعراب هو الحركة لا يقال ان هذه الحروف قائمة مقام الحركة فيكون دليل الاعراب كالحركة لانا نقول انها في الاصل متحركة فيكون اختلاف هيئة اخر نفس الاعراب وانها حروف الاعراب وحركاتها دليل الاعراب فدلائل الاعراب في هذه الاسماء حركات ما قبلها لانها منقولة عن هذه الحروف وكذا هذه الحروف في التثنية والجمع حروف الاعراب والنون عوض عن الحركة اما عند ابن الحاجب فليس بعوض من الحركة بل علامة التثنية والجمع فقط لان هذه الحروف نفس الاعراب عنده فلو كان هذه النون عوضا عن الحركة للزم اجتماع الاعرابين في كلمة واحدة والثالث بمعنى الانتقال كقوله تعالى وكان من الكافرين بمعنى صار من الكافرين والرابع بمعنى الماضي كالقنا لانا نقول ان الاعراب بالمثال

الاول الاولى ربانه انتقل من الايمان الى الكفر وبالمثال الثاني تقدير المبتداء على صفة الجنس في زمان الماضي فقط فكان مدلوله في المثال الاول الانتقال وفي المثال الثاني الماضي والخامس بمعنى زائدة كقوله تعالى كيف نكلم من كان في المهد صبيا كيف ظرف من الظروف المبنية وهي للسؤال عن الحال لانه للسؤال عنه في حال المسؤول عنه في الحال وبني لتضمنه همزة الاستفهام وحق الحركات هربا من التقاء الساكنين وعلى الفتح لخفتها فكلم فعل فاعل من موصول كان تامة فاعله ضمير مستتر فيه راجع الى من كان مع ما عمل جملة فعلية صلة للموصول والموصول مع صلته منصوب المحل بانه مفعول به لنكلم في المهد متعلق بكان منصوب المحل بانه مفعول فيه خبر صريح لكان صبيا منصوب بانه حال من الموصول مبين لهيئة المفعول به والعامل فيه نكلم لان العامل في الحال هو العامل في ذي الحال او مبين لهيئة الفاعل وهو الضمير المستتر فيكان والعامل فيه كان لانه عامل في ذي الحال اصح وهو المص عن عدم الاحتياج ذكر كان انه زائدة ولم عينه بين المحذوف والمقدر وانه حال كونه غير مذكور يحتاج الى تقديره لانه لابد للموصول من الصلة اللهم الا ان يتكلم بان تقدير المبتداء والمتعلق الاخر وهو رضيع فح كان تقديره كيف نكلم من في صح انه رضيع لا يقال ان في المهد يكون معمولا العاملين مختلفين احدهما نكلم والاخر كان لانه يتعلق بهما لانا نقول ان في المهد متعلق بكان لا نكلم لان كل واحد من العاملين يطلب ان يكون ذلك الاسم معمولا غير صريح له كقوله تعالى يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة فاعمل العامل الثاني كما هو راي البصريين وحذف مفعول العامل الاول وانما لم يضماره بمن الاضمار قبل الذكر مع تغيره للضرورة اي اضمار الفاعل في الاول متوافق للاسم الظاهر

في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع تقول ضربني وأكرمت زيدًا وضرباني
وأكرمت الزيدين وضربوني وأكرمت الزيدين وضربتني وأكرمت هندًا وضربتاني
وأكرمت الهندين وضربنني وأكرمت الهندات ونحو لا يجوز حذف فاعل الفعل الأول خلافًا
للكسائي فإنه يجوّز حذف الفاعل هربًا من الإضمار قبل الذكر وإنما لم يجز حذف الفاعل
من الإضمار لتوقف الكلام عليه وعدم استقلال الفعل بدونه والفرق بين الحذف والإضمار
إنما يظهر في التثنية والجمع ولم يرتكبوا في المفعول لعدم الضرورة وإنما لم يجوز إعمال
عاملين مختلفين في معمول واحد لأنه إذا أسند العامل ويتعلق إلى شيء فقد تم
الإسناد والتعلق بينهما ولم يحتج ذلك الشيء إلى عامل آخر كان الاسم إذا أضيف يتم
تقديم الإضافة ولم يحتج المضاف إليه إلى مضاف آخر فإن قلت لا نسلم أن إعمال عاملين
مختلفين في معمول واحد لا يكون جائزًا لأنه واقع في مررت بزيد فإن زيد مجرور صورة
بالباء ومنصوب تقديرًا بأنه مفعول به غير صريح لمررت ويجوز أن يقال منصوب محلًا
بأنه مفعول به غير صريح لمررت إن اعتبر الجار مع المجرور ومررت بمن عرفته فإن من
مجرور محلًا بالباء ومنصوب محلًا بأنه مفعول به غير صريح لمررت قلنا المراد بالعامل
ما هو مستقل بنفسه يحصل الإسناد والتعلق معه والحرف ليست كذلك فيحتاج
معمولها إلى عامل آخر وصار نحو صار بشر أميرًا معناه الانتقال من شيء إلى شيء إما
باعتبار العوارض نحو صار زيد غنيًا وصار زيد إلى عمرو وإما باعتبار الحقائق نحو صار
الماء هواء وأصبح نحو أصبح زيد غنيًا وأمسى نحو أمسى زيد قائمًا وأضحى نحو أضحى زيد
راكبًا اعلم أن هذه الثلاثة تجيء لثلاثة معان أحدها اقتران مضمون الجملة بأوقاتها
الخاصة التي من الصباح والمساء والضحى نحو أصبح زيد غنيًا وأضحى نحو أضحى زيد أميرًا

وأمسى نحو أمسى زيد عارفًا وثانيها أن يكون بمعنى صار نحو أصبح زيد غنيًا
أي صار وليس المراد أنه صار في الصباح على هذه وثالثها أن يكون تامة
ويكتفي بمرفوعها فيفيد معنى الدخول في هذه الأوقات نحو أصبح زيد أي دخل في الصباح
وظل نحو ظل زيد قائمًا وبات نحو بات زيد [illegible] اعلم أن ظل وبات يجيئان
لمعنيين أحدهما الاقتران مضمون الجملة بوقتيهما أي ظل لاقتران مضمون
الجملة بالنهار وبات لاقتران مضمون الجملة بالليل والثاني بمعنى صار كقوله تعالى
ظل وجهه مسودًا فإنه لا يختص زمانًا دون زمان وما زال نحو ما زال الأمير مسرورًا وما
برح زيد غنيًا وما فتئ زيد غنيًا وما انفك نحو ما انفك زيد قائمًا اعلم أن هذه
الأربعة لدلالة استمرار خبرها لاسمها في زمان يمكن قبوله في المعنى نحو ما زال
زيد أميرًا أي كان قابلًا للإمارة لا في حالة كونه طفلًا فيلزم هذه الأفعال
حرف النفي ليدل على الاستمرار خبرها لفاعلها فيكون هذه الأفعال بمنزلة كان
لدخول النفي المستلزم للإثبات لكون هذه الأفعال للنفي ودخول حرف النفي عليها
ولهذا لم يجز أن يقال ما زال زيد إلا عالمًا كما لم يجز أن يقال زيد إلا عالمًا لأنه يلزم
انصراف زيد عن جميع الأوصاف المتضادة إلا بالعالمية وهو محال وما دام نحو ما دام زيد
كريمًا وهي لدلالة توقيت فعل بهذه ثبوت خبرها لاسمها نحو اجلس ما دام زيد جالسًا
أي اجلس دوام جلوس زيد بمعنى زمان دوام جلوسه على تقدير حذف
المضاف ومن أجل أن معناه كذا احتاج إلى كلام لأنه ظرف والظرف يحتاج إلى
كلام لأنه فضلة والفضلة لا يجيء إلا بعد المسند إليه وليس نحو ليس زيد بخيلًا وما نحو
وليس لنفي مضمون الجملة الاسمية في الحال عند أكثرهم لاستعمال العرب كذلك

ليس زيد قائمًا الآن ولا يقول غدًا ولنفيه مطلقًا أي في الآن أو غيره عند بعضهم قال الله تعالى ألا
يوم يأتيهم ليس مصروفًا عنهم فهذا نفي يكون العذاب مصروفًا عنهم يوم القيامة فهو نفي
المستقبل ويمكن أن يجاب عنه عن الآية بأنه يقال خبر الله تعالى أن العذاب يوم يأتيهم ليس
مصروفًا عنهم فكأنه ثابت ومحقق في الحال ليتيقن وجود ما أخبر الله تعالى عنه وللمستدل بهذه
الآية أن يقول ما ذكرتم خلاف الظاهر والأصل خلافه وجوابه أن مخالفة الظاهر لاستعمال
العرب النوع الحادي عشر النوع مرفوع بأنه مبتدأ والحادي مبني على الفتح لكونه بمنزلة
المصدر من الاسم المفرد وعشر مبني على الفتح لتضمن الحرف والحادي عشر تركيب تعدادي مرفوع
المحل على أنه صفة للنوع من ثلاثة عشر نوعًا أفعال المقاربة أفعال مرفوع المحل بأنه خبر مبتدأ والمقاربة
المقاربة مجرورة بأنها مضاف إليه لأفعال ترفع مرفوع المحل بأنه خبر مبتدأ محذوف أي ترفع اسمًا
واحدًا وهي أربعة أفعال اعلم أن هذه الأفعال من أخوات كان لكونه تتغير الفاعل على
صفة الآن أو أفردت بالذكر لاختصاص خبرها بالفعل المضارع وامتناع تقدم خبرها عليها و
وجواز تقديم خبر كان عليها وتعريفها بأنها أفعال وضعت لدلالتها على دنو الخبر رجاء أو
حصولًا أو أخذًا فيه الأول عسى أي الذي لدنو الخبر رجاء عسى وهو منصرف بمعنى أنه
لا يأتي منه المضارع واسم الفاعل والأمر والنهي حملًا على لعل لتضمنها معنى الإنشاء كما أشبه
لعل وكون كل واحد منهما لطمع الحصول أو عدم الحصول ولهذا لا يستعمل في الماضي
وفيه لغتان أحدهما أن يذكر لها مرفوع ومنصوب لكن لا يلزم أن يكون منصوبها الفعل
المضارع مع أن نظرًا معناها في الترجي وتقريبه له مع أن أصلها أن يكون اسمًا [illegible] على خبر كان نحو
عسى زيد أن يخرج عسى فعل من أفعال المقاربة يرفع الاسم وينصب الخبر زيد مرفوع
بأنه اسمه وأن مصدرية يخرج فعل مضارع منصوب بأنه فاعله ضمير مستتر فيه راجع إلى زيد

والفعل مع فاعله منصوب المحل بأنه خبر عسى بمعنى قرب زيد الخروج معناه
الطمع واللغة الثانية أن لا يذكر لها مرفوع فقط وهو كان منصوب
في اللغة الأولى فاستغنى عن الخبر لاشتمال الاسم على المنسوب
إليه كما استغنى في علمت أن زيدًا قائم عن المفعول الثاني نحو عسى أن يخرج
زيد عسى فعل من أفعال المقاربة أن مصدرية يخرج فعل منصوب
بها زيد مرفوع بأنه فاعل ليخرج والفعل مع فاعله مرفوع المحل بأنه اسم عسى وهو
في تأويل المصدر تقديره عسى خروج زيد والثاني كاد وهو الذي وضع لمقاربة
حصول الخبر لا على مقاربة رجائه وهو خبر محض فلذلك تصرف وفاعله اسم
محض وخبره فعل مضارع من غير أن وإنما حذف أن مع كاد وأثبت مع عسى
لأن كاد أبلغ في تقريب الشيء من الحال الأبدي أنك إذا قلت كادت
الشمس تغرب كان المعنى قرب غروبها جدًّا وعسى أذهب في الدلالة على الاستقبال
الأبدي إذ تقول عسى الله أن يدخلني الجنة وإن لم يكن هذا شديد
القرب من الحال فلما كان الأمر على هذا حذف على الاستقبال مع كاد وأثبت
مع عسى نحو كاد زيد يخرج كاد فعل من أفعال المقاربة زيد مرفوع بأنه اسم يخرج
مع فاعله منصوب المحل بأنه خبره والثالث كرب أي الذي هو لدنو الخبر
أخذًا فيه كرب وجعل وأخذ وطفق وأوشك فإن القسم الثالث يخالف
لعسى لاقتضاء معنى الإنشاء وكاد لحصول الشروع فيه لكن الأربعة لا ولي
يستعمل كالقرب معناه من معنى كاد تقول طفق زيد يفعل وجعل
زيد يقول قال الله تعالى وطفقا يخصفان وأوشك يستعمل استعمال

عسى تارة على اليقين وتارة استعمال كاد طرًا او شك زيدان خارج واو شك ان يخرج زيد واوشك زيد يخرج النوع الثاني عشر من ثلثة عشر نوعا افعال المدح والذم وانها ترفع اسم الجنس المعرف بلام التعريف والمخصوص بالمدح والذم بعده المخصوص منصوب بانه عطف على اسم الجنس اي وانها ترفع المخصوص ايضا على احد الوجوه وهو ان يكون المخصوص بدلا من اسم الجنس والا انه مرفوع بانه مبتداء وخبره محذوف اذ تقديره والمخصوص بالمدح والذم يذكر بعده اي حال كونه مذكورا بعده في المبتداء هو خبر منصوب المحل بانه حال من فاعل ترفع او من مفعول وانها افعال وضعت لانشاء مدح او لانشاء ذم فلم يكن مثل مدحته او ذممته وشرف وقبح من افعال المدح والذم لانها لم توضع لانشاء وفيها حسنها نعم الرجل زيد نعم فعل من افعال المدح والرجل فاعله مبتداء ونعم الرجل جملة من الفعل والفاعل في موضع الخبر واحد ا ملتى لام الجنس للاشتمال لام الجنس الداخل هو عليه المبتداء اغناء الضمير العائد اليه والمذهب الثاني ان يكون خبر مبتداء محذوف فانك اذا قلت نعم الرجل كانه قيل من هذه للذي مدحته فتقول اي هو زيد ويقاس على كلا مين والاول على كلام وبئس الرجل عمرو واعراب هذه الجملة كاعراب ما قبلها اجمع البصريون على ان نعم وبئس فعلان ماضيان ووافقهم الكسائي وذهب الفراء الى انهما اسمان ودليل الفراء قول العرب بانعم المولى ونعم النصير والاصل ان يا يدخل على الاسماء واما الدليل على صحة المذهب الاولى لحوق الضمائر وتاء التانيث الساكنة بهما واجواب عن الثاني ان المنادى محذوف تقديره يا الله المولى وحبذا مثل نعم في المدح نحو حبذا الرجل زيد وحبذا المراة هند ويستوي فيه المولى وحبذا المذكر والمؤنث

الاولى صح

والاثنان والجمع لانهم سلكوا بها منهاج الامثال والامثال لا يتغير عن حالها بل يلزم وتيرة واحدة نحو انت ضيعت اللبن في الصيف واردف خطي امراة ضيعت اللبن فانه يستعمل في المفرد المذكر والمؤنث والتثنية والجمع على وتيرة واحدة ولم يتغير عن حال وقد ذكر واني ارتفاع المخصوص بها وجوه الاول ان يكون حبذا مبتداء والرجل صفته وزيد خبره وهذا ايضا على قول تغلب عليها الاسمية والثاني ان حب فعل وذا مرفوع المحل بانه فاعله الرجل مرفوع بانه صفة لذا زيد مرفوع بدل منه كانه قيل حب زيد والثالث ان حب فعل وذا مرفوع المحل بانه فاعله الرجل مرفوع بانه صفة زيد مرفوع بانه خبر مبتداء محذوف كانه قيل لما قال حبذا من المحبوب فقيل زيد اي زيد فهذا على كلامين والرابع ان زيدا مرفوع بانه مبتداء وحب فعل وذا مرفوع محل بانه فاعله الرجل مرفوع بانه صفة لذا والفعل مع فاعله في مرفوع المحل بانه خبر المبتداء والخامس ان زيد لمرفوع بانه مبتداء وحبذا اسم مرفوع المحل بانه خبر المبتداء على قول من يغلب الاسمية والرجل مرفوع بانه صفة والسادس ان زيدا مرفوع بانه مبتداء وحبذا فعل والرجل مرفوع بانه فاعله والفعل مع فاعله جملة فعلية مرفوع المحل بانه خبر المبتداء وذا عن اسم الاشارة غناء الضمير في من جعله جملة وفيمن جعله اسما مفردا فلا اشكال والسابع ان ترفع زيد لكونه فاعلا لحب وهذا لا يكون الا فيمن يغلب على الفعلية وكون ذا مع صفة زائدة وهذا ضعيف لان العامل اذا كان مظهرا اوجب ان يكون اسما موصوفا بلام الجنس او مضافا الى ما فيه لام الجنس فلا يجوز ان يقال نعم زيد انت وان اردت تمام البحث فليطالع في المطولات وساء مثل بئس في الذم واعلم النوع الثالث عشر من ثلثة عشر نوعا افعال الشك واليقين ويسمى افعال القلوب لانها لا يحتاج في صدورها

دليل فعل صح

التي الجوارح والاعضاء الظاهرة بل يكفي فيها القوة العقلية وهي علمت ووجدت ورايت وهذه الثلثة لليقين والعلم مثلا اذا كان زيد قائم عبارة عن علم قلت علمت زيدا قائما وظننت وحسبت وخلت وهذه الثلثة للشك والظن مثلا اذا كان زيد قائم عبارة عن الظن قلت ظننت زيدا قائما وان كان عبارة عن شك قلت زيدا قائما وزعمت وهو متوسط بين ستة اي زعمت للدعوى والاعتقاد ويكون للظن وهذه السبعة كلها متعد الى مفعولين والثاني منهما عبارة عن الاول ويكون فيه ضمير عائد الى الاول نحو حسبت زيدا قائما حسبت فعل من افعال القلوب يتعدى الى مفعولين يحتمل زيدا منصوب بانه مفعول الاول قائما منصوب بانه مفعول الثاني وكذلك قلت علمت زيدا قائما وظننت زيدا عالما وعلمت زيدا فاضلا ورايت زيدا كريما ووجدت زيدا عاقلا وزعمت زيدا كريما واعلم ان هذه الافعال خلا حسبت وخلت معان اخر لا يجوز هذه الكلمات على تلك المعاني مفعولا واحدا اما ظننت فهي ان كانت بمعنى ترجيح احد الاحتمالين او بمعنى اليقين كما في قوله تعالى وظنوا انهم ملاقوا ربهم كان من افعال القلوب واما اذا كانه من الظنة بمعنى التهمة لم تنقص المفعول الثاني نحو ظننت اي اتهمته واما علمت فهو من هذه الباب وقد يكون علمت بمعنى القول من غير حجة فلا يقتضي المفعول الثاني نحو علمته اي عرفته وكذا رايت قد يكون من رؤية البصر ووجدت بمعنى الاصابة فلا يقتضيان الثاني نحو رايته ووجدته الضالة ومن خصايصها امتناع الاقتصار على احد المفعولين فيهما اما المفعولان معا فلك ان تسكت عنهما وتجعلهما نسيا منسيا كما لم من يسمع يخل كما في قولهم فلان يعطي ويمنع ومنها الالغاء وهما متوسطة ومتاخرة نحو زيد علمت منطلق او زيد منطلق علمت ومنها التعليق بالاستفهام واللام نحو علمت ازيد عندك ام عمرو وعلمت لزيد منطلق وانما

سمي هذه تعليقا لان هذه الافعال كما انه واقعة على الجزئين في الحقيقة كان الجزئين في موضع نصب لان العلم واقع عليهم وكانه هذه الافعال معموله من هذه الجملة التي غير معمول لفظا فشبهت بالمراة المعلقة وهي التي ليست مزاة بعلي مطلقة والقاسمة سبعة عوامل القول مرفوع بانه بدل من سبعة او انه خبر مبتداء محذوف اي احدها من العوامل اللفظية القياسية الفعل على الاطلاق الجار مع الجر متعلق بعامل منصوب المحل بانه حال من الفعل او انه مرفوع المحل بانه خبر مبتداء محذوف تقديره وهو عمل على الاطلاق اي بلا شرط سواء كان لازما او متعديا نحو ضرب زيد عمرا او ذهب زيد والثاني اسم الفاعل وهو كل اسم مشتق لذاة من فعل ويجري على يفعل من فعله اي يوازنه في حركاته وسكناته وهو يعمل عمل الفعل المبني للفاعل من فعله يشترط كونه بمعنى الحال والاستقبال وبشرط الاعتماد على احد الاشياء الستة وهي المبتداء والموصول وذو الحال والموصوف وهمزة الاستفهام وحرف النفي نحو زيد ضارب غلامه عمرو الآن او غدا وجاءني الذي قائم ابوه ولقيت زيدا قائما ابوه وجاءني رجل ضارب غلامه عمرو او قائم الزيدان وما قائم الزيدان واعلم ان كونه بمعنى الحال والاستقبال شرطا وكون الاعتماد شرطا هو في عمل غيره لانه لا مانع عن العمل سواء كان بمعنى الماضي او غيره نحو زيد ضارب عمرو وامس فان ضارب يعمل الجر في العمل لانه مضاف والمضاف يعمل الجر في المضاف اليه والثالث اسم المفعول من فعله بشرط المذكور مثاله نحو زيد مضروب غلامه زيد مرفوع بانه مبتداء مضروب مرفوع بانه خبر المبتداء غلامه مرفوع بانه قائم مقام الفاعل والمبتداء مع خبره مجرور المحل بانه مضاف اليه نحو والرابع الصفة المشبهة وهي ما لا يجري على يفعل فان كريما ليس بجار على يكرم لان السكون في كريم

والثالث وفي بكرم في الثاني ومرتبتها بعد مرتبة اسم الفاعل وهي مشبهة
من حيث انها وتثنى وتجمع وتذكر وتؤنث فاجريت مجراه في العمل يعني ان
صفة المشبهة لما لم يكن جاريه على الفعل فينبغي ان لا يعمل لكنها لما كانت شبيهة
باسم الفاعل فاجريت مجراه في العمل نحو مررت برجل حسن وجهه كما قيل مررت
برجل منطلق ابوه والدليل على ان الصفة المشبهة يعمل بمشابهة اسم الفاعل
انهم لا يعملون افعل التفضيل مع كونه صفة فلا يقولون مررت برجل
افضل منه ابوه على ان يكون ابوه مرفوعا صفة مصدر محذوف اي حدا كفاه
افضاله اي مكان في افضاله لكونه مضافا الى معموله وبمعنى اسم الفاعل جاز
وقوعه صفة للنكرة وان كان مضافا اليه معرفة وهو افضاله كذا في شرح الدبيلية
ولقائل ان يقول ان اضافة المصدر الى معموله سواء كان بمعنى اسم الفاعل
او المفعول تكون لفظية واعلم ان المصدر يقوم مقام الفاعل والمفعول
والماضي والمستقبل والامر اما يقوم مقام الفاعل فكقوله تعالى ان اصبح ماؤكم
غورا اي غائرا واما يقوم مقام المفعول فكقوله هذا خلق الله اي مخلوق
الله واما يقوم مقام الماضي فكقوله تعالى سقيا لهم اي سقى لهم واما ما يقوم
المستقبل فكقوله تعالى قال معاذ الله اي اعوذ بالله واما ما يقوم مقام الامر
فكقوله تعالى فاذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب اي فاضربوا الرقاب
في السادس من العوامل اللفظية القياسية كل اسم اضيف الى اسم آخر لانك
اذا رايت الغلام زيد وخاتم من فضة سواء شئت في الثاني فجره وعرفت ان علة
هذا التاثير من الاضافة امكنك تعديه هذا الحكم وجدت فيه تلك العلة واعلم ان

الاضافة على ضربين معنوية ولفظية والمعنوية تفيد تعريفا ان كان المضاف
اليه معرفة نحو غلام زيد لانك اذا قلت غلام زيد كان في امته غير مختص بواحد
نازا اضيف تعرف وصار لواحد بعينه ويلتمس منه تعريفه اما اذا كان نكرة
فلا يفيد الاضافة الا التخصيص نحو راكب فرس لانك اذا قلت راكب
كان شايعا في جناس ما ترك فاذا قلت راكب فرس حصصه بالاضافة وزال
عنه بعض ابهام وان لم يعرف لان المضاف اليه اذا لم يكن معرفة لم يكتسب
المضاف منه التعريف وهي في الغالب بمعنى اللام او بمعنى من وقد يكون
بمعنى في نحو ثبت الغدر ومكر الليل والنهار والفرق بين الاضافة بمعنى اللام والاضافة
بمعنى من ان التي بمعنى اللام لا يجوز فيها اطلاق المضاف اليه على المضاف لجسم
وفي التي بمعنى من جاز ذلك قال الشيخ عبد القاهر وانما يقول النحويون في غلام زيد
يضاف بمعنى الجر لان اللام مقدرة تكسيره والمضاف اليه تتنزل من المضاف
بمنزلة التنوين ويعاقبه فكما لا يجوز ان يفصل بين التنوين والمنون شيء
كذلك لا يجوز ان يكون اللام فاصلا بين المضاف والمضاف اليه وايضا فلو كان
اللام مقدرة هنا حتى يكون الجر بها يوجب ان لا يحذف التنوين كما يحذف اذا
اللام واعلم ان النحويين اوردوا هنا سؤالا وهو ان المضاف قائم فيه معنى
الحرف ولفظها محذوف حذفها يخرجها عن ان يكون في حكم المذكور فاوضح عدم الحكم
واذا كان كذلك لا افهم تبيين لتضمنه معنى الحرف اذا لكل اسم يتضمن معنى الحرف
وهو مبني ثم اجابوا عنه بان بناء الاسم لتضمن معنى الحرف ومن الجائز دون
الواجب الا ترى انهم اعربوا اياهم تضمنه معنى الحرف والتحقيق في جوابه ان ح

ظهر ح

الاضافة ح

تبع الباء عما يوجب مناسبة الحرف والاضافة مما يعارض تلك المناسبة لانها
من خصايص الاسم لا يكون في الحرف الفعل الا ترى انهم لم يبنوا المضاف من المنادى
والمنفي بلا التي لنفي الجنس مع ان العلة التي اوجبت البناء في المفرد بها قايمة
لا يقال ان حيث واذا لازم الاضافة وهي لا يمنع بناء وبناؤها لانا نقول ان الاضافة
لا يجمع معنى المبناء العارضي وبناؤهما اصلي ولم يعلم ان الاضافة ترفع البناء حتى
يورد السؤال واللفظية هي التي لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا وانما تفيد تخصيصا في اللفظ
والمعنى كما هو قبل الاضافة وهي اما الاضافة اسم الفاعل الى المفعول او الصفة المشبهة
الى فاعلها اما الاول فنحو مررت برجل ضارب الآن او غدا ويدل على ان هذه الاضافة
غير حقيقية وانها في تقدير الانفصال انك تصف النكرة بالمضاف وتوقعه حالا نحو
مررت بزيد ضارب عمرو والحال لا يكون الا نكرة واما الثاني فنحو مررت برجل حسن
الوجه لان التقدير فيه الانفصال نحو حسن وجهه ولا بد في المعنوية من تجريد المضاف
من حرف التعريف انما اشترط ذلك لانه لو لم يجرد منه لكان معرفة واذا كان معرفة
استغنى عن الاضافة المعنوية التي وضعها للتعريف او التخصيص لان التعريف المعرف
محال فان قيل هذا اسلم في الاضافة الى المعرفة لا الى النكرة قلنا الاضافة الى النكرة
تفيد التخصيص وهو بمنزلة التعريف الا ترى جواز وقوع النكرة المخصصة مبتدأ
كقوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك مع ان حق المبتدا ان يكون معرفة
ويقول في اللفظية بزيد الحسن الوجه فيعرض ولا يؤدي هذا الى تعريف المعرف
لا يقال ان النحو المطلوبة من الاضافة اللفظية معدودة هنا لان التحقيق
في الواحد انما هو بسقط التنوين والتنوين لا يتصور هنا لان اداه مع اللام

فتقدر سقوطه بالاضافة لانا نقول ان التحقيق الحاصل بسقوط التنوين
وان كان مفقودا الا انه قد حصل فيه من وجه الاخرى الا ترى اذا قلت
مررت بزيد الحسن الوجه كان التقدير الحسن وجهه فلما اضيفت افادت
التحقيق من وجهين وهما سقوط الكناية من المضاف اليه وانتقال الضمة الى
الكسرة التي هي اخف منها لا يقال ان الكناية وان سقطت تقد عوض عنها اللام
لان اللام لا يوازي الكناية لثقلها وخفتها لانها مضموم مرادف بالواو التي هي مدة
ولا شك انها اثقل من اللام التي هي ساكنة كالعدم ولا اعتبار بهمزة الوصل
لانها ساقطة والسابع الاسم التام وهو ان يتم بالتنوين نحو راقود خلا
فانه قد تم بالتنوين وهو مبهم محتمل للاجناس الكيلات فنصب خلا مثلا
لاقتضائه اياه ومشابهته مضارب بالتنوين في انه ايضا يقتضي مفعولا
وهو قد امتنع من الاضافة بالتنوين واما ان يتم بنون التثنية نحو
منوان سمنا وقفيزان برا وهما محتملان من اجناس الموزونات
والمكيلات فاشبه ضاربان اقتضيا لما بعدهما كما نصب ضاربان واما ان يتم
بنون الجمع نحو عشرون درهما وهو محتمل من اجناس المعدودات
فاشبه ضاربون وهذا الملئ عسلا ومثله رجلا لان ذلك مبهم تفسيره
ومنوان وقد تم بالاضافة فاشبه انا معطيه درهما لان الاضافة المعطي
الى الضمير منع جر درهما والمعنوية منها عدد ان قد مضى الآن ضرب العوامل
اللفظية القياسية والسماعية وقد بقي ضرب المعنوي وهو الذي لا يكون للسان
فيه حظ وهو شيئان عند سيبويه وثلاثة عند ابي الحسن الاخفش المعنى الاول

